



Annual Report
2017

Cham Bank





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





بَشارُ الرِّئِيسِ بَشَّارُ الْأَسَدِ

رئيسُ الجُمهُوريَّةِ العربيَّةِ السُّوريَّةِ



1th Annual Report 2017 Table of Contents

9	كلمة رئيس مجلس الإدارة
10	كلمة الرئيس التنفيذي
15	رؤيتنا، مهمتنا و قيمنا
18	نشاطات البنك و مسؤوليتنا الاجتماعية
27	الخطة المستقبلية لعام ٢٠١٨
30	أعضاء مجلس الإدارة
34	أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
37	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
41	الإدارة التنفيذية
48	لمحة عن تطور نتائج البنك المالية
54	شهادة المحاسب القانوني
59	القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠١٧
139	الإفصاحات الخاصة وفق بازل II
147	الإفصاح وفق نظام هيئة الأوراق و الأسواق المالية

الشفقة

كلمة رئيس مجلس الإدارة



كلمة رئيس المجلس

السادة المساهمين،
السادة أعضاء مجلس الإدارة،
السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية،
السادة ممثلي الجهات الرسمية،



يطيب لي أن أرحب بكم بالأصالة عن نفسي وبالإنابة عن الأخوة أعضاء مجلس إدارة بنك الشام، ونحن نعتد اجتماعنا اليوم بفضل الله ورعايته وبفضل وقفكم ودعمكم لمؤسستكم، ونرجوا أن نستعرض معكم أداء ونتائج بنك الشام وموقفه المالي بنهاية عام 2017 التي كانت بحمد الله وتوفيقه نتائج طيبة رغم الظروف المالية والاقتصادية المحلية والعالمية، وذلك بفضل الجهود الحثيثة التي بذلها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين في استقطاب الموارد واستثمارها في منتجات جيدة ذات ربحية عالية كان لها الأثر الكبير في تعظيم إيرادات وأرباح بنك الشام.

وكانت هذه النتائج من أفضل النتائج المحققة على صعيد القطاع المصرفي السوري لولا العقوبات الجائرة الصادرة عن وزارة الخزانة الأميركية والتي فرضت بحق بنك الشام وأدت إلى تكبدته مصاريف مالية باهظة وذلك لعزم بنك الشام على رفع هذه العقوبات واتباع المنحى القانوني لذلك، حيث تكبد المصرف /1.937.199.738/ ليرة سورية حتى نهاية العام مما حال دون إظهار النتائج المالية المتميزة المحققة.

واسمحوا لي أن أطلعكم على أهم النتائج والمؤشرات المالية، حيث بلغت إجمالي الموجودات /135.617.226.497/ ليرة سورية بمعدل انخفاض (27%) عن العام الماضي بسبب الانخفاض في أرصدة البنوك والمؤسسات المالية، ولكن بالمقابل فقد حقق البنك ارتفاعاً ملحوظاً بحفظة الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة بنسبة نمو (233%) والذي يعكس ثقة العملاء بالبنك رغم الظروف التي لحق بالبنك خلال العام، كما نبين ارتفاعاً بالحفظة التمويلية وإيرادات الأنشطة التمويلية نتيجة توجه نشاط البنك وتركيزه على الخدمات التمويلية حيث بلغت محفظة التمويل (35,384,968,219) ل.س بمعدل نمو (22%) عن العام الماضي وبالمقابل ارتفعت إيرادات الأنشطة التمويلية لتصل إلى (4,057,310,091) ليرة سورية بمعدل نمو (69%) عن العام الماضي، كما حقق البنك إجمالي دخل تشغيلي بعد استثناء خسائر القطع البليوي بقيمة (5,666,602,119) ليرة سورية بمعدل نمو (27%) عن العام الماضي، وتعود خسائر القطع البليوي غير المحققة إلى انخفاض سعر الصرف خلال العام عما كان عليه العام الماضي، وبلغت صافي الأرباح التشغيلية لنهاية العام بعد استثناء خسائر القطع البليوي /552,582,929/ ليرة سورية بمعدل انخفاض (66%) بسبب تكبد البنك المصاريف القضائية الواردة أعلاه لزوم رفع العقوبات الأميركية عن البنك، كما حافظ بنك الشام على نسبة مرتفعة نسبياً لمعدل كفاية رأس المال مقارنة مع القطاع المصرفي السوري حيث بلغت (22.67%)، وحافظ البنك على حصته السوقية في السوق المصرفي سواء الإسلامي أو التقليدي وأثبت قدرته التنافسية القوية من خلال استقطاب ودائع وعملاء وتقديم الخدمات التمويلية والمصرفية كافة.

وباسم جمعيتكم العمومية فإن مجلس الإدارة يشكر مصرف سورية المركزي على دعمه المتواصل مما كان له عظيم الأثر في النتائج التي تحققت، والشكر الموصول للعاملين في بنك الشام وللمجلس الإدارة لما يبذله من جهد في توجيه الإدارة التنفيذية لتحقيق هذه النتائج، والشكر لجمعيتكم العمومية التي ساهمت بالجهد والمشورة في تطوير هذا الأداء، وأنوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأخوة رئيس وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الذين يمثلون نخبة متميزة من العلماء الأفاضل وكذلك نشكر عملاء بنك الشام على ثقتهم العالية، آمليين بعون الله وفضله أن نتمكن من تحقيق المزيد من النمو خلال الأعوام القادمة.

ختاماً، يقترح مجلس إدارة بنك الشام توزيع أسهم مجانية بنسبة (5%) من رأس المال أي ما قيمته /250,000,000/ ليرة سورية، على أن تتم الموافقة على ذلك خلال اجتماع الهيئة العامة، وتخضع النتائج المالية وعملية توزيع الأسهم المجانية إلى موافقة مصرف سورية المركزي.

والله ولي التوفيق..

علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

الشفقة

كلمة الرئيس التنفيذي



كلمة الرئيس التنفيذي

السادة المساهمين، السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام،
السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، السادة ممثلي الجهات الرسمية،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



يسرني أن أرحب بكم جميعاً في الاجتماع الحادي عشر للهيئة العامة لبنك الشام، وأن
نستعرض أهم التطورات والإنجازات التي كان لها التأثير الكبير على نشاط المصرف وأدائه.
مع استمرار الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وتواصل التحديات التي عصفت بمعظم
جوانب الحياة الاقتصادية؛ استمر بنك الشام بإدارة كافة الأنشطة بفاعلية وحكمة، واستطاع
تحقيق نتائج جيدة والحفاظ على مكانته المتميزة بين البنوك السورية الخاصة، وذلك على
الرغم من تعرض المصرف للعقوبات الاقتصادية الجائرة الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية،
وبفضل الله تمكن بنك الشام من حصد جائزة أفضل بنك إسلامي في سورية لعام
2017، المقدمة من قبل مؤسسة "International Finance Magazine"، وذلك عن تطوّر
أعمالنا وإلتزام بنك الشام بالمبادئ الشرعية.

كما سبق لبنك الشام أن حصد جائزة أفضل بنك في سورية لعام 2017، المقدمة من مؤسسة "CPI
Financial"، الشهيرة بمجال المال والأعمال والصناعة المصرفية، وذلك عن كون بنك الشام أكثر
البنوك نمواً والأداء المتميز وتطوّر الخدمات للمتعاملين لا سيما في القطاع التجاري،
وسعيّاً منا لمواصلة تحقيق النجاح وتطوّر نشاطنا وتنويع أدواته فقد عملنا على تقديم أفضل
المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، وكان أحد أبرز هذه الخطوات إطلاق الخدمات
المصرفية عبر مركز الإتصال.

وأولى بنك الشام اهتماماً كبيراً خلال عام 2017، لتحقيق النمو في المحفظة التمويلية، فقد بلغ
إجمالي التمويلات الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية والأنشطة التجارية والشخصية
حوالي 35,384,968,219/ مليار ليرة سورية حتى نهاية عام 2017، وبمعدل نمو (22%) عن عام 2016،
وواصلنا جهودنا على صعيد التوسع والإنتشار الجغرافي، حيث تمت إعادة افتتاح فرع بنك
الشام في صحنيا يريف دمشق، كما تم استبدال فرعنا في حماة بعقار ذو ملكية خاصة للبنك،
كما كان من أهم أولوياتنا تطوير الكادر الوظيفي مع التركيز على نوعية التدريب الذي يزيد من
كفاءة الفرد وتطوّر أدائه، مما انعكس على صعيد تحسين رضا المتعاملين وزيادة ربحية
المصرف، وذلك انطلاقاً من إيماننا بأهمية الاستثمار في الموارد البشرية.

وتابع بنك الشام جهوده الحثيثة في مجال تحصيل الديون المتعثرة، وشكلت نسبة الديون
المتعثرة أقل من (5%) من حجم المحفظة الإئتمانية وهي النسبة الأفضل على صعيد القطاع
المصرفي السوري.

كما واصل بنك الشام ريادته في مجال المسؤولية الاجتماعية، فقد أطلق البنك خلال 2017 العديد
من النشاطات والمبادرات المجتمعية بمختلف القطاعات، وذلك بمعدل ثلاث نشاطات كل شهر،
أما فيما يتعلق بأداء سهم بنك الشام فقد كان واحداً من أكثر الأسهم نشاطاً وتداولاً في
سوق دمشق للأوراق المالية وأغلق سعر السهم نهاية العام 2017 على مستوى 809/ ل.س، ونسبة
نمو بلغت (328%) مقارنة بسعر الإفتتاح 189/ ل.س مع بداية عام 2017.

في الختام، أغتنم الفرصة ونحن نستبشر عاماً جديداً من العطاء والخير لأشيد بالدعم المستمر
من قبل مصرف سورية المركزي على سياساته الحكيمة التي ساهمت بالاستقرار النقدي في
سورية وعلى الدعم المتواصل للقطاع المصرفي، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على قوته
المالية خدمة للاقتصاد الوطني، والشكر الخاص لمساهمي وعملاء بنك الشام الأعزاء على
ثقتهم الغالية التي تبقى حافزاً لنا لمزيد من العطاء، وأنوجه بالشكر إلى الأخوة في وزارة
التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ووزارة المالية، وهيئة
الأوراق والأسواق المالية السورية، وسوق دمشق للأوراق المالية على مساندتهم ودعمهم
الدائم لنا، كما أتقدم بالشكر الكبير للأخوة أعضاء مجلس إدارة بنك الشام، والأساتذة الأفاضل
في هيئة الرقابة الشرعية، وكافة موظفي بنك الشام على دورهم ودعمهم المتواصل في
سبيل تقدّم البنك واستمرار تطوره والارتفاع وتطوير الخدمات التي يقدمها، داعياً الله عز وجل
أن يشملنا جميعاً بتوفيقه ورعايته، وأن يعم الإستقرار والأمن والإزدهار ربوع وطننا الغالي، وأن
يسدد خطانا لما فيه تقدم ورقى لسورية.

أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي

والله ولي التوفيق..

شىنجاڭ

رۇيتىن، مەھمىتىنا ۋە قىيمىنا



رؤيتنا مهمتنا قيمنا

لمحة عامة عن بنك الشام:

تأسس بنك الشام، شركة مساهمة مغفلة في 7 أيلول/ سبتمبر 2006، برأس مال قدره 5 مليارات ليرة سورية - سجل تجاري رقم 14809، وسُجِّل في سجل المصارف بالمصرف المركزي برقم 15. يُعتبر بنك الشام أول مصرف إسلامي في سورية يتخذ الشريعة الإسلامية منهجاً له، وتخضع أنشطته وعمليات البنك لرقابة مصرف سورية المركزي ورقابة الهيئة الشرعية.

رؤيتنا:

قيمنا:

أن نكون علامة مميزة في سورية، ليصبح بنك الشام شركة مصرفية رائدة موثوقة والخيار الأول للعملاء تقدم حلولاً مالية مبتكرة لتلبية احتياجات العملاء وبناء سمعة عالية كمصرف إسلامي جدير بالثقة يحافظ على حقوق مساهميهم، ويعمل على توفير خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة ومتطورة تساعد على تغطية احتياجات العملاء عبر تقديم خدمات التمويل والإدخار طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ليكون بنك الشام من أهم البنوك الرائدة التي توفر طيفاً واسعاً من المنتجات المصرفية ذات الجودة العالية.

• الالتزام: ترسيخ روح الانتماء، والعمل بروح الفريق الواحد بفعالية وكفاءة عالية.

• الأمانة: تعزيز مبادئ الأمانة والمصداقية والشفافية من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متطورة طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

• التزام: تلبية كافة احتياجات العملاء والالتزام بتقديم خدمات تفوق توقعاتهم وبجودة عالية.

• ثقة: كسب ثقة العملاء والمساهمين من خلال تقديم خدمات مصرفية متطورة وبجودة عالية والعمل على تحقيق نمو مستدام للأرباح.

• دعم الموظفين: الاهتمام بالموظفين، ورفع قدراتهم، وتطوير خبراتهم، ومكافأة المتميزين منهم لتحقيق الرضا الوظيفي.

مهمتنا:

العمل على تلبية احتياجات كافة شرائح المجتمع من الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق نمو في العوائد، وضمانة تقاسم عادل للمنافع بين كافة الأطراف ذوي العلاقة كالمساهمين والمتعاملين والموظفين وغيرهم، وبما يساهم بقيام البنك بدوره في المسؤولية الاجتماعية.

بنك الشرق

نشاطات البنك
و مسؤوليتنا الاجتماعية



أبرز نشاطات بنك الشام خلال 2017

بنك الشام يحصد جائزة أفضل بنك في سورية لعام 2017

حصل بنك الشام على جائزة أفضل بنك في سورية لأكثر البنوك نموًا ولأدائه المتميز وتطور خدماته للمتعاملين لا سيما في القطاع التجاري، والتي تمنحها مؤسسة "CPI – Financial" ناشرة مجلة "Banker – Middle East"، وذلك خلال حفل عشاء حضره 500 شخصية اقتصادية ومصرفية عربية وعالمية، بتاريخ 2017.05.11، في فندق أبراج الإمارات، في دبي.



أبرز نشاطات بنك الشام خلال 2017

بنك الشام يطلق خدماته المصرفية عبر مركز الاتصال "011-9398" يهدف بنك الشام من خلال مركز اتصال إلى تقديم أفضل خدمة بأقل وقت ممكن، بحيث يمكن للعملاء إجراء أكبر عدد ممكن من الخدمات عبر الهاتف دون الحاجة إلى زيارة فروع بنك الشام. حيث يستقبل مركز اتصال بنك الشام، في مرحلته الأولى، كافة الاستفسارات العامة الواردة عن خدمات ومنتجات البنك (معلومات عامة عن البنك والخدمات المصرفية والنقدية والإلكترونية والحوالات)، وكذلك طلب خدمات إلكترونية حسب الإجراءات المتبعة عبر مركز الاتصال كطلب بطاقة صراف آلي و GiftCard، وطلب إلغاء أو إيقاف البطاقة بشكل مؤقت في حال السرقة أو الضياع، بالإضافة إلى طلب دفتر شيكات أو إيقاف صرف شيك بما ينسجم مع إجراءات مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص، كما يبادر مركز اتصال بنك الشام أيضاً بالاتصال بعملائه الكرام للتأكد من مستوى رضاهم عن الخدمات المقدمة، وستشهد المرحلة الثانية في مركز اتصال بنك الشام قريباً: تقديم خدمات موسعة بشكل أكبر.



مركز الاتصال
0119398
الأصالة في الخدمة

يقدم لكم مركز الاتصال المساعدة الفورية
كما يحبب على أسئلتكم واستفساراتكم

 Call Center
011-9398
www.chambank.sy
info@chambank.sy

بنك الشام
CHAM BANK 

نشاطات بنك الشام خلال عام 2017



بنك الشام يقدم الرعاية الذهبية لمعرض
التصدير وتقنياته



بنك الشام يعرف الطلاب على أساسيات
العمل المصرفي



بنك الشام يرسم البسمة على وجوه الأطفال
مرضى السرطان



بنك الشام يدرب كوادر وزارة السياحة في
مجال الموارد البشرية



بنك الشام يقدم الدعم لذوي الاحتياجات
الخاصة



بنك الشام يشارك بمعرض 'Job Fair' لفرص
العمل والتدريب



بنك الشام يرفع حفل تخرج كلية الشريعة بجامعة
دمشق - دفعة العلامة الدكتور وهبه الزحيلي



بنك الشام الراعي الذهبي لمعرض سيريامود
ربيع-خريف 2017

نشاطات بنك الشام خلال عام 2017



للعام الخامس على التوالي بنك الشام يزور
دار الحنان للمسنين بمناسبة عيد الأم



للعام الثاني على التوالي بنك الشام الراعي
الرئيسي لمعرض 'خان الحرير' للآلبسة والمنسوجات



بنك الشام يرعى معرض سيرفكس لخدمات
الشركات ورجال الأعمال



بنك الشام الراعي الرئيسي للمؤتمر الأول
للاستثمار في حماة



بنك الشام يدعم مركز التوحد بجمعية الرجاء



بنك الشام يدعم /200/ عائلة بقسائم شرائية
طيلة شهر رمضان المبارك



للعام الثالث على التوالي بنك الشام يقدم حقائب
مدرسية للطلاب الأيتام



بنك الشام يشارك بمعرض دمشق الدولي /59/

نشاطات بنك الشام خلال عام 2017



بنك الشام يوقع مذكرة تفاهم مع شركة
المشورة في مجال التدريب



بنك الشام يشارك بمعرض 'Job Fair' بدورته الثانية
لفرض العمل والتدريب



بنك الشام يرفع معرض 'روميكس' لمواد
البناء والمواد الأولية



بنك الشام يحصد المركز الثالث في بطولة
الشركات السورية لكرة القدم



بنك الشام الراعي الماسي الحصري لملتقى
رجال الأعمال الثاني بدمشق



بنك الشام يوقع مذكرة تفاهم مع وزارة الشؤون
الاجتماعية والعمل في مجال التدريب



بنك الشام يقدم الرعاية الذهبية لمشروع
"Sanad Tickets" للمنح الدراسية والتدريبية



بنك الشام يدرّب طلاب من جامعة بلاد الشام - مجمع
الفتح الإسلامي ويكرم المتميزين منهم

نشاطات بنك الشام خلال عام 2017



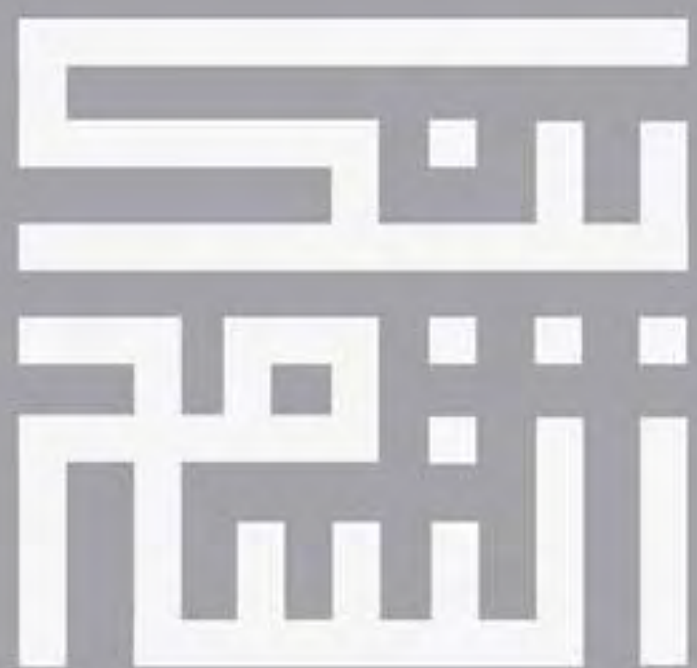
للعام الرابع على التوالي.. بنك الشام يرعى برنامج
"Economic Days" للتدريب في المجال الاقتصادي



فريق من بنك الشام يزور جمعية الرجاء لذوي
الاحتياجات الخاصة ويحتفل بعيد الأضحى المبارك



بنك الشام يشارك في بطولة "Sanad Go!"
للشركات لكرة القدم



الخطة المستقبلية لعام 2018



الخطّة المستقبلية 2018

قام بنك الشام بالعمل على وضع خطة تشغيلية خاصة للعام 2018 والتي هي جزء من الخطة الاستراتيجية الشاملة للأعوام 2017 وحتى 2019 التي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة، وتم إعداد الخطة بعد دراسة المستجدات وتحليل البيئة الداخلية بالاعتماد على تحليل رباعي، وتحليل البيئة الخارجية والبيئة التنافسية، والمستجدات التي رافقت بيئة العمل الخارجية للبنك. ارتكزت الأهداف الاستراتيجية على تلبية احتياجات كافة شرائح المجتمع من الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق نمو قوي العوائد بما يضمن تأمين استمرارية البنك بنشاطه وتقديم خدماته رغم الظروف والصعوبات المستجدة التي أحاطت ببيئة العمل والتي يمكن تلخيص أهم أهداف العام 2018 على الشكل التالي:

- زيادة الربحية عن طريق زيادة الدخل التشغيلي والكفاءة في صرف النفقات.
- زيادة الحصة السوقية للبنك لاسيما في ودائع الزبائن والتمويلات لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد.
- تطوير المنتجات في المجالات المختلفة (الودائع-التمويل- القنوات الإلكترونية).
- تطوير رضا المتعاملين والموظفين على حد سواء وقياس ذلك دورياً.
- تطوير البنية التحتية لموجودات البنك لاسيما التقنية منها لتخدم كفاءة العمل وصورة البنك أمام المتعاملين. وتوحيد كافة المواد التي تظهر اسم وشعار البنك .
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنك وتكريس الظهور الإعلامي بما يعكس قيمه ورسالته.
- التوسع الجغرافي للفروع وافتتاح فرعين جديدين وإعادة افتتاح أحد الفروع المغلقة في المناطق النشيطة اقتصادياً.
- توسيع شبكة الصراف الآلي من خلال تركيب ثمانية صرافات آلية في مناطق مدروسة على أسس تجارية أو كثافة سكانية.
- الترويج والإعلان عن خدمات المصرف بكافة وسائل الإعلان المتاحة بما لا يخالف توجهات البنك وقيمه.

شركة
التجارة

أعضاء مجلس الإدارة



أعضاء مجلس إدارة بنك الشام

السيد علي يوسف العوضي رئيس مجلس الإدارة

- حائز على بكالوريوس محاسبة من جامعة الكويت.
- عمل لدى مؤسسة البترول الكويتية كمحلل خزينة من 1999 إلى 2000.
- شغل منصب مدير إدارة الاستثمار لدى شركة الإستثمار العالمي من 2000 إلى 2005.
- شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لدى شركة مجموعة الأوراق المالية من 2005 إلى 2012.
- شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة لدى الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من 2007 إلى 2012.
- يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة الأوراق المالية. وعضو مجلس الإدارة في شركة المستقبل العالمية للاتصالات.



السيد نبيل رفيق الكزبري نائب رئيس مجلس الإدارة

- حائز على دبلوم في هندسة التعدين من جامعة برلين عام 1960.
- تولى إدارة مجموعة الكزبري العائدة للعائلة في دمشق 1960، وسع أعمال المجموعة لتشمل 15 شركة. مقرها الرئيسي شركة فييمكس فيينا و يشغل فيها منصب الرئيس والمدير التنفيذي.
- الرئيس والمدير التنفيذي لشركة فيينا للبتروكيماويات.
- رئيس مجلس إدارة شركة ترانسير للنقل الجوي.
- رئيس مجلس إدارة شركة بلازا هولدينغ.
- عضو مجلس إدارة في العديد من شركات الاستثمار السورية في قطاع الصناعات الزراعية والطبية.
- المؤسس والرئيس العربي لغرفة التجارة العربية النمساوية.
- عضو المنتدى الاقتصادي العالمي.
- عضو مجلس الأعمال العربي.
- حائز على العديد من الألقاب و الأوسمة منها مستشار اقتصادي للحكومة النمساوية من رئيس النمسا، وسام الأسد الفنلندي من قبل الرئيس الفنلندي، وسام الشرف الفضي الكبير من قبل الرئيس النمساوي، وسام الشرف الذهبي لمدينة فيينا من قبل حاكم فيينا.



السيد طارق فريد العثمان عضو مجلس الإدارة

- حائز على إجازة في إدارة الأعمال من جامعة الكويت.
- يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة التجارة والاستثمار العقاري من 2008 حتى الآن.
- شغل منصب المدير العام في شركة مدينة الأعمال الكويتية من نيسان/ أبريل 2007 إلى كانون الأول/ ديسمبر 2007.
- شغل منصب مدير إدارة الإئتمان في بنك الكويت والشرق الأوسط من 1999 إلى 2003.
- شغل منصب مسؤول مشاريع صناعية لإدارة المشاريع في بنك الكويت الصناعي من 1993 إلى 1999.



أعضاء مجلس إدارة بنك الشام

الدكتور علي خونده عضو مجلس الإدارة

- حائز على دكتوراه في القانون الدولي وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سان فرانسيسكو.
- حائز على شهادة في الدراسات التنموية من جامعة كاليفورنيا.
- شريك ونائب الرئيس التنفيذي لدى مجموعة خونده.
- المستشار السابق لنائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية.
- تولى رئاسة الوحدة المركزية للمشاركة بين القطاع العام والخاص.
- رئيس مجلس إدارة مجلس الأعمال السوري - الهندي



الدكتور غياث القطيني: عضو مجلس الإدارة

- حائز على دكتوراه في الهندسة المدنية من الجامعة التقنية للهندسة المدنية في بوخارست - رومانيا.
- حائز على إجازة في الهندسة المدنية من جامعة دمشق.
- عمل لدى مؤسسة الإنشاءات العسكرية منذ 1981 وحتى 1985.
- انتقل للعمل في محافظة دمشق بدءاً من 1986 وحتى 2006 ومن ثم عمل لدى الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية. ليصبح بعدها المدير العام لهيئة التطوير العقاري.
- يشغل حالياً منصب نقيب المهندسين السوريين.



السيد أسامة طاهر عضو مجلس الإدارة

- حائز على إجازة من كلية التجارة قسم المحاسبة في جامعة دمشق عام 1966.
- شغل منصب مدير مالي في الشركة الصناعية التجارية لمواد البناء في المملكة العربية السعودية من 1966 إلى 1972.
- شغل منصب مدير عام شركة "سيمبكس" لتجارة الورق والكرتون في المملكة العربية السعودية من 1972 إلى 1980.
- عمل كمدير في شركة مجموعة الكزبري لتجارة الورق والكرتون بدمشق من 1980 إلى 2005.
- في عام 2006 شغل منصب مدير عام مؤسسة فيمبكس النمساوية المستثمرة لمعمل الورق بدير الزور، ولا يزال يمارس العمل فيها حتى تاريخه. إضافة إلى إشرافه المباشر على مطبعة طاهر وأولاده لطباعة الورق والكرتون بدمشق.



سنة
الشمس

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية



أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

الدكتور أحمد حسن

رئيس هيئة الرقابة الشرعية

- دكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- أستاذ مساعد في كلية الشريعة بجامعة دمشق، و رئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله في كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- مدرس لمواد المعاملات العالية والاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات والعمليات المصرفية الإسلامية والمعايير الشرعية والرقابة الشرعية والتأمين في عدد من الجامعات السورية، كما يشرف ويناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في عدد من الجامعات السورية والعربية.
- له العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية المحكمة والمنشورة.
- خبرة في مجال التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية لأكثر من عشر سنوات.
- مدرب معتمد في مجال المصارف الإسلامية والمعايير الشرعية والتأمين التكافلي.



الأستاذ عبد السلام محمدا

عضو هيئة الرقابة الشرعية

- درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله (قيد الإنجاز)، ماجستير في الفقه المقارن من جامعة أم درمان الإسلامية، إجازة في الشريعة الإسلامية من جامعة دمشق.
- مدرس لمادة المعاملات العالية الإسلامية المعاصرة ومادة أصول الاقتصاد الإسلامي والنظريات الفقهية في كلية الشريعة، والقانون في معهد الشام العالي.
- عضو (زميل) في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي).
- مدرب معتمد من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- حائز على شهادة المدقق والمراقب الشرعي (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.



الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي

عضو هيئة الرقابة الشرعية

- دكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- أستاذ مادة الفقه الإسلامي وأصوله في كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- رئيس اتحاد علماء بلاد الشام.
- رئيس هيئة الرقابة الشرعية في الشركة الإسلامية السورية للتأمين.
- عميد كلية الشريعة جامعة دمشق سابقاً.
- عضو في الهيئة الاستشارية التابعة لمجلس النقد والتسليف - سابقاً.



الشفعة

تقرير هيئة الرقابة الشرعية





التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2017 م .

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
إلى السادة مساهمي بنك الشام الكرام:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

استناداً إلى الفقرة ج من المادة 10 من المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005
واستناداً إلى الفقرة هـ من المادة (40) من النظام الأساسي للبنك
تقدم هيئة الرقابة الشرعية إلى حضراتكم تقريرها السنوي :

1. قامت هيئة الرقابة الشرعية باعتماد العقود النمطية ودراسة جميع الموضوعات التي عرضت عليها والإجابة على الاستفسارات المتعلقة بشأنها وتأكدت من مراعاة الضوابط الشرعية فيها.
2. اطلعت الهيئة على الميزانية العامة للبنك، وبيان الأرباح والخسائر، والإيضاحات حول البيانات الحسابية، ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما اطلعت عليه.
3. تقع مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية على إدارته، أما مسؤوليتنا فتتحدد في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك، وفي إعداد تقرير لكم.
4. تم تخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية وتوصلنا من خلال مراجعتنا لأعمال المصرف إلى أدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
5. تمت مراجعة تقارير التدقيق الشرعي الدورية المرفوعة من دائرة الرقابة الشرعية، والمشمولة على أنواع مختلفة من العمليات المتفدة في البنك، وقد روجعت الملاحظات الواردة من قبل لجنة التدقيق في ضوء توضيحات الجهات المعنية، واتخذت بشأنها القرارات والتوجيهات المناسبة.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

6. في رأينا:

- إن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017م تبين أنها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن توزيع الأرباح وتحميل النفقات على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تجنبها في حساب لصرافها في أغراض خيرية.
- تم حساب الزكاة وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية وتقع مسؤولية إخراج الزكاة على عاتق المساهمين.

نسأل الله العليّ القدير أن يوفق البنك والقائمين عليه لما فيه الخير واليسار.

وأخيراً دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دمشق في 15/3/2018

الدكتور / محمد توفيق رمضان	عضو الهيئة	
الأستاذ / عبد السلام محمدا	عضو الهيئة	
الدكتور / أحمد حسن	رئيس الهيئة	

الشفافية

الإدارة التنفيذية



الإدارة التنفيذية

السيد أحمد يوسف اللحام الرئيس التنفيذي



مصرفي تنفيذي بخبرة مصرفية تزيد عن 30 عام في المصارف الإسلامية و التقليدية الخليجية منها. على دراية واسعة بالعمليات الإدارية التي تسند إلى الإدارات المختلفة بالمصارف مع خبرة طويلة في تطوير وتحسين المنتجات و الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء من قبل البنوك الإسلامية و التقليدية. حاصل على إجازة في الاقتصاد و إدارة الأعمال من الجامعة المصرية الأمريكية الدولية و بكالوريوس تنفيذي في إدارة الأعمال بالإضافة إلى شهادة CIB " مصرفي إسلامي معتمد " من المجلس العام للبنوك الإسلامية و شهادة في الإدارة المتكاملة للمشاريع من معهد الدراسات المصرفية.

شغل السيد اللحام منصب مدير عام بالوكالة لبنك الشام منذ عام 2012، و تم تعيينه رئيساً تنفيذياً للبنك بداية شهر حزيران من عام 2016. حيث سبق له العمل كمستشار لرئيس مجلس إدارة بنك الشام منذ عام 2011. و قد تبوأ عدة مناصب قيادية مهمة في مصارف دولة الكويت منها مدير قطاع العمليات في البنك التجاري الكويتي و رئيس مجموعة العمليات بالوكالة و رئيس إدارة تحليل الأعمال في بنك بوبيان. و قد حصل مؤخراً على شهادة الدكتوراه الفخرية في مجال إدارة المشاريع المصرفية الصادرة عن الجامعة الملكية الأمريكية.



ماجد العظمة

نائب الرئيس التنفيذي (الخدمات المصرفية)

انضم إلى بنك الشام بداية عام 2014 ليشغل منصب مساعد المدير العام قطاع الخدمات المصرفية و قد تمت ترقيته مع نهاية عام 2016 ليصبح نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية. هذا و قد بدأ العمل المصرفي في المصرف الدولي للتجارة والتمويل IBTF مع انطلاقة العمل المصرفي الخاص في سورية، كما عمل في بنك سورية الدولي الإسلامي كمسؤول عن شبكة القروع ومن ثم مدير فرع في عام 2007 ومدير للفرع الرئيسي في العام 2009، ليعمل بعد ذلك في بنك البركة سورية في العام 2010 مع انطلاقة البنك بمنصب مدير إدارة الخدمات المصرفية والقروع ومدير تطوير المنتجات بالوكالة من العام 2012. حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة دمشق في العام 2001، ودبلوم في الاقتصاد المالي والنقدي في العام 2003 إضافة إلى درجة الماجستير في المصارف من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في العام 2009 حاصل على شهادة مقرر معتمد في البنوك التجارية CLBB الصادرة عن المعهد الأمريكي للمصرفيين المعتمدين وكذلك شهادة مراقب ومدقق شرعي معتمد CSAA الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية منذ العام 2005 وله بعض الأبحاث والمقالات المنشورة في مجال العمل المصرفي.



عبد الرزاق القطراوي

نائب الرئيس التنفيذي (الخدمات المساندة)

انضم إلى بنك الشام ليشغل منصب مساعد المدير العام (قطاع الخدمات المساندة) خلال عام 2014، و قد تمت ترقيته مع نهاية عام 2016 ليشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي (قطاع الخدمات المساندة). سبق له العمل في بنك سورية الدولي الإسلامي كمساعد رئيس تنفيذي لإدارة مراجعة و مراقبة ومتابعة التمويل ومديراً تنفيذياً لقطاع التمويل كما عمل في المصرف الدولي للتجارة و التمويل كمساعد للمدير العام للعمليات، هذا وقد قام السيد القطراوي بشغل منصب مدير ائتمان أول في بنك الاسكان للتجارة و التمويل الأردن وعمل في البنك العربي الوطني السعودية و البنك العربي الأردن حيث يتمتع بخبرات متنوعة في مجال الفروع و التمويل و إدارة التجارة الخارجية و إدارة العلاقات الخارجية و المؤسسات المالية. حصل السيد القطراوي على شهادة الماجستير في الاقتصاد و شهادة دبلوم دراسات عليا في البحوث والدراسات الاقتصادية من معهد البحوث و الدراسات العربية / جامعة الدول العربية - القاهرة عامي 1990 و 1989 على التوالي، و دبلوم مهني في الائتمان المتقدم من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية عام 1999 و شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأردنية عام 1978، كما حصل على شهادة مهنية في الائتمان المتقدم من مؤسسة Moody's الأمريكية عام 2002.

الإدارة التنفيذية

سناء الموصلي

مدير إدارة تقنية المعلومات

خبرة واسعة في مجال إدارة تقنية المعلومات تزيد عن عشرين عام، شغلت منصب مدير إدارة تقنية المعلومات في بنك الشام منذ عام 2007 بعد أن سبق لها العمل في البنك التجاري السوري بمنصب مساعد مدير إدارة تقنية المعلومات من عام 1995 وحتى عام 2007، حصلت السيدة سناء على بكالوريوس في الهندسة الالكترونية من جامعة دمشق، بالإضافة إلى كونها حائزة على شهادة في إدارة أنظمة و قواعد البيانات من SYBAS.



وسيم حنّدي الرفاعي

مدير إدارة التمويل

حاصل على ماجستير اختصاص العمليات المصرفية من جامعة ليقربول في بريطانيا، حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص إدارة الأعمال من جامعة بلوند في لبنان، خبرة مصرفية تزيد عن عشر سنوات، بدأ العمل المصرفي في بنك سورية و المهجر عام 2005، ومن ثم شغل منصب مدير إدارة التمويل التجاري في بنك الشام منذ عام 2007 و من ثم تمت ترقية السيد وسيم إلى منصب مدير إدارة التمويل في بداية عام 2013.



جمانة الحموي

مدير الإدارة المالية

حاصلة على بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق خبرة في مجال المحاسبة و التحليل المالي تزيد عن عشر سنوات، بدأت العمل المهني عام 2002 في عدة شركات صناعية و تجارية و خدمية، بدأت العمل في المجال المصرفي منذ عام 2007 في بنك سورية الدولي الإسلامي حيث شغلت منصب مراقب مالي في الإدارة المالية، باشرت العمل في بنك الشام بصفة مدير الإدارة المالية في عام 2013.



سامر حناوي

مدير إدارة الخزينة

حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق بالإضافة إلى شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد من الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. لديه خبرة مصرفية تزيد عن 10 سنوات، بدأ العمل في بنك الشام منذ 2014 مديراً لإدارة الخزينة.



أحمد الجسري

مدير إدارة الفروع

حائز على درجة البكالوريوس في الدراسات الإدارية من جامعة MIS إنكلترا، حاصل على شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. يتمتع بخبرة مصرفية لأكثر من 11 عام ساهم خلالها بتأسيس و إدارة العديد من الفروع في المحافظات السورية. بدأ عمله في بنك عودة لبنان في عام 2005 ثم انتقل إلى بنك عودة سورية و من ثم بنك البركة في عام 2012، انضم إلى بنك الشام في عام 2014 كمدير لإدارة الفروع.



الإدارة التنفيذية

محمد باش
مدير الإدارة القانونية

حاصل على ماجستير في قانون الأعمال الداخلي و الدولي من جامعة دمشق و جامعة باريس الثانية ، بدأ حياته المهنية منذ عام 2009، حاصل على لقب محامي استاذ ولديه خبرة واسعة في مجال المحاماة و عمليات البنوك و الصيرفة الإسلامية، عمل كمستشار قانوني في المصرف الدولي للتجارة و التمويل منذ عام 2011. التحق بنك الشام في نهاية عام 2013 و تبوء منصب مدير الإدارة القانونية في البنك.



معد الفارس
مدير إدارة التجارة الخارجية

خبرة في القطاع المصرفي تزيد عن ستة وثلاثون عام شغل خلالها عدة مناصب في المصرف التجاري السوري آخرها مدير إدارة العمليات، شارك بالعديد من المؤتمرات والدورات التدريبية المتخصصة في المصارف الإسلامية والتجارة الخارجية، حاصل على شهادة (U/C)-600 من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. التحق بنك الشام عام 2012 بمنصب مدير إدارة التجارة الخارجية.



شادي خالد
مدير إدارة العمليات المركزية

حاصل على بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة أعمال من جامعة دمشق، تعيين في بنك الشام في نهاية عام 2007 تدرج في عدة مناصب وظيفية في البنك و تم ترقية السيد شادي و تعيينه بمنصب مدير إدارة العمليات المركزية في نهاية عام 2014. حائز على شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.



سامي عبد الوهاب
مدير إدارة التدقيق (الداخلي)

خبرة في مجال التدقيق الداخلي تزيد عن 10 سنوات، شغل خلالها منصب مدير التدقيق الداخلي وأمين سر مجلس الإدارة في سوق دمشق للأوراق المالية، ورئيس الحسابات في شركة الإستثمار لما وراء البحار للتطوير العقاري، ومدير تدقيق في شركة طلال أبو غزالة، التحق بنك الشام عام 2017 بمنصب مدير إدارة التدقيق الداخلي، حاصل على ماجستير في المحاسبة والتدقيق من جامعة دمشق.



عزت دياب
مدير إدارة المخاطر

خبرة مصرفية بلغت 10 سنوات بدأت مع فترة تأسيس بنك الشام عام 2006 ، شغل مناصب إدارية متعددة بدءاً من رئيس قسم الحسابات المالية و الإدارية إلى منصب مساعد مدير إدارة الائتمان و التمويل التجاري ليحصل بعد ذلك على ترقية ثم من خلالها تعيينه مديراً لإدارة المخاطر منذ بداية عام 2014. أنهى دراسة برنامج الدكتوراه في تخصص الإدارة المالية للشركات المساهمة، و حصل عام 2005 على درجة الماجستير في الإدارة المالية للشركات المساهمة من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.



الإدارة التنفيذية

راما يوسف

مدير إدارة الموارد البشرية

حاصلة على شهادة البكالوريوس من جامعة دمشق كلية الآداب قسم اللغة الانكليزية. بالإضافة إلى شهادة إدارة الموارد البشرية من المكتب الاستشاري السوري. تتمتع بخبرة ثماني سنوات عمل في مجال الموارد البشرية منها العمل في شركة الاتصالات سيريتيل، لتتبع مراكز قيادة في نفس المجال في شركة تنمية الصناعات الغذائية لمدة تقارب السنتين و تنضم إلى بنك الشام كمدير لإدارة الموارد البشرية في عام 2015.



محمد حسان بدران

مدير إدارة الالتزام بالتكليف

خبير مجاز (CAMS) في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وعضو في جمعية الاختصاصيين الدوليين بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ACAMS ميامي - الولايات المتحدة الأمريكية. حائز على ماجستير في المصارف و التمويل الدولي من جامعة بوردو- مونتيسكيو/ فرنسا، حاصل على إجازة في الحقوق من جامعة دمشق. خبرة مصرفية تجاوزت 10 سنوات حيث شغل مناصب مختلفة في بنك سورية و المهجر من مدقق داخلي إلى مسؤول إبلاغ ورئيس وحدة التحقق بدأ العمل في بنك الشام عام 2016 بمنصب مسؤول إبلاغ ورئيس وحدة التحقق عُيّن مديراً لإدارة الالتزام بالتكليف بداية عام 2017.



هادي النوري

مدير إدارة المشتريات و مكلف بإدارة الشؤون الادارية

حاصل على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال اختصاص مالية و مصارف من الجامعة الدولية للعلوم و التكنولوجيا. بدأ العمل المصرفي منذ عام 2010 حيث تدرج في الوظائف إلى أن شغل منصب رئيس وحدة المشتريات في إدارة الشؤون الإدارية في المصرف الدولي للتجارة والتمويل لينضم إلى بنك الشام مع بداية عام 2015 بمنصب مدير إدارة المشتريات ومن ثم كلف بإدارة الشؤون الإدارية في نهاية عام 2015.



ميسر الصعب

مدير إدارة رقابة الائتمان

حاصل على بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة أعمال من جامعة دمشق. انضم إلى بنك الشام خلال شهر أيلول من عام 2016، بعد أن سبق له العمل في بنك سورية الدولي الإسلامي و تدرج في عدة مناصب وظيفية خلال عمله كان آخر منصب منها ضابط تمويل تجاري.



يسام الرجب

مدير إدارة المشاريع

حائز على إجازة جامعية في علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات وامتحان ال GRE للماجستير من جامعة شرق تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية. شغل منصب مهندس نظم بالتكنولوجيا المصرفية لدى Bank of America في الولايات المتحدة الأمريكية. وعمل مهندس كمبيوتر ومدير للقسم في البنك التجاري الكويتي. كما عمل مدير مشاريع وطني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. يتمتع بخبرة بمجال تكنولوجيا المعلومات وخبرة مصرفية وإدارية تقدر بـ 25 سنة، انضم إلى بنك الشام مع بداية عام 2015.



الإدارة التنفيذية

محمد انس يسكر

مدير إدارة التدقيق الشرعي

حائز على إجازة في الحقوق من جامعة دمشق، إجازة و دبلوم في الاقتصاد الإسلامي من معهد الشام العالي، حاصل على شهادة المراقب والمصدق الشرعي المعتمد (CSA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ٨٨٥١٢١، وشهادة المصرفي الإسلامي المعتمد من (CIB) من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، تمت ترقيته لمنصب مدير إدارة التدقيق الشرعي خلال شهر أيلول من عام 2016، يتمتع بخبرة 7 سنوات في التدقيق والرقابة الشرعية ضمن المصارف الإسلامية، بدأ العمل في بنك الشام منذ عام 2009.



رنا الهامش

مدير إدارة الجودة

حاصلة على شهادة مساعد المجاز في الاقتصاد والتجارة اختصاص إدارة أعمال، لديها العديد من الشهادات في مجال الجودة أبرزها مدقق رئيسي أول في شركة الرقابة السورية الدولية SGS، بدأت عملها المصرفي في بنك سورية الدولي الإسلامي عام 2008 حيث انتقلت بعدها إلى بنك البركة في عام 2012، تعينت في بنك الشام في بداية عام 2014 بمنصب مدير إدارة الجودة بالإضافة إلى تكليفها بمهام مدير الخدمات الإلكترونية.



انس قرصاب

مدير إدارة التنسيق والمتابعة

حاصل على درجة الماجستير - اختصاص إدارة مالية - من المعهد العالي لإدارة الأعمال - هبا عام 2016، ودرجة بكالوريوس من جامعة دمشق اختصاص مصارف وتأمين 2009، وعلى شهادة المحاسب القانوني عام 2015، بدأ العمل المصرفي مع بنك الأردن بداية عام 2011 كموظف في إدارة العمليات المركزية حتى عام 2013، انتقل خلال عام 2013 للعمل مع بنك قطر الوطني بمنصب مراقب مصرفي داخلي لغاية عام 2017، شغل منصب مدير مالي في منظمة الهلال الأحمر العربي السوري خلال عام 2017، انضم إلى بنك الشام خلال شهر تشرين أول من عام 2017 للعمل كمدير إدارة التنسيق والمتابعة.



راية الحفار

أمين سر مجلس الإدارة

حاصلة على إجازة في الحقوق من جامعة دمشق وشهادة أستاذ بالمحاماة من نقابة المحامين في سورية، بدأت حياتها المهنية في عام 2010 في مجال المحاماة، حيث عملت في مكتب محاماة متخصص في مجال الشركات والبنوك، لتتبع بعدها إلى بنك الشام كمستشارة مع نهاية عام 2014 بمنصب أمين سر مجلس الإدارة، كما تشغل منصب رئيس قسم شؤون المساهمين في البنك.



بنك
الشرق

لمحة عن تطور نتائج البنك المالية



لمحة عن تطور النتائج المالية لبنك الشام لغاية 2017

1. إجمالي الموجودات :

بلغت إجمالي الموجودات بنهاية عام 2017 (135,617) مليون ليرة سورية و (186,983) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2016 أي بنسبة انخفاض مقدارها (- 27 %).

إجمالي الموجودات

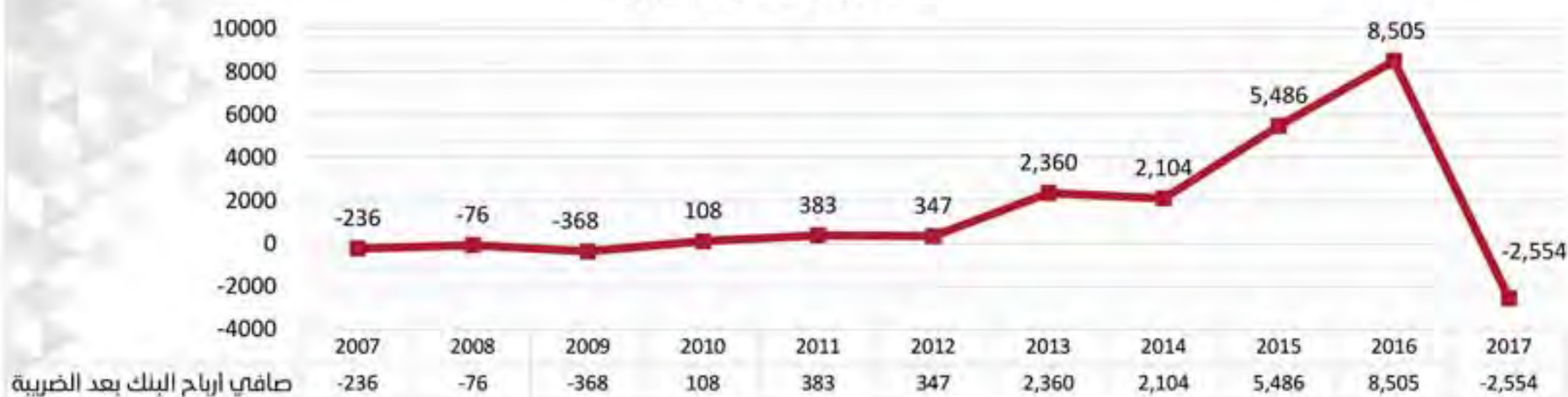


السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الموجودات	7,200	10,260	11,074	16,736	13,047	26,109	56,935	68,800	100,517	186,983	135,617

2. صافي أرباح البنك بعد الضريبة:

بلغت صافي أرباح بنك الشام لعام 2017 خسارة مقدارها (- 2,554) مليون ليرة سورية و أما في نهاية عام 2016 بلغت أرباحا مقدارها (8,505) مليون ليرة سورية أي بنسبة تغير مقدارها (- 130 %).

صافي أرباح البنك بعد الضريبة



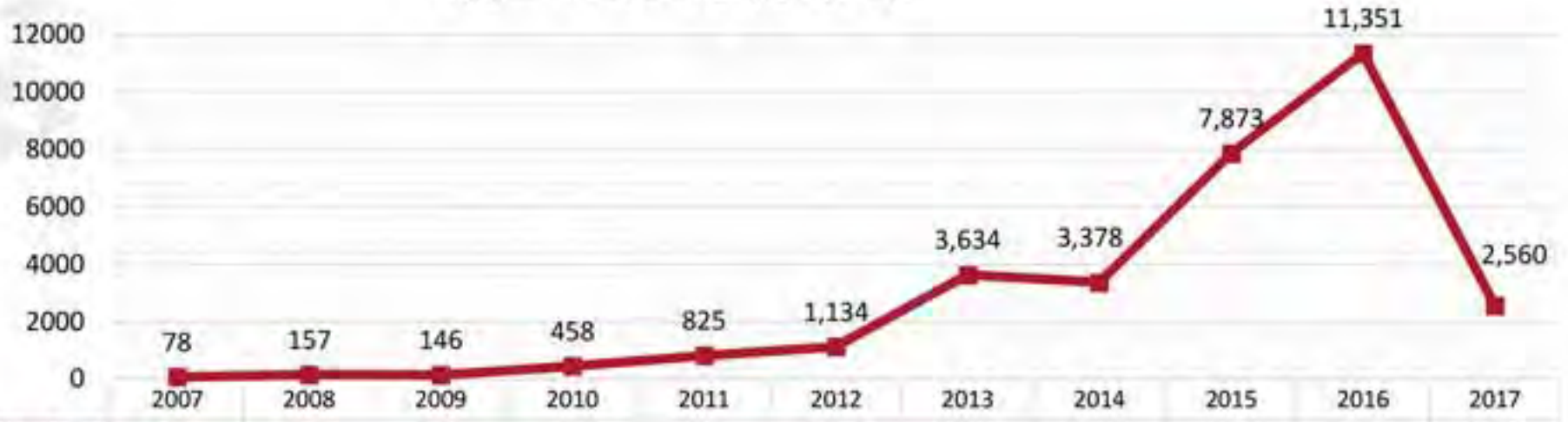
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صافي أرباح البنك بعد الضريبة	(236)	(76)	(368)	108	383	347	2,360	2,104	5,486	8,505	(2,554)

لمحة عن تطور النتائج المالية لبنك الشام لغاية 2017

3. إجمالي الربح من العمليات التشغيلية :

بلغت إجمالي أرباح بنك الشام من عملياته الاستثمارية و التمويلية و غيرها بعام 2017 (2,560) مليون ليرة سورية و حوالي (11,351) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2016 أي بنسبة انخفاض مقدارها (- 77 %) .

إجمالي الربح من العمليات التشغيلية

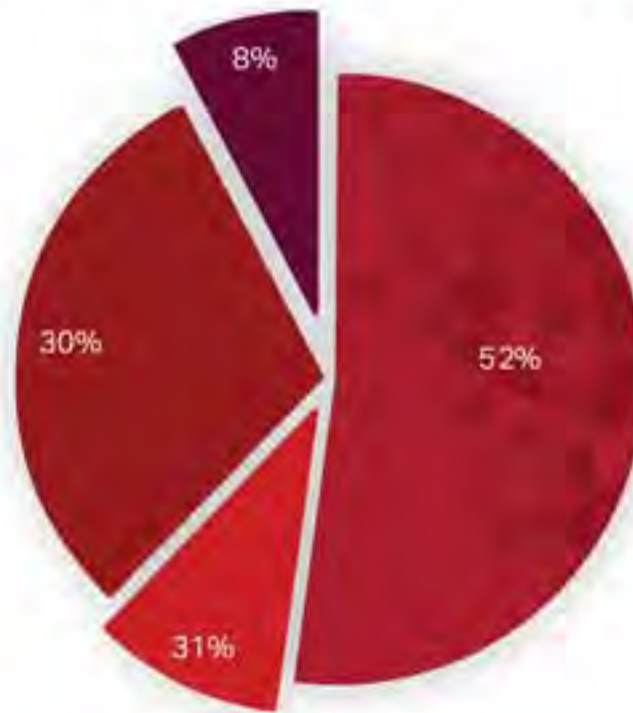


إجمالي الأرباح التشغيلية

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الأرباح التشغيلية	78	157	146	458	825	1,134	3,634	3,378	7,873	11,351	2,560

4. توزيع الودائع كما في 2017-12-31 :

الودائع تحت الطلب وداائع التوفير الودائع لأجل وداائع التأمينات



الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل	الودائع تحت الطلب	الودائع تحت الطلب
32,410 مليون ل.س	18,565 مليون ل.س	الودائع التوفير	الودائع التأمينات
6,331 مليون ل.س	4,749 مليون ل.س		

لمحة عن تطور النتائج المالية لبنك الشام لغاية 2017

5. التغير في حقوق المساهمين :

نتيجة للأرباح التي حققها البنك خلال العامين السابقين و نتيجة لسياسته بتدوير الأرباح فقد بلغت حقوق المساهمين (23,501) مليون ليرة سورية عام 2017 في حين كانت (24,152) مليون ليرة سورية عام 2016 بنسبة انخفاض مقدارها (-3 %) .

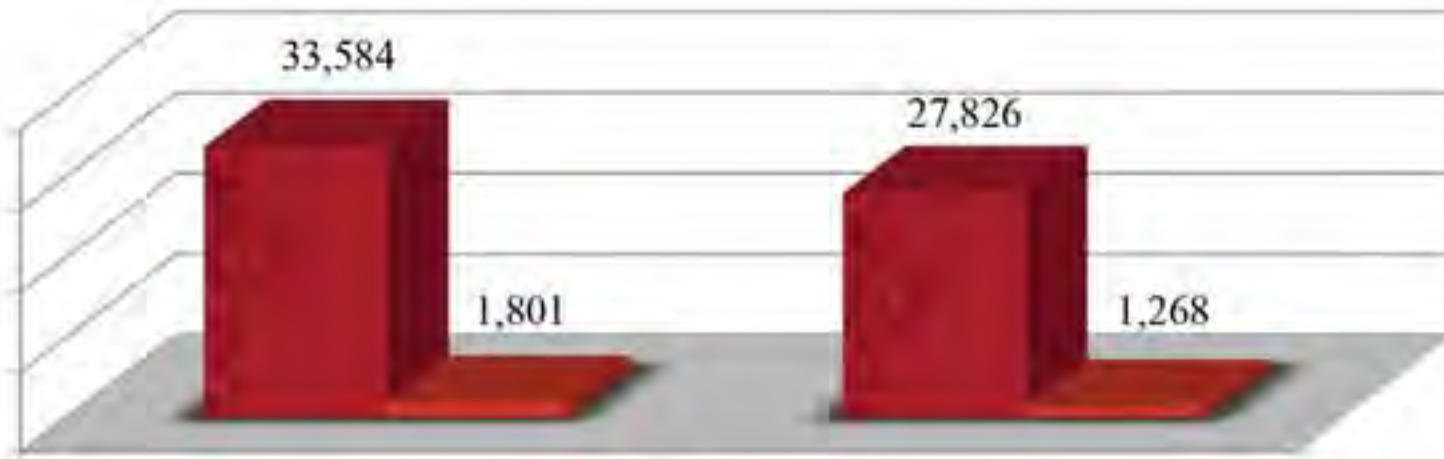
التغير في حقوق المساهمين



السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تغير حقوق المساهمين	2,264	2,188	1,823	4,433	4,845	5,200	7,561	9,843	15,328	24,152	23,501

6. توزيع التمويلات حسب الجهة الممولة:

على الرغم من الظروف التي مرت بها الجمهورية العربية السورية خلال العام 2017، استطاع البنك المحافظة على محفظة تمويلات قوية، حيث شهد قطاع تمويل الشركات زيادة بما يعادل (21%) في العام 2017 عن العام 2016 و ذلك نتيجة التسديدات التي تمت من العملاء ، وفي حين شهد قطاع تمويل الأفراد زيادة بما يعادل (42%) في العام 2017 عن العام 2016 نتيجة الزيادة في منح التمويلات للأفراد .



توزيع التمويلات حسب الجهة الممولة	شركات	افراد
2017	33,584,229,302	1,800,738,917
2016	27,826,383,241	1,268,138,984

لمحة عن تطور النتائج المالية لبنك الشام لغاية 2017

7. عدد الفروع :

عدد فروع البنك 11 فروع إثنان منها مغلقة موزعة على الشكل التالي :



- فرع حمص و فرع درعا مغلقين في الوقت الحالي.

شهادة

شهادة المحاسب القانوني



خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة

إلى مساهمي مصرف الشام ش.م.م.س.ع المحترمين

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغفلة عامة سورية والشركة التابعة له ("المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2017 وبيان الدخل الموحد وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 كانون الأول 2017، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى. وفي رأينا فإن تلك القوائم المالية تعرض بعدالة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي لمصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة") كما في 31 كانون الأول 2017 وبيان الدخل الموحد وبيان التدفقات النقدية وبيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المالية المذكورة، وذلك وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في الجوانب التي لم تغطيها معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والقوانين والأنظمة المصرفية السورية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وقد تم شرح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا، إننا مستقلون عن المصرف والشركة التابعة له وفق قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "IESBA Code" وقواعد السلوك المهني في الجمهورية العربية السورية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمصرف، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات، وفي اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً معقولاً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الرئيسية:

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني هي الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.



5/ش

رقم الترخيص /

اسم شركة تدمر المهنية - محاسبون قانونيون
المحدودة المسؤولية

رقم ٤٨٦١

شهادة المحاسب القانوني

المخصصات المشككة لمواظبة على قيمة التسم والأشعة التصفية

نظرًا لطبيعة التصفية في عملية احتساب مخصصات على قيمة التسم والأشعة التصفية وقيام الإدارة بتقدير هذه المخصصات من خلال تطبيق الأحكام واستخدام الفرضيات، ونظرًا لأهمية التصفية فإن قيمة هذه المخصصات تعتبر أحد أمور تحقيق الرقابة.

تضمنت إجراءات تحقيق القيم والضوابط الرقابية الخاصة بأعداد وريد الأشعة التصفية والأشعة التصفية في المصرف، وقدما بالمشاور الضوابط الأساسية في عملية التصنيف المتبعين لتحديد من إياها كانت لديهم الضوابط الخمسة للأطراف المالية مناسبة، وتم اتخاذ بعض الاعتبارات لحدالات التصفية ذات الأهمية النسبية نظرًا لعدم التصفية والأثر المتضمن لهذه الضوابط والاعتبارات.

ولقدما بإعطاء بالمخصصات الإضافية التي تم تشكيلها بناءً على قرارات الإدارة، ثم تأكد من موضوعية الأدلة المدققة ومطابقة هذه المخصصات.

يتم تشكيل من احتساب مخصصات على قيمة التسم والأشعة التصفية وذلك وفق أحكام القرارات الصادرة من قبل مجلس التدقيق والتعيينات المالية.

خروقات أسطر الصرف

تمتثلت الفقرة المالية لعمودات كثيرة في سعر صرف الفرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وعلى اعتبار أن جزء كبير من أصول والتزامات المصرف تتركز بهذا النوع من عملتها معطى بها بالعملة الأجنبية، وبما أنه يجب تحويل جميع الحسابات والمعاملات الأجنبية إلى العملة المحلية بغرض العرض والمصالح لتتواءم مع العملة الوطنية.

ولذلك قدما خلال عملية تحقيق بمطابقة الفقرة التي يخص عليها المصرف في عمله مع أسطر الصرف الرسمية الصادرة من مصرف سوريا المركزي، مما يؤكد اعتماد أسطر الصرف المالية، وتم سحب عينة من الحسابات والمعاملات التي تتم بالمعاملات الأجنبية والتأكد من تطبيق أسطر الصرف الرسمية، وتحويل خروقات الصرف إلى حسابات الفروقات المتعددة للتأكد في التقارير المالية للمصرف.

تقييم الاستثمارات الخارجية

إن تتكرر الاستثمارات الخارجية ولديها المالية بعدة عوامل، منها إجراء التدقيق والتفحص القيمة باستخدام منهجيات مختلفة، أو الاعتماد على نتائج تقييم المستثمرين وغيرهم من عوامل زيادة العرض أو النقص، ولذا قدما برنامجاً على تقييم الاستثمارات الخارجية والقيمة المالية على ما يكون الأول 2017 حصل عليه على تقييم لمستثمرين مستقلين قيمة الخاضع وكانت نتيجة التقييمات على ما كان عليه الخاضع، وقررت إدارة البنك لتقييم التقييم الأول بسبب الظروف والتغيرات المالية.



أموال عامة أخرى

التعويضات القضائية

قدما بمطالبة توسيع لتصرف المصرف لما تمهله القضايا القانونية من أهمية مالية وتقدر بحجم على أداء المصرف واستثماراته، وتم ذلك من خلال التنسيق مع مستشار القانوني ليكن التسم واستعراض حالات الدعاوى المالية من قبل المصرف أو عليه حتى الفقرة النهائية في 31 كانون الأول 2017.

من بين القضايا التي لديها المصرف حالياً قضية دار الاستثمار التي تشع بأهمية نسبية عالية، وتم استعراض أمور التطورات مع إدارة المصرف والمستشار القانوني، وذلك للتأكد على استعراض منهجية مصرف التسم بصفة شركة دار الاستثمار ومدى توافق الإدارة للحصول كافة حقوق المصرف من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوة القضائية المالية في حال تعذر خطة إعادة الهيكلة.

وكان البنك قد شكل مجلساً بكلل قيمة التسم لمواظبة أي مخاطر عدم تعويض، والاطمئنان على متابعة الإدارة لهذه القضية مع المكتب القانوني لتكفل ومواظبة المستثمرين والتعامل معها بالفرق القانونية المدنية بهدف تعويض الضحية الثالثة لتكفل قبل المسألة.

التعويضات المطروحة من قبل إدارة الفرة الأمريكية

تمتثلت إدارة الفرة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية بغرض تعويضات على البنك خلال التصف الأول من العام، والتي تتمثل بتحويل أصول

التي التسم في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الفرة والشركات الأمريكية من التعامل مع البنك.

ولقدما بالاطمئنان على تعويض التعويضات وذلك من أن ما كان لدار الفرة أن يترك على على البنك وذلك بسبب عدم وجود أي أصول أو أرصدة أو مبالغ للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما قدما بالتأكد من تدارك البنك لتكلفة التدابير والأجراءات القانونية السورية لدار هذا القرار عن طريق مكتب محاماة في الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة النظر والخطط المقروضة وأصل على رفع التعويضات حسب الإجراءات والقوانين السليمة في نظام الأوراق.

أرصدة الأطراف ذات العلاقة

يشترك المصرف المصرفي الدولي (DB) بتدبير معاطر الفرة والشعائر الأخرى ذات صلة وقسمات الأطراف ذات العلاقة الناشئة عن هذا الرصيد والتدخل الناتج عنه.

تم تحقيق الأرصدة والأرصدة المستحقة من الأطراف ذات العلاقة وذلك في العلاقة وتم إجراء معصومة من الاختبارات للضوابط والتحقق لتحقيق من الأطراف ذات العلاقة والمعاملات المالية 2017، مما منع تحويلات وتسهيلات التدفئة، وتم مراجعة معاصير اعتمادات مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين وكانت مطابقة للمعاملات المالية من قبل الإدارة.



شهادة المحاسب القانوني

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى، تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للصورة لسنة 2017. بخلاف البيانات المالية الموحدة وتقرير مطلق الحسابات الخاص بها، وتوقع الحصول على تقرير السوي لسنة 2017 بعد تاريخ تقرير مطلق الحسابات الخاص بها.

تتمتع مسؤوليتنا في حدود قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، حيث أن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإنما لا ينبغي أن يستنتج مطلق حولها.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالمعركة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة صحيحة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى اعتماد نظام رقابية داخلي ضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الداخلية عن أمثال أو عن خطأ، وذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. ووفقاً للقوانين السورية المعمول بها في إعداد البيانات المالية، والمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إن الإدارة مسؤولة عن فهم مدى قدرة المصرف على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن النتائج المتوقعة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة قادرة على تصفية الشركة أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالمعركة مسؤولون عن إثبات مدى صحة إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤوليات مطلق الحسابات حول تطبيق البيانات المالية الموحدة

إن عايننا هي الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت عن احتياطي أو عن خطأ، وأساساً تقرير متعلق بتصميم رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد على السبب، لكنه ليس مصادراً على أن التأكيد الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتطبيق سوف يكشف الأخطاء الجوهرية دائماً عند وجودها. إذ تميم الأخطاء عن احتياطي أو عن خطأ واختار جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو مجتمعة، من النوع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستثمرون بناءً على هذه البيانات المالية.

لأنه التأكيد الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتطبيق فإننا نقوم بالتقرير المهني ونأخذ على ذلك المهني خلال عملية التأكيد، كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت عن احتياطي أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات للتطبيق الملائمة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة التأكيد الكافية والناضجة والتي توفر أساساً لإبداء رأينا. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية ناتج عن احتياطي أكبر من تلك الناتج عن خطأ، إذ أن الاحتياطي قد يخفي على أولئك، مثل متعمد، تعريض، أو تجاوز لإجراءات الرقابة.
- الحصول على فهم لإجراءات الرقابة الداخلية للتطبيق بهدف تصميم إجراءات متعلقة للتحقق، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام رقابة داخلي للشركة.
- فهم ملامحة السياسات المحاسبية العامة ومعرفة التدفقات النقدية والإحصاءات ذات العلاقة الصاعدة من قبل الإدارة.



- التوصل إلى استنتاج حول ملامحة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التأكيد التي تم الحصول عليها، فتوصل إلى استنتاج حول وجود شك جوهرية متعلق بتقرير المصرف على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. إن كين أو لا وجود شك جوهرية حول ذلك، فإن علينا أن نلتزم الالتزام في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو أن نعمل في رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التأكيد التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا.
- فهم الوضع العام ومخاطر ومخاطر البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، ولماذا إن كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل معقول للعرض العام.
- فهم العلاقة بين مطلق الحسابات بالمعركة بخصوص نطاق ودوافع التأكيد والتوقع التأكيد المهمة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية لحدودها خلال عملية التأكيد.
- كذلك فإننا نقوم بالتأكد بالمعركة مسبقاً بأننا قد التزمنا بواجب السبب المهني للشفافية والاستقلالية، وأنها تتواصل معهم حول كافة العلاقات والمتاثرات الأخرى التي يمكن أن يشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلاليته، والإجراءات الاحترازية أن نؤم الأمر.
- من هذا السبب التي يتم التواصل بخصوصها مع المكلفين بالمعركة، فإننا نحدد تلك المسائل التي كانت الأكثر أهمية في عملية تطبيق البيانات المالية للتقرير المالية، والتي نعتبر بذلك مسائل متعلقة بالتطبيق الرئيسية. نقوم بتوصيف هذه المسائل في تقريرنا ما لم تكن القوانين والتشريعات تمنع الإفصاح لمطلق حول المسألة، أو في الحالات النادرة جداً عندما نرى أن المسألة لا ينبغي أن يتم عرضها في تقريرنا لأن التوافق الشبهه لذلك يتوقع أن تترك على السبب المتعلق للمسألة العامة في هذا الإفصاح.

الإفصاح حول المتطلبات القانونية والتطبيقية

إن نطاق مراجعتنا يقتصر أيضاً لتأكيد من مدى التزام المصرف مع أنظمة وإجراءات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وبشكل خاص تلك المتعلقة بالبيانات المالية والتعليقات والقرارات الصادرة عن مجلس التدقيق والتشهير.

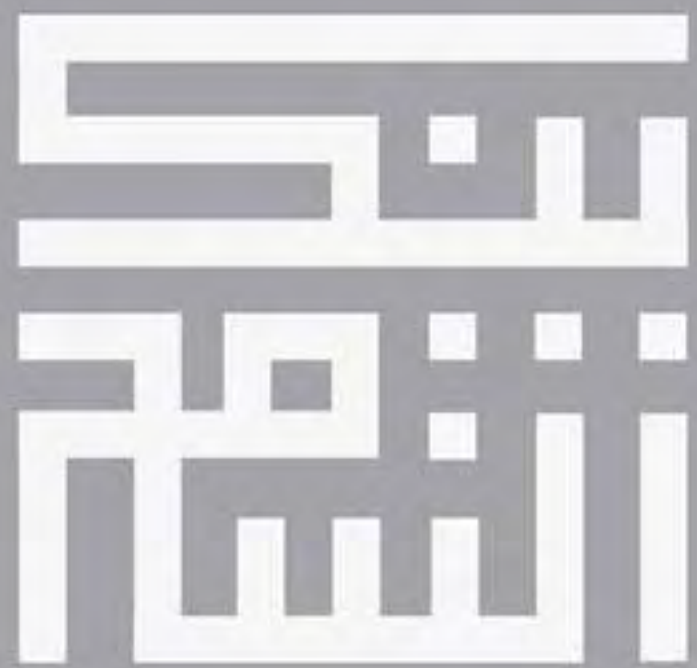
تحتفظ المجموعة بطرق وسجلات محاسبية منتظمة ومسؤولة إن البيانات المالية الموحدة المرفقة متفقة معها ونوصي بالمساءلة عليها.

أ. ب. حسن الحاضر
شركة كبر صهيبة - معتمدين كقانونيين المعتمدة المسؤولية

9 نيسان 2018

مطلق الجمهورية العربية السورية





القوائم المالية الموحدة
لعام 2017



2016	2017	إيضاح	الموجودات
ليرة سورية	ليرة سورية		
20,103,303,679	36,216,903,664	3	نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية
129,999,295,750	55,928,463,624	4	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
1,658,540,000	-	5	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
29,094,522,226	35,384,968,219	6	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي
850,920,164	1,098,644,340	7	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
507,420,000	2,380,850,000	8	استثمارات عقارية
955,235,286	1,693,854,054	9	موجودات ثابتة - بالصافي
2,991,407	4,016,696	10	موجودات غير ملموسة
1,546,599	1,361,139	18	موجودات ضريبية مؤجلة
1,294,766,153	744,709,231	11	موجودات أخرى
2,514,903,864	2,163,455,530	12	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
186,983,445,128	135,617,226,497		مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية المطلقة

114,771,221,087	46,451,576,800	13	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
34,893,647,529	32,409,552,218	14	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
4,906,892,704	4,749,332,334	15	تأمينات نقدية
18,644,035	137,394,330	16	ذمم دائنة
223,497,067	240,071,613	17	مخصصات متنوعة
525,013,489	141,535,228	18	مخصص ضريبة الدخل
1,129,974,102	2,875,095,205	19	مطلوبات أخرى
156,468,890,013	87,004,557,728		مجموع المطلوبات

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

6,195,922,186	24,896,590,303	20	حسابات الاستثمار المطلقة
154,499,510	171,225,534	21	احتياطي مخاطر الاستثمار
9,052,903	40,965,244		احتياطي معدل الأرباح
6,359,474,599	25,108,781,081		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
162,828,364,612	112,113,338,809		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

**حقوق الملكية
حقوق مساهمي المصرف**

5,000,000,000	5,000,000,000	22	رأس المال المكتوب به (المدفوع)
33,051,351	33,051,351	23	احتياطي عام مخاطر التمويل
301,981,384	2,175,411,384	24	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
244,917,707	313,909,216	25	احتياطي قانوني
244,917,707	313,909,216	25	احتياطي خاص
239,028,017	518,507,215		احتياطي معدل الأرباح
17,815,248,326	14,708,920,881		الأرباح المدورة غير المحققة
273,201,238	437,394,760		الأرباح المتراكمة المحققة
24,152,345,730	23,501,104,023		مجموع حقوق الملكية مساهمي المصرف
2,734,786	2,783,665	26	حقوق غير المسيطرة
186,983,445,128	135,617,226,497		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية

السيد حسام الحلاق
المراقب المصرفي الداخلي

السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي

السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

2016	2017	إيضاح	
ليرة سورية	ليرة سورية		
2,394,371,971	4,057,310,091	27	إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
978,295,038	881,586,701	28	إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية
(40,887,514)	(6,618,228)	29	المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك
3,331,779,495	4,932,278,564		إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة
(248,080,920)	(342,746,448)		احتياطي معدل الأرباح
3,083,698,575	4,589,532,116		إجمالي دخل الاستثمارات بعد تنزيل احتياطي معدل الأرباح
(210,626,431)	(505,246,744)		حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق مع الاحتياطي:
(10,644,769)	(16,726,024)		احتياطي مخاطر الاستثمار
(199,981,662)	(488,520,720)	30	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
2,873,072,144	4,084,285,372	31	حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال
963,043,961	1,459,951,609	32	صافي إيرادات الخدمات المصرفية
614,035,537	115,247,629		أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)
6,896,219,734	(3,106,312,496)		أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
4,624,696	7,117,509	33	إيرادات أخرى
11,350,996,071	2,560,289,623		إجمالي الدخل الخاص بالمصرف
(847,559,291)	(1,070,973,098)	34	نفقات الموظفين
(56,453,964)	(102,279,181)	10-9	استهلاكات وإطفاءات
(767,190,135)	(3,076,185,471)	35	مصاريف أخرى
(603,700,891)	(677,198,549)	36	مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(50,000,107)	(50,000,000)		مخصصات متنوعة
(2,324,904,388)	(4,976,636,299)		إجمالي المصروفات
9,026,091,684	(2,416,346,676)		الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
(520,849,863)	(137,382,891)	18	مصروف ضريبة الدخل
8,505,241,821	(2,553,729,567)		صافي الربح السنة
يعود إلى:			
8,505,198,892	(2,553,782,170)		مساهمي المصرف
42,929	52,603		حقوق غير المسيطرة
170.10	(51.07)	37	الحصة السهم من ربح (خسارة) السنة

تعتبر الأيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

مصرف الشام ش.م.م.

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

2016	2017	الإيضاحات
مدققة	مدققة	
ليرة سورية	ليرة سورية	
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية		
9,026,091,684	(2,416,346,676)	صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة
تعديلات لبتود غير نقدية:		
56,453,964	102,279,181	اهتلاكات واطفاءات
210,626,431	505,246,744	عائد حسابات الإستثمار المعلقة
603,700,891	677,198,549	مخصص تدني قيم وذمم أرصدة الأنشطة التمويلية
50,000,107	50,000,000	مخصصات متنوعة
9,946,873,077	(1,081,622,202)	صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
1,043,179,119	1,213,737,787	النقص (الزيادة) في الإيداعات لدى المصارف (التي تزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
-	(26,787,397,177)	أرصدة مقيدة السحب*
2,532,248,265	(1,106,425,049)	إيداعات لدى المصرف المركزي (احتياطي نقدي الزامي)
10,619,546,290	(9,889,409,174)	النقص (الزيادة) في إجمالي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(332,839,256)	513,924,957	النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى
1,519,350,000	(620,000,000)	الزيادة (النقص) في ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
(76,688,128)	(521,048,152)	ضريبة الدخل المدفوعة
(22,121,125,881)	111,168,914	تأمينات
(97,248,422)	134,525,743	ذمم دائنة
699,243,838	1,818,808,666	مطلوبات مختلفة
3,732,538,902	(36,213,735,687)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات لتشغيلية
-	-	الاستثمارات في العقارات
(692,077,351)	(271,470,373)	شراء (بيع) الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
(4,088,212)	(3,276,900)	شراء (بيع) موجودات ثابتة غير مادية
(495,944,289)	(838,646,340)	شراء (بيع) موجودات ثابتة مادية
-	-	موجودات ثابتة مالية
(1,192,109,852)	(1,113,393,613)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
التدفقات النقدية الناتجة من (المستعملة في) النشاطات التمويلية		
1,220,989,194	19,298,638,381	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المعلقة
239,028,017	316,248,529	حصة مساهمي المصرف من احتياطي معدل الأرباح
8,824,951,752	(1,679,606,246)	الحسابات الجارية
(183,238,136)	(401,692,376)	أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية
-	(83,951,575)	توزيعات أرباح نقدية
10,101,730,827	17,449,636,713	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(336,810,417)	1,822,459,582	تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
12,305,349,459	(18,055,033,005)	صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة
يضاف		
21,900,103,209	34,205,452,668	النقد وما في حكمه في بداية الفترة
34,205,452,668	16,150,419,663	النقد وما في حكمه في نهاية الفترة

* مجموع مبالغ الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الإدارة الأمريكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31-12-2017

مجموع حق الملكية	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حقوق المساهمين المصروف	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	أرباح (خسائر) السنة	غير المدفوعة المتراكمة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المقارنة	الاحتياطيات				الرصيد في بداية السنة
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي خاص	احتياطي قانوني	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	ل.س
24,155,080,516	2,734,786	24,152,345,730	273,201,238	-	17,815,248,326	301,981,384	239,028,017	244,917,707	244,917,707	5,000,000,000	
1,873,430,000	-	1,873,430,000	-	-	-	1,873,430,000	-	-	-	-	
279,479,198	-	279,479,198	-	-	-	-	279,479,198	-	-	-	
(250,000,000)	-	(250,000,000)	(250,000,000)	-	-	-	-	-	-	-	
(372,459)	(3,724)	(368,735)	*(353,786)	-	(14,949)	-	-	-	-	-	
(2,553,729,567)	52,603	(2,553,782,170)	-	(2,553,782,170)	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	414,547,308	2,553,782,170	(3,106,312,496)	-	-	68,991,509	68,991,509	-	
23,503,887,688	2,783,665	23,501,104,023	**437,394,760	-	14,708,920,891	2,175,411,384	518,507,215	313,909,216	313,909,216	5,000,000,000	

* هي عبارة عن إقفال الأصل الضريبي المؤجل عن عام 2012 في الشركة التابعة (أموال الشامل).
** الأرباح المقترحة توزيعها على المساهمين 250,000,000 ل.س أي ما نسبته 5% من الأرباح المدورة و ذلك بعد اخذ موافقة الجهات الوصائية .

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31-12-2016

مجموع حق الملكية	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حقوق المساهمين المصروف	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	أرباح (خسائر) السنة	غير المدفوعة المتراكمة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المقارنة	الاحتياطيات				الرصيد في بداية السنة
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي خاص	احتياطي قانوني	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	ل.س
15,328,125,678	2,691,857	15,325,433,821	(900,811,720)	-	10,919,028,592	219,296,384	-	31,934,607	31,934,607	5,000,000,000	
82,685,000	-	82,685,000	-	-	-	82,685,000	-	-	-	-	
239,028,017	-	239,028,017	-	-	-	-	239,028,017	-	-	-	
8,505,241,821	42,929	8,505,198,892	-	8,505,198,892	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	1,183,012,958	(8,505,198,892)	6,896,219,734	-	-	212,983,100	212,983,100	-	
24,155,080,516	2,734,786	24,152,345,730	273,201,238	-	17,815,248,326	301,981,384	239,028,017	244,917,707	244,917,707	5,000,000,000	

تعتبر الأيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

1. معلومات عامة:

إن مصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغفلة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م) و الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 و القرار 10592/م و بتاريخ 28 تموز 2011 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.ا) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بأحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية وتعديلاته والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للمصرف هو في ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. بدأ المصرف بممارسة أنشطته في 27 آب 2007. خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية، وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعددها أحد عشر فرعاً (فرعان منها مغلق) والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية

اسم الشركة	جنسية الشركة	نسبة ملكية فيها	طبيعة النشاط
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية	سورية	99%	الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 25-5-2014
المصرف يقوم على وجه الخصوص مباشرة الأنشطة التالية:

1. فتح حسابات الجارية.
 2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخلطها مع أموال المصرف والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
 3. فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
 4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
 5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
 6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
 7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف أو الأموال التي له حرية التصرف المطلق بها، بصورة منفردة أو من خلال إنشاء الصناديق.
 8. أي أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
- تم إقرار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة المصرف في جلسته الأولى بتاريخ 09-03-2018 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

هيئة الرقابة الشرعية:

يخضع نشاط المصرف لإشراف هيئة رقابة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء (هم السادة: فضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة وعضواً تنفيذياً فيها، وفضيلة الأستاذ عبد السلام محمده نائباً للرئيس، فضيلة الدكتور عبد الباري مشعل عضواً)، تم تعيينها من قبل الجمعية العمومية وبناءً على موافقة مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 64/ م ن تاريخ 2017/05/21، وحيث أن الدكتور عبد الباري مشعل تعذر عليه مباشرة أعمال الهيئة لظروف خاصة به، تم ترشيح الدكتور محمد توفيق رمضان ليشغل مكانه ويكمل مدة ولايته ووافق مجلس النقد والتسليف على ذلك بالقرار رقم 97 تاريخ 2017/07/19، لا يجوز عزل أي منهم إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للمصرف.

2- السياسات المحاسبية:

أسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمصرف وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المبنية عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطيها الهيئة ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات/المطلوبات المالية للمتاجرة، والموجودات/المطلوبات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات العقارية والموجودات المتاحة للبيع الآجل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.
- إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة.
- يراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة (سواء الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة أو من أموال المصرف الذاتية) البيانات المالية لمصرف الشام ش.م.م. والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد.

إن حصة المصرف في رأسمال الشركة التابعة هي كما يلي:

حصة المصرف من رأس مال الشركة التابعة		
نسبة المساهمة	2017	2016
الشركات التابعة	ليرة سورية	ليرة سورية
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية	99%	99%
	247,500,000	247,500,000
	247,500,000	247,500,000

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للمصرف باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في المصرف فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف.

يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة المصرف على الشركة التابعة. يتم تضمين عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة منذ تاريخ التملك أو حتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً. (ووفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف 501/م ن/ب 4 تاريخ 2009/05/10) وتعديلاته.

تمثل حقوق غير المسيطرة (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل المصرف في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي المصرف (الأم).

يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة المصرف من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خصم شراء) مباشرة في قائمة الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء.

في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

التغييرات في السياسات المحاسبية:

التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة. قام البنك بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية (IFRIC) الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت نافذة ابتداء من 1 كانون الثاني 2017. إن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة ليس له أي تأثير على المركز المالي للبنك أو أدائه المالي:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2010 إلى 2012):
- هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 - الدفع على أساس الأسهم
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 8 - قطاعات الأعمال
- معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - الممتلكات والألات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 - الأصول غير الملموسة
- معيار المحاسبة الدولي رقم 24 - إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2011 إلى 2013):

هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 13 - قياس القيمة العادلة
- معيار المحاسبة الدولي رقم 40 - الاستثمارات العقارية

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2012 إلى 2014):

هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، وتتضمن:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات غير المستمرة
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 7: الأدوات المالية: الإفصاحات
- معيار المحاسبة الدولي رقم 19: منافع الموظفين
- معيار المحاسبة الدولي رقم 34: التقارير المالية المرحلية
- لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر جوهري على البنك.

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2014 إلى 2016):

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 1: تبلي المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 12: الإفصاح عن الملكية في المنشآت الأخرى.
- معيار المحاسبة الدولي رقم 28: الاستثمارات في المنشآت الزميلة و المشاريع المشتركة.
- تعتبر التعديلات المتعلقة بمعيار التقرير المالي رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 نافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، أما التعديلات المتعلقة بمعيار التقرير المالي رقم 12 فتعتبر نافذة في بداية أو بعد تاريخ 1 كانون الثاني 2017.

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2015 إلى 2017):

تعتبر هذه التحسينات نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2019، وتتضمن:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 3: اندماج الأعمال.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 11: الاستثمارات ذات الترتيبات المشتركة.
- معيار المحاسبة الدولي رقم 12: ضريبة الدخل.
- معيار المحاسبة الدولي رقم 23: تكلفة الاقتراض.

- المعايير والتعديلات على المعايير التي تعتبر نافذة التطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2017 أو بعد:

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - "ضريبة الدخل"
الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة عن الخسائر غير المحققة، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB هذه التعديلات لتوضيح الإجراءات المحاسبية للأصول الضريبية المؤجلة المتعلقة بالخسائر غير المحققة في الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، وتوضح هذه التعديلات أنه على المنشأة الأخذ بالاعتبار فيما إذا كان القانون الضريبي يحد من الأرباح الخاضعة للضريبة بحيث أنه قد يخضع من القيمة المعكوسة للفرق القابل للخصم. وتعتبر هذه التعديلات سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2017.

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 - "قائمة التدفقات النقدية" المبادرة بالإفصاح:
وتعتبر هذه التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي جزءاً من المتطلبات والإفصاحات التي على الشركات أن تبادر بها وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وذلك لتوفير إفصاحات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقدير التغيير الحاصل في المديونية والتي تنتج عن الأنشطة التمويلية للشركة، متضمنة التغييرات التي تنتج من التدفقات النقدية أو حتى التغييرات التي لا تنتج من الأنشطة النقدية، وتعتبر هذه التعديلات سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2017، ولا يطلب من الشركات عند البدء بالتطبيق تزويد القوائم المقارنة بأي معلومات لفتترات سابقة.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وغير نافذة التطبيق:

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة وغير نافذة التطبيق للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 - "الأدوات المالية"
في تموز 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية
- الاعتراف والقياس وكل الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع محاسبة الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وتدني القيمة ومحاسبة التحوط. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر له. باستثناء محاسبة التحوط، يجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، إلا أن عرض معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق متطلبات المعيار على أساس مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة. سيتم تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 فقط في البنود التي لم تغطه معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية و بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 - "الإيرادات من العقود مع الزبائن"
تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 في أيار 2014 الذي أسس لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقاً للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي يتوقع البنك أن يكون له حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. يتوجب تطبيق المعيار بأثر رجعي كامل أو معدل للسنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2018. يسمح بالتطبيق المبكر.
- التعديلات على معيار التقرير المالي رقم 2 - "الدفع على أساس الأسهم" توضيح وقياس عمليات الدفع القائمة على المشاركة:
عند تطبيق هذه التعديلات فإنه يتوجب على المنشآت اعتماد هذه التعديلات بدون أثر رجعي. وتعتبر نافذة التطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، كما يسمح بالاعتماد المبكر لهذه التعديلات. وتهدف التعديلات إلى إلغاء أثر التفاوت في التطبيق رغم أنها ضيقة النطاق وتتناول مجالات محددة في التصنيف والقياس، حيث ركزت هذه التعديلات على ثلاث جوانب: آثار شروط الاستحقاق على قياس عمليات الدفع النقدية للمعاملات بالأسهم، تصنيف معاملة الدفع بالأسهم مع خواص التصفية الصافية للضرائب المقتطعة، أثر المحاسبة في تغير بنود وشروط الدفع على أساس الأسهم وتغيير تصنيفها من تسويات نقدية إلى بنود حقوق ملكية.
- تطبيق معيار التقرير المالية الدولي رقم 9 - "الأدوات المالية" مع معيار التقرير المالي الدولي رقم 4 - "عقود التأمين" -
تعديلات على معيار التقرير المالي الدولي رقم 4.
تتناول هذه التعديلات الاعتبارات الناشئة بسبب تطبيق معيار التقارير المالية الجديد رقم 9 وذلك قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 الخاص بعقود التأمين، والذي يستبدل معيار التقرير المالي رقم 4.
وتقدم هذه التعديلات خيارين للشركات المصدرة لعقود التأمين: إعفاء مؤقت من تطبيق المعيار 9، ومدخل التغطية. عند اعتماد مدخل التغطية فإنه يتطلب من المنشأة استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم 9 مع المعيار الدولي رقم 4.
أما عند اعتماد الإعفاء المؤقت فعلى المنشأة تقديم إفصاح كافٍ مطلوب في نواح أخرى من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.
يعتبر هذا التطبيق نافذاً للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 40 - "تحويلات الاستثمارات العقارية"
توضح هذه التعديلات متى يتوجب على المنشأة نقل الممتلكات ومن ضمنها تحت الإنشاء أو التطوير من أو إلى ممتلكات قيد الاستثمار.
وتوضح هذه التعديلات أن تغييراً في الاستخدام ينتج عندما تعتبر هذه الممتلكات أو تقترب من تحقيق تعريف الممتلكات قيد الاستثمار مع توفر دليل للتغيير في الاستخدام. مع ملاحظة أن مجرد تغيير نية الإدارة في استخدام هذه الممتلكات لا يوفر دليلاً على التغيير في الاستخدام كما هو مطلوب.
يتوجب على المنشآت التطبيق بأثر رجعي على التغييرات في الاستخدام التي تحدث في أو بعد بداية سنة إعداد التقارير المالية. كما يجب عليها إعادة تصنيف العقارات المحتفظ بها في ذلك التاريخ، وإذا كان مناسباً كذلك إعادة تصنيف الممتلكات لتعكس الشروط الموجودة في ذلك التاريخ.
تعتبر هذه التعديلات نافذة التطبيق للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 - "عقود الإيجار"
ويهتم بتوضيح طرق الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعقود الإيجار- حل محل المعيار المحاسبي الدولي 17، حيث أن نمط الاعتراف بمصروف الإيجار سوف يتسارع بالمقارنة مع المطبق حالياً، ويعتبر واجب التطبيق من السنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2019.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 - "عقود التأمين"
يتم تطبيق هذا المعيار الدولي على جميع أنواع عقود التأمين وبغض النظر عن طبيعة المنشأة المصدرة لهذه العقود، ومع تأمين محدد وأدوات مالية مع ميزات المشاركة التقديرية.
ويهدف هذا المعيار بشكل رئيسي إلى تأمين نموذج محاسبي لعقود التأمين على نحو أكثر فائدة وثبات للمؤمن عليهم، وعلى خلاف متطلبات معيار التقرير المالي 4 والتي تقوم على جدولة الممارسات المحاسبية المحلية السابقة، فإن المعيار 17 يقدم نموذجاً شاملاً لعقود التأمين، والذي يغطي كل النواحي المحاسبية ذات الصلة.
ويعتبر هذا المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2021، ويطلب فيه معلومات مقارنة كما يسمح بالتطبيق المبكر في حال كانت المنشأة قد طبقت مسبقاً أو ستقوم بتطبيق معايير التقارير المالية رقم 15 ورقم 9 في نفس تاريخ تطبيق هذا المعيار.

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

- معيار المحاسبة المالي رقم 27 المتعلق بحسابات الاستثمار:
سوف يحل معيار المحاسبة المالي رقم 27 محل كل من معيار المحاسبة المالي رقم 5 المتعلق بالافصاحات على أساس توزيع الأرباح بين حقوق الملاك وحاملي حسابات الاستثمار ومعيار المحاسبة المالي رقم 6 المتعلق بحقوق حاملي حسابات الاستثمار وما في حكمها. عند تطبيق هذا المعيار سيتم تعزيز بعض الافصاحات فيما يتعلق بحاملي حسابات الاستثمار وأسس توزيع الأرباح دون أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك.
- معيار المحاسبة المالي رقم 30 اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية :
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم "30" في شهر تشرين الثاني 2017 والمتعلق بالاضمحلال والخسائر الائتمانية والارتباطات المثقلة بالأعباء. يعتبر تطبيق هذا المعيار إلزامياً من الفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

التصنيف و القياس:

- حسب المعيار المحاسبي رقم 25 الاستثمار في الصكوك و الأسهم و الأدوات المشابهة تصنف الاستثمارات باعتبارها :
 - 1- أدوات دين و التي تصنف ضمن الفئات التالية :
 - الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل .
 - الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المستنفدة .
 - 2- أدوات الملكية و التي تصنف ضمن الفئات التالية :
 - الاستثمار بالقيمة العادلة، من خلال قائمة الدخل .
 - الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة . من خلال حقوق الملكية .

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

يجوز تصنيف الاستثمار عند الإثبات لأول مرة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بما يتفق و الاستراتيجية الاستثمارية المعتمدة لدى البنك .
بعد الإثبات الأولي ، تقاس كافة الاستثمارات بحسب التصنيف الأولي لها ، أي بالقيمة العادلة ، أو بالتكلفة المستنفدة .
الانخفاض في القيمة والخسائر الائتمانية:
يحل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الآجلة على جميع المبالغ المستحقة القبض المثبتة والتعرضات غير المدرجة في الميزانية بما في ذلك الضمانات والاعتمادات المستندية والالتزام القائم على الصرف الأجنبي والمراكز الأخرى المعاملة. سيقوم البنك بتصنيف موجوداته الخاضعة إلى الخسائر الائتمانية إلى ثلاث مراحل التالية وفقاً لمهجة معيار المحاسبة المالي رقم 30:

- **المرحلة الأولى-** الذمم المدينة المنتجة: الذمم المدينة التي لم تتدهور بشكل جوهري في نوعية الائتمان منذ منحها. سيتم تسجيل مخصص الضمحلل على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.
- **المرحلة الثانية-** الذمم المدينة المتعثرة: الذمم المدينة التي تدهورت بشكل جوهري في نوعية الائتمان منذ منحها. سيتم تسجيل الخسائر الائتمانية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.
- **المرحلة الثالثة-** الذمم المدينة المضمحلة: بالنسبة للذمم المدينة المضمحلة ستقوم المجموعة بإثبات مخصص الضمحلل على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. ولتقييم مجموعة من النتائج المحتملة يعتزم البنك على وضع سيناريوهات مختلفة، بالنسبة لكل سيناريو من السيناريوهات، سيستمد البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة ويطبق نهج الاحتمالات المرجحة لتحديد مخصصات الضمحلل وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية.

نهج الضمحلل:

سيقوم البنك بإثبات خسائر الضمحلل على جميع الموجودات المالية والاستثمارية الأخرى والتعرضات الخاضعة للمخاطر بخلاف المخاطر الائتمانية (بخلاف المخزون)، والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. سيتم قياس خسائر الضمحلل التي تتجاوز القيمة المدرجة للموجود قيمتها القابلة للاسترداد ، إن القيمة القابلة للاسترداد تعد القيمة الأعلى من بين قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة.
نهج صافي القيمة المتوقع تحقيقها:
سيقوم البنك بإثبات الضمحلل على المخزون المثبت نتيجة للمعاملات المالية التي تستند على الهيكل القائم على المتاجرة، على سبيل المثال مبيعات الدفع المؤجل بما في ذلك المراقبة والسلم والاستصاف.
سيقوم البنك بعد الإثبات المبدئي بقياس كافة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها أيهما أقل. إن صافي القيمة المتوقع تحقيقها هي سعر البيع المقدر ضمن الأعمال الاعتيادية محسوماً منها التكاليف المقدرة لإتمام عملية البيع والتكاليف المقدرة اللازمة لإجراء عملية البيع بالأخذ بالاعتبار العوامل الخاصة بالبنك.

محاسبة التحوط :

يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 كذلك قواعد جديدة لمحاسبة التحوط تهدف إلى جعل محاسبة التحوط متماشية مع ممارسات إدارة المخاطر. لا يغطي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 التوجيهات المتعلقة بمحاسبة التحوط على المستوى الكلي حيث أن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية يعمل عليها كمشروع منفصل. يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 خيار تأجيل تطبيق محاسبة التحوط وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والاستمرار في تطبيق محاسبة التحوط وفقاً للمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 .
و سيتم اعتماد البنك على تطبيق محاسبة التحوط وفقاً للمعيار المحاسبة الدولي رقم 9. بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الأثر المتوقع:

وفقاً للأحكام الانتقالية المتعلقة بالتطبيق المبدئي لمعيار المحاسبة المالي رقم 30، سيسمح للبنك بإثبات أي فرق بين القيمة المدرجة السابقة بموجب قرارات مجلس النقد والتسليف و مصرف سورية المركزي والقيمة المدرجة للخسائر التي تنسب إلى المساهمين في بداية فترة إعداد التقارير المالية السنوية (التي تتضمن على تاريخ التطبيق المبدئي) في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة والمخصص المتراكم العائد إلى المساهمين، بما في ذلك حاملي حسابات الاستثمار المعلقة، المتعلقة بالفترات السابقة، سيتم تعديلها بتخصيص مبلغ من احتياطي مخاطر الاستثمار المعني (احتياطي معدل الأرباح في حالة حدوث عجز) مع الحصول على الموافقات الشرعية اللازمة.
كما يقدم المعيار الجديد متطلبات الإفصاح والتغيرات في العرض. ومن المتوقع بأن تؤدي هذه المتطلبات إلى تغيير طبيعة ومدى إفصاحات المجموعة عن أدائها المالية وبالأخص في سنة تطبيق المعيار الجديد.
و من المتوقع أن تطبيق هذا المعيار لن يكون له أثر مالي أو أي أثر آخر كون البنك محتفظ بمخصصات إضافية استناداً لاختبارا ت الجهد السابقة.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

الحكومة:

بهدف تطبيق المعيار رقم 30 قام المصرف بتشكيل لجنة مختصة أخذت على عاتقها دراسة متطلبات المعيار و تحديد المتطلبات اللازمة للتطبيق و تحديد فجوة البيانات المطلوب استدراكها. تقوم اللجنة بتحليل و معالجة البيانات و بيان أثر تطبيق المعيار على المركز المالي للبنك و قائمة الدخل و المخصصات الواجب تشكيلها. تعرض الصيغة النهائية لنموذج الأعمال على المدقق الخارجي وصولاً إلى التوصيات المناسبة التي تضمن أن يكون نموذج الأعمال محكم و مناسب للمصرف و يأخذ بعين الاعتبار كافة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها كل من المصرف و متعامله الأمر الذي من شأنه أن يفرض على المصرف التحوط ضد المخاطر المتوقعة ليكون قادراً على مواجهة تلك المخاطر إن حدثت و وقعت.

التغيرات في التقديرات المحاسبية:

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد. إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للحدثات غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نهج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية

تقوم المجموعة بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل دوري لتقدير كفاية المخصصات المسجلة في بيان الدخل الموحد بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم المجموعة بالاجتهادات حول وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقعة تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم ذمم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد تقوم المجموعة بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع ذمم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الإئتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

المعالجة الزكوية والضريبية:

إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الودائع والادخار) في حال توافر شروط وجوب الزكاة، وذلك لعدم وجود تفويض من الجمعية العمومية للمصرف بإخراج الزكاة عن المساهمين. بلغت قيمة الزكاة على أسهم بنك الشام مبلغاً قدره (600,746,766) ليرة سورية. تحتسب الزكاة بمعدل 2.5775% سنوياً (حسب السنة الميلادية) بعد تحديد وعاء الزكاة وفق طريقتين طريقة صافي الموجودات أو طريقة صافي الأموال المستثمرة، وتم اختيار الطريقتين وظهرت النتيجة واحدة، حيث بلغ الوعاء الزكوي (23,307,343,002) ليرة سورية.

تم استبعاد الوديعة الإلزامية المجمدة لدى مصرف سورية المركزي من وعاء الزكاة، حيث تركت لفرة واحدة عند قبضها وذلك حسب معيار الزكاة رقم 35 في الفقرة 8/4/3/5 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم أسهم المصرف بحسب الغرض الذي اقتنيت من أجله، فالأسهم المقتناة بقصد النماء (أي بغرض الاستفادة من ريعها مصدراً للدخل) تركت بمبلغ 11,79 ليرة سورية للأسهم الواحد. أما الأسهم المقتناة بغرض المتاجرة فتعامل معاملة عروض التجارة فيخرج مالمكها نسبة 2.5775% من قيمتها السوقية وقت وجوب الزكاة حسب السنة الميلادية.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

الكسب أو الصرف المخالف للشرعية الإسلامية:

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحدة. ضمن المطلوبات الأخرى ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية. وخلال عام 2017 تم ترحيل مبالغ (1,003,639 ل.س.) إلى صندوق المخالفات الشرعية بناء على قرارات هيئة الرقابة الشرعية، مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها (1,385,334 ل.س.) خلال عام 2016.

وهذه المبالغ ناتجة عن:

البيان	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
فوائد من البنوك		1,313,334
تجنب أرباح معاملات غير شرعية	999,839	7,500
زيادة بالصندوق	3,800	64,500
إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية	1,003,639	1,385,334
رصيد صندوق المخالفات الشرعية	-	-

وكانت حركة صندوق المخالفات الشرعية كما يلي:

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
رصيد صندوق المخالفات الشرعية بداية السنة		-
الزيادة خلال العام	1,003,639	1,385,334
الاستخدامات خلال العام	(1,003,639)	(1,385,334)
رصيد صندوق المخالفات الشرعية آخر الفترة	-	-

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية يصرف رصيد هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية.

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة:

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملة تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة).

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولّة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولّة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 834/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الأموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة: الاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية.

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بناء على الشرائح التالية:

2017	2016	
30%	30%	حساب التوفير
85%	85%	وديعة العطاء
90%	90%	وديعة الأمان
55%	55%	حساب لأجل (وديعة) لمدة شهر
75%	75%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر
80%	80%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة تسعة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر أشهر
90%	90%	حساب لأجل (وديعة) لمدة أربعة وعشرين شهراً

إن أرباح الحسابات الجارية تدخل ضمن حصة حقوق المساهمين مقابل ضمانهم لها.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الإستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الإستثمار. في حال أظهرت نتائج إيرادات الإستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير، أو المخالفة.

يتم التخصيص بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتخصيص احتساب وتحديد الربح.

لم يتم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة و أرصدة التمويلات، الوكالات الإستثمارية (وديعة فرصة وغيرها): بموجبها ينوب صاحب الحساب الإستثماري (الموكل) البنك (الوكيل) لتنمية مبلغ الإستثمار بأجرة أو بغير أجرة إذ تدخل مبالغ الوكالة الإستثمارية بالعملية المحلية/الأجنبية في عملية الإستثمار بصفقة واحدة أو صفقات متعددة وبنسبة 100% من المبلغ المستثمر، وتحدد أرباح الوكالات الإستثمارية حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الإستثمار المطلق، دون أن يشكل هذا الربح المتوقع التزاماً على المصرف، في نهاية الفترة الإستثمارية يستحق صاحب الحساب الإستثماري (الموكل) أرباحاً حسب المتحقق الفعلي للإستثمار، مع إمكانية قيام المصرف بالتبرع لأصحاب حسابات الإستثمار، ويستحق وكيل الإستثمار (البنك) أجرة قيامه بأعمال الوكالة بالإستثمار، وكل الزيادة على الربح المتوقع كحافز له على حسن الأداء. وفي حال أظهرت نتائج الإستثمار تحقيق خسائر فيتحمل أصحاب حسابات الإستثمار وحدهم هذه الخسارة، ولا يضمن وكيل الإستثمار (البنك) إلا في حال التعدي و/أو التقصير و/أو مخالفة شروط الوكالة وقيودها، فيضمن وفق ماقررتة المعايير الشرعية.

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للإستثمار لحسابات الإستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

31 كانون الأول 2017			31 كانون الأول 2016		
سوري	دولار	يورو	سوري	دولار	يورو
5.91%	1.27%	0.47%	4.89%	1.22%	1.10%

متوسط العائد على المبلغ الخاضع للإستثمار

بلغ متوسط العائد الفعلي على المبلغ الخاضع للإستثمار في حال كانت نسبة المشاركة 100% لحسابات الإستثمار المطلق:

31 كانون الأول 2017			31 كانون الأول 2016		
سوري	دولار	يورو	سوري	دولار	يورو
12.92%	2.79%	1.03%	8.37%	2.04%	1.96%

متوسط العائد على المبلغ الخاضع للإستثمار

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) 50% من صافي الربح المتحقق كحد أقصى. قام المصرف بالتبرع بجزء من أرباحه لأصحاب الإستثمار المطلقة في وديعة الأمان من خلال رفع نسبة المشاركة إلى 100%. يحتسب احتياطي مخاطر الإستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حساب الإستثمار المطلقة. يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834/ن/ب) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الإستثمار لأموال حسابات الإستثمار المطلق في الوعاء الإستثماري. قام البنك بتمويل إستثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مّل البنك جميع إستثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق).

خروج أصحاب الحسابات الإستثمارية (كسر الودائع):

في حال رغب صاحب الحساب الإستثماري بالخروج من الإستثمار قبل نهاية الفترة المحددة، وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الإستثمار، فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الإستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت أموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل، وبموجب هذا المبدأ يصلح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة، ومضير الأرباح يوزع على النحو الآتي:

- إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة: تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الإستثمار المطلق والبنك، أو ترحل إلى حساب مخاطر الإستثمار (لصالح أصحاب الحسابات الإستثمارية)
- أما إن تم التخارج مع أموال المساهمين: فيختص المساهم بربح هذا الحساب.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة:

أهم السياسات المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

أ. ترجمة العملات الأجنبية:

الأرصدة والعمليات:

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية والتي تتم على غير أساس المضاربة أو المشاركة خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، أما في حال تمت التعاملات على أساس عقد المضاربة أو المشاركة يتم معالجتها بتحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية إلى الليرة السورية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي والخاصة بالمصارف لأغراض التقييم. يتضمن بند الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعاملات بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد، الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمجموعة، إضافة إلى الأرباح والخسائر الناجمة عن التعاملات بالعملات الأجنبية.

4. شركات المجموعة:

عند توحيد البيانات المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير المعتمدة في بيان المركز المالي الموحد، أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم على أساس ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصروفات في بيان الدخل.

ب. معلومات القطاعات:

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

ج. الأدوات المالية - الاعتراف الأولي والقياس اللاحق

تاريخ الاعتراف:

عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب وقت محدد لنقل الملكية بموجب القوانين أو العتعارف عليه في السوق يتم الاعتراف بها بتاريخ المتاجرة (تاريخ إبرام الصفقة).

الاعتراف الأولي بالأدوات المالية:

إن عملية تصنيف الأدوات المالية ضمن مجموعات معينة عند الاعتراف الأولي بها يعتمد على الغرض من اقتنائها، وخصائصها، كافة الأدوات المالية يتم الاعتراف بها وأثبتتها في تاريخ اقتنائها وتشمل التكلفة قيمة الحصول على هذه الأدوات أو القيمة العادلة للمقابل العيني، وأي مصروفات مباشرة متعلقة بالاقتناء.

الموجودات أو المطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة:

- هي استثمارات تم اقتنائها أو إنشاؤها أصلاً بغرض الحصول على أرباح من خلال التغيرات قصيرة الأجل بالأسعار أو هامش الربح للمتعاملين وتصنف لغرض المتاجرة أي استثمارات تمثل جزءاً من محفظة لها نمط أرباح حقيقي (فعلي).
- يتم تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي يتم شراؤها بغرض بيعها أو إعادة شراؤها في المستقبل القريب أو تكون عبارة عن جزء من محفظة تدار مع بعضها البعض ويكون هناك دليل فعلي حالي على أنها ستحقق ربحاً في المدى القريب.
- يتم في نهاية الفترة المالية تقييم الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة. ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في بيان الدخل في نفس فترة حدوث التغير، مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروق تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية.
- يتم تسجيل الأرباح الفوزعة أو العوائد في بيان الدخل ضمن بند إيرادات موجودات للمتاجرة.
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من أو إلى هذا البند، ولا يجوز تصنيف أي أدوات ملكية ليس لها أسعار في أسواق نشطة ضمن هذه المجموعة.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

- هي استثمارات يكون للمصرف النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم إثباتها بالتكلفة مضافاً إليها أية مصروفات مباشرة تتعلق بالاقتناء، وفي حال وجود تدني يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو أي جزء منه في نهاية الفترة المالية يتم تسجيله في بيان الدخل ضمن بند مخصص تدني استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كخسارة تدني وإظهار هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة بعد أخذ قيمة التدني بالاعتبار.

الموجودات المالية المتاحة للبيع:

- هي الاستثمارات الأخرى التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم تسجيل الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويُعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ويظهر التغير في القيمة العادلة ضمن بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة وأصحاب حقوق الملكية.
- يتم تسجيل الخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع في بند احتياطي القيمة العادلة، مع مراعاة الفصل ما بين حصص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بشرط عدم وجود انخفاض دائم في القيمة. أما إذا تحقق انخفاض دائم في الموجودات المالية المتاحة للبيع سبق وتم الاعتراف به في حقوق الملكية يعاد إثباتها في قائمة الدخل، أما الخسائر الناتجة عن الانخفاض غير المؤقت المعترف بها في قائمة الدخل عن الاستثمار في الصكوك أو الأسهم والمصنفة "متاحة للبيع" فلا يجوز عكسها من قائمة الدخل.
- يتم قياس الأرباح (الخسائر) المحققة من عملية بيع أي من الموجودات المالية المتاحة للبيع على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المتحصل من عملية البيع ويتم إثبات الناتج بالإضافة إلى حصة هذا الاستثمار السابقة في احتياطي القيمة العادلة - إن وجد - في قائمة الدخل للفترة المالية الحالية.
- يتم تسجيل الأرباح المتأتية من الموجودات المالية المتاحة للبيع في تاريخ الإعلان عن توزيعها في بيان الدخل.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي القيمة العادلة.
- تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

تدني قيمة الموجودات المالية وخسارة التدني:

- يقوم المصرف وبكل تاريخ ميزانية بمراجعة وقياس فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن موجود مالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تدنت (انخفضت) قيمتها.
- يعتبر الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تدنت قيمتها فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على التدني كنتيجة لحدوث حدث واحد أو أكثر من حدث بعد عملية الاعتراف الأولي وهذا الحدث أو الأحداث لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.
- الأدلة على التدني يمكن أن تتضمن معاناة العميل أو مجموعة من العملاء من مشاكل مالية جوهريّة، التوقف عن الدفع أو التأخر في تسديد أصل الدين أو الربح، واحتمالية حدوث إفلاس لهم أو إعادة تنظيم مالي.

عقود الفرابحة:

- بغرض التفادي والتقليل من المخاطر المترتبة على المصرف نتيجة شرائه للسلع ثم نكول العميل طالب الشراء عن الشراء من المصرف، يلتزم بنك الشام بتطبيق خيار الشرط مع البائع الأول في عملية الشراء، وفي حال عدم تطبيقه لخيار الشرط يقوم المصرف وقبل عملية الشراء بتوقيع العميل على وعد ملزم بالشراء، و يأخذ المصرف منه هامش الجدية.
- يعتبر هامش الجدية التزاماً على المصرف باعتباره من المطلوبات.
- في حال تطبيق خيار الشرط يعاد هامش الجدية كاملاً للعميل.
- وفي حالة نكول العميل عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للمصرف حجز هامش الجدية ويحتصر حقه فيه بمقدار الضرر الفعلي، وذلك بتحميل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المباعة للغير والتكلفة التي تكبدها المصرف، أما في حالة اتمام العميل للعملية يتحول هامش الجدية إلى الدفعة المقدمة وتنزل من ثمن الشراء.
- يخير المتعامل في هامش الجدية بين استثماره على أساس المضاربة الشرعية وبين معاملته معاملة الحساب الجاري المحجوز عليه.
- يتم إثبات الأرباح عند التعاقد في عقود الفرابحة نقداً أو إلى أجل لا يتجاوز الفترة المالية الحالية.
- يتم إثبات إيرادات البيوع المؤجلة (الذي يسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يسدد ثمنه على أقساط تدفع على فترات مالية متعددة لاحقة) بتوزيعها على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح.
- يتم إثبات ذمم البيوع المؤجلة عند حدوثها بقيمتها الاسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها. (أي مبلغ الدين المطلوب من العملاء في نهاية الفترة المالية محسوماً منه أي مخصص للديون غير المنتجة).

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

السلم والسلم الموازي:

- يتم إثبات التمويل بالسلم عند دفع رأس المال إلى المُسلم إليه أو وضعه تحت تصرفه ويتم إثبات السلم الموازي عند قبض المصرف لرأس المال، ويُقاس رأس المال بالمبلغ الذي تم دفعه أو قبضه وإذا كان عينا أو منفعة فيُقاس بالقيمة العادلة.
- في نهاية الفترة المالية يتم تكوين مخصص تدني إذا كان هنالك احتمال قوي بعدم وفاء المُسلم إليه (البائع) بالمسلم فيه (البضاعة) أو احتمالاً قوياً بانخفاض قيمة المُسلم فيه.
- عند تسلم المصرف للمسلم فيه يتم تسجيل الموجودات التي تسلمها المصرف على أساس تكلفتها التاريخية، ويُعاد قياس تلك الموجودات في نهاية الفترة المالية على أساس التكلفة التاريخية أو القيمة السوقية (العادلة) أيهما أقل ويتم إثبات الفرق كخسارة في بيان الدخل.
- يتم إثبات نتيجة تسليم المُسلم فيه في عملية السلم الموازي بإثبات الفرق بين المبلغ الذي سبق تسلمه من المسلم (المشتري النهائي) وبين تكلفة المسلم فيه (البضاعة) كربح أو خسارة في بيان الدخل.

الاستصناع والاستصناع الموازي:

- تظهر عقود الاستصناع بقيمة المبالغ المدفوعة من قبل المصرف منذ نشوء التعاقد، وتظهر عقود الاستصناع الموازي بصافي القيمة التعاقدية، ويتم إثبات أي تدني في القيمة عن القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها في بيان الدخل.
- يتم إظهار الأرباح المؤجلة في قيود الاستصناع بدءاً من تاريخ تنفيذ العقد ومن ثم تنزيل الجزء المخصص لكل قسط مستحق من الأرباح المؤجلة وتحويلها إلى بيان الدخل، يتم إثبات إيرادات الاستصناع وهامش الربح في الاستصناع والاستصناع الموازي بطريقة نسبة الإتمام.
- يتم إثبات أي تكاليف إضافية يدفعها المصرف في عقود الاستصناع الموازي نتيجة الإخلال بشروط الالتزامات التعاقدية كخسائر في بيان الدخل ولا تدخل في حساب تكاليف الاستصناع.
- في حال احتفاظ المصرف بالمصنوع لأي سبب كان يتم قياس هذه الموجودات بصافي القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها أو بالتكلفة أيهما أقل ويتم إثبات الفرق إن وجد كخسارة في بيان الدخل في الفترة المالية التي تحققت فيها.

موجودات متاحة للبيع الآجل:

- يتم إثبات الموجودات المتاحة للبيع الآجل عند التعاقد بالتكلفة ويتم قياسها على أساس التكلفة (ثمن الشراء وأية مصروفات مباشرة متعلقة بالاقتناء).
- يتم تقييم الموجودات المتاحة للبيع الآجل في نهاية الفترة المالية بقيمتها العادلة ويتم إثبات الأرباح (الخسائر) غير المحققة في حساب احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.
- يتم إثبات الأرباح في عمليات البيع الآجل وفقاً لمبدأ الاستحقاق فوزعة على الفترات المالية لمدة العقد بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الربح، وتسجل أرباح السنوات القادمة في حساب الأرباح المؤجلة.
- يتم تسجيل ذمم البيع الآجل عند التعاقد بقيمتها الاسمية (المتعاقد عليها)، وتقاس في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها.

التمويل بالمضاربة:

- يتم تسجيل عمليات تمويل المضاربة عند تسليم رأس المال (نقداً كان أو عينا) إلى المضارب أو وضعه تحت تصرفه، ويُقاس رأس المال المُقدم بالمبلغ المدفوع، أو بالقيمة العادلة إذا كان عينا وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية فيعترف به ربحاً (خسارة) في بيان الدخل، وفي نهاية الفترة المالية يُحسم ما استرده المصرف من رأس مال المضاربة.
- يتم إثبات نصيب المصرف في الأرباح (الخسائر) الناتجة عن عمليات المضاربة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية، أما في حال استمرار التمويل بالمضاربة لأكثر من فترة مالية فيتم إثبات نصيب المصرف في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها في الفترة المالية التي حدثت فيها في حدود الأرباح التي تُوزع، أما خسائر أي فترة مالية فيتم إثباتها في دفاتر المصرف لتلك الفترة في حدود الخسائر التي يخفص بها رأسمال المضاربة.
- إذا لم يسلم المضارب إلى المصرف رأس مال المضاربة أو نصيبه من الأرباح أو بعد التصفية أو التحاسب التام، يتم إثبات المستحقات ذمماً على المضارب.
- في حالة وقوع خسائر بسبب تعدي المضارب أو تقصيره أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على المضارب، أما إذا وجدت الخسارة عند التصفية يتم إثباتها بتخفيض رأس مال المضاربة.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

التمويل بالمشاركة:

- يتم تسجيل حصة المصرف في رأس مال المشاركة عند تسليمها للشريك المدير أو وضعها في حساب المشاركة وإذا كانت الحصة المقدمة نقداً فيتم قياسها بقيمة المبلغ المدفوع نقداً أما إذا كانت عيناً فيتم قياسها بالقيمة العادلة، وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية يعترف به ربحاً أو (خسارة) في بيان الدخل.
- يتم قياس حصة المصرف في رأس مال المشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية وفي حالة المشاركة المتناقصة يتم قياس رأس المال في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية محسوماً منها القيمة التاريخية للحصة المباعة، ويثبت الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة البيعية للحصة المباعة ربحاً أو خسارة في بيان الدخل.
- يتم تسجيل نصيب المصرف في أرباح أو خسائر عمليات التمويل بالمشاركة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية أماً في حالة استمرار المشاركة لأكثر من فترة مالية فإنه يتم تسجيل نصيب المصرف في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها بين المصرف والشريك في الفترة المالية التي حدثت بها وذلك في حدود الأرباح التي توزع، أما نصيب المصرف في الخسائر لأي فترة مالية فيتم إثباته في تلك الفترة وذلك في حدود الخسائر التي يخفّض بها نصيب المصرف في رأسمال المشاركة.
- يتم إثبات حصة المصرف في رأس مال المشاركة أو مبلغ الأرباح بعد التصفية أو التحاسب التام ذمماً على الشريك في حال لم يسلم الشريك إلى المصرف نصيبه منها، وفي حال وقوع خسارة نتيجة تعدي أو تقصير الشريك أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على الشريك.

الاستثمارات المقيّدة:

- هي الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيّدة وفقاً لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب، ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيّدة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمها المالية، حيث لا يحق للمصرف حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي نص عليها الاتفاق بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيّدة، وعادةً يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات المقيّدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيّدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.
- تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات المقيّدة بنفس الطريقة التي تتم بها معالجة الصيغ والأدوات المالية التي تتكون منها.

تدني التمويلات المباشرة والأرصدة والودائع لدى المصارف:

- فيما يتعلق بالتمويلات الممنوحة والأرصدة لدى المصارف والتي يتم إظهارها بالتكلفة المطفأة، يقوم المصرف بمراجعة وقياس وبشكل إفرادي فيما إذا كان هناك أدلة موضوعية على تدني قيمة الموجودات، إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث خسارة تدني يتم قياس الخسارة بالفرق بين القيمة الظاهرة في الدفاتر للموجود المالي والقيمة النقدية المتوقعة تحقيقها.
- يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية المتدنية من خلال حساب المخصص يعترف في بيان الدخل بالخسارة في بند مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.
- يتم إعدام الديون من خلال حساب المخصص المعد عندما لا يكون هناك أي توقع منطقي مستقبلي لاسترداد الخسائر، وكامل الضمانات قد تم تسييلها أو تم نقلها للمصرف.
- إذا حدث لاحقاً زيادة أو انخفاض في خسائر التدني التي سبق وأن اعترف بها بسبب أحداث وقعت بعد عملية الاعتراف بالتدني فإن خسارة التدني المعترف بها سابقاً يتم زيادتها أو تخفيضها من خلال عملية تعديل رصيد المخصص.
- إذا تم استعادة ديون سبق وأن تم إعدامها فإن المتحصلات يتم إثباتها في بيان الدخل كإيرادات أو يخفّض بها بند مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.
- تعكس عملية احتساب القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها للموجودات المالية التي تكون مضمونة بضمانات معينة التدفقات النقدية المتوقعة تحصيلها من عملية تسييل الضمانات مطروحاً منها تكاليف الاستحواذ وتكاليف بيع الضمانات.
- لأغراض التقييم الجماعي لمجموعة من التمويلات، فإنه يتم تجميع التمويلات في مجموعات بناءً على نظام المصرف الداخلي المعمول فيه لتصنيف التمويلات والذي يأخذ بالاعتبار صفات وخصائص المخاطر الائتمانية مثل نوع الموجودات المالية، الصناعة، الموقع الجغرافي، نوع الضمانات، وضع المستحقات والعوامل الأخرى الملائمة.
- التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من التمويلات والتي تقيم على أساس جماعي لأغراض التدني يتم تقديرها على أساس الخبرة التاريخية للخسائر التي حدثت لتمويلات تحمل نفس صفات المخاطر الائتمانية.

2- السياسات المحاسبية (تتمة) أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

ج. إلغاء الاعتراف (إخراج الموجودات والمطلوبات من الميزانية): الموجودات المالية:

يتم إخراج الموجودات المالية من الميزانية عندما:

- ينتهي حق المصرف باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية.
- عندما يقوم المصرف بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يدخل في اتفاقية تلزمه الدفع إلى طرف ثالث التدفقات النقدية من الموجودات المالية دون تأخير جوهري.
- تتم قياس المشاركة المستمرة التي تتخذ شكل ضمان للأصل المنقول بالقيمة الدفترية للأصل أو أكبر مقابل ما قد يطلب من المصرف تسديده إلى طرف ثالث أيهما أقل.

المطلوبات المالية:

- يتم إخراج المطلوبات المالية من الميزانية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام أو عندما يتم إحلال مطلوبات مالية مكان مطلوبات مالية قائمة من نفس (المصدر) على أساس وشروط مختلفة تماماً.

خ. الكفالات المالية (Financial guarantees):

- يقوم المصرف من خلال تقديمه الخدمات المختلفة إصدار كفالات مالية تتضمن الاعتمادات والكفالات والقبولات.
- يتم في البداية تسجيل الكفالات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى والتي تساوي المبلغ المستلم من العميل (العمولة، Premium).
- بعد الاعتراف الأولي يتم قياس التزام المصرف لكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة الأكبر بينهما.
- أي زيادة للالتزام المتعلقة بالكفالات المالية يتم الاعتراف به في بيان الدخل بند مصروفات أخرى.
- العمولة (العمولة) المقبوضة يتم الاعتراف بها ضمن بند الأتعاب والعمولات الدائنة على أساس القسط الثابت على مدة حياة الكفالة.

د. استثمارات في شركات زميلة:

- الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يمارس المصرف فيها تأثيراً هاماً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر المصرف عليها)، وفقاً لما جاء في قرار مجلس النقد والتسليف (501/م.ن/ب4) وتعديلاته. وتظهر الاستثمارات في الشركات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- بموجب طريقة حقوق الملكية فإن الاستثمار في الشركة الزميلة يسجل بداية بالتكلفة ويعدل لاحقاً بحصة المصرف من أرباح الشركة الزميلة زيادة وبالأرباح النقدية الموزعة للمصرف من الشركة الزميلة نقصاً.
- بيان الدخل الموحد يعكس حصة المصرف في نتائج أعمال (صافي ربح) الشركة الزميلة. وعندما يكون هناك ربح أو خسارة تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بالشركة الزميلة فإن المصرف يعترف بحصته في ذلك ويفصح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- الأرباح أو الخسائر الناتجة من المعاملات بين المصرف والشركة الزميلة يتم حذفها بمقدار نسبة مساهمة المصرف في الشركة.
- الشهرة المتعلقة بشراء الشركة الزميلة تكون متضمنة في القيمة الظاهرة في حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ولا يتم إطفائها.
- في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة.

ذ. الإجارة والإجارة المنتهية بالتعليك:

- تُقاس الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتعليك عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية زائداً النفقات المباشرة لجعلها صالحة للاستعمال. وتحتل هذه الموجودات وفقاً لسياسة اهتلاك المؤجر (المصرف) في حال عدم وجود سياسة معتمدة من قبل السلطات المعنية.
- تُقاس موجودات الإجارة في نهاية الفترة المالية بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الاهتلاك، ومطروحاً منها مخصص التدني في حال توقع انخفاض دائم ذي أهمية نسبية في قيمتها.
- تُوزع إيرادات الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة.
- تُثبت تكلفة الأصلاحات التي يتوقف عليها الانتفاع بالموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها إذا كانت غير ذات أهمية نسبية.
- إذا كانت الإصلاحات ذات أهمية نسبية ومتفاوتة القيمة بين عام وآخر على مدى فترات العقد، فإنه يتم تكوين مخصص إصلاحات ويحمل بالتساوي على الفترات المالية.
- في الحالات التي يقوم فيها المستأجر بإجراء إصلاحات يوافق المؤجر على تحملها، فإن المؤجر يثبتها مصروفات تحمل على الفترة المالية التي حدثت فيها.

2- السياسات المحاسبية (تتمة) أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

- ر. **الاستثمارات في العقارات:**
- يتم تسجيل الاستثمارات في العقارات المُقْتَنَاه بِغرض توقع الزيادة في قيمتها على أساس القيمة العادلة.
 - يتم إثبات الدخل من الاستثمارات في العقارات عند استحقاقه في قائمة الدخل مع مراعاة ما يخص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المملوكة.

- ز. **احتياطي مخاطر الاستثمار:**
- هو المبلغ الذي يجنبه المصرف من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب لتغطية أية خسائر لأصحاب حسابات الاستثمار ناتجة عن الاستثمار المشترك في نهاية الدورة المالية.
 - في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب تكوينه بصفته توزيعاً للدخل بعد اقتطاع نصيب المضارب، وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسبه من الاحتياطي ويضاف لدخل أصحاب حسابات الاستثمار المملوكة في الفترة المالية بعد اقتطاع نصيب المضارب.
 - عند التصفية يحدد مجلس النقد والتسليف كيفية التصرف برصيد صندوق مخاطر الاستثمار وذلك بعد تغطية جميع المصروفات والخسائر المترتبة على الاستثمارات التي تكون هذا الصندوق لمواجهة.

- س. **احتياطي مُعَدَّل الأرباح:**
- هو المبلغ الذي يجنبه المصرف من دخل أموال المضاربة وذلك قبل اقتطاع نصيب المضارب (المصرف) بغرض المحافظة على مستوى مُعَيَّن من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية. يقاس احتياطي معدل الأرباح بالمبلغ المطلوب تكوينه.
 - في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب للوصول إلى رصيد الاحتياطي المستهدف بصفته توزيعاً للدخل قبل اقتطاع نصيب المضارب. وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسبه من الاحتياطي ويضاف لدخل الجهة ذات العلاقة في الفترة المالية قبل اقتطاع نصيب المضارب.
 - يؤول الرصيد المُتَبَقِي في مبلغ الاحتياطي المُتَعَلِّق بأصحاب حسابات الاستثمار المملوكة عند التصفية إلى كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المملوكة بنسبة حصة كل منهم في تشكيل الوعاء الاستثماري المشترك.

- ش. **القيمة العادلة للموجودات المالية:**
- عندما تدرج الأداة المالية في سوق نشط يتمتع بالسيولة، فإن سعر السوق المعلن يوفر أفضل دليل لقيمتها العادلة، أما عندما لا يتوفر سعر للعرض أو للطلب، فإن السعر المعتمد لأحدث معاملة تمت يمكن أن يصلح دليلاً للقيمة العادلة الجارية وذلك بشرط عدم حدوث تغيرات جوهرية في الظروف الاقتصادية فيما بين تاريخ المعاملة وتاريخ إعداد القوائم المالية.
 - في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية أو عدم نشاط السوق أو عدم وجود سوق منظم بشكل جيد يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام نماذج تقييم ومن الأساليب المتعارف عليها في الأسواق المالية الاستثمارية بالقيمة السوقية الجارية لأداة مالية أخرى مشابهة إلى حد كبير.
 - في حال وجود موجودات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.
 - وفي حال تعذر التوصل إلى قيمة واحدة تمثل تقديراً للقيمة العادلة يكون من الأنسب أن يفصح المصرف عن مبلغ يمثل متوسط القيم التي يعتقد بشكل معقول أنه يمثل القيمة العادلة، وعندما لا يتم الإفصاح عن القيمة العادلة يجب على المصرف الإفصاح عن كل ما هو متصل بتحديد القيمة العادلة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إجراء تقديراتهم الخاصة حول الفروقات المحتملة بين القيم المدرجة والقيم العادلة للموجودات.

- القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي تظهر بالقيمة العادلة:**
- تمثل الأسعار السوقية في تاريخ البيانات المالية (في حال توفر أسواق نشطة لهذه الموجودات) للموجودات غير المالية القيمة العادلة لها، وفي حال عدم توفر مثل هذه الأسواق فيتم تقييمها في تاريخ البيانات من خلال أخذ المتوسط الحسابي لتقييمات (3) بيوت خبرة مرخصة ومُعْتَمَدة.

- إهلاك موجودات قيد الاستثمار أو التصفية:**
- تسجل الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية بدايةً بالتكلفة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الإهلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.

2- السياسات المحاسبية (تتمة) أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

الموجودات الثابتة:

- تسجل الموجودات الثابتة الملموسة بدايةً بالتكلفة مضافاً إليها التكاليف الأخرى المرتبطة بها مباشرة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.
- يتم اهتلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام.
- وبطريقة القسط الثابت وباستخدام النسب المئوية والاعمار الانتاجية التالية:

البيان	النسبة المئوية
المباني	2.5%
تحسينات على العقارات مستأجرة	10% أو مدة الإيجار أيهما أقل
أجهزة الكمبيوتر وتجهيزات المكاتب	20%
السيارات	20%

- عندما يقل المبلغ الذي يمكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يمكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل بند مصاريف أخرى.
- تتم مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعتمدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الموجودات الثابتة من السجلات عند التخلص منها أو عندما لا يوجد أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو التخلص منها.

ص. الفُخصّصات:

- يتم الاعتراف بالفُخصّصات عندما يكون على المصرف التزامات في تاريخ الميزانية العمومية ناشئة عن أحداث سابقة وأنّ تسديد الالتزامات مُحتمل ويُمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

فُخصّص تعويض نهاية الخدمة للموظفين:

- لا يتم تشكيل أي مخصص لتعويض نهاية الخدمة كون سياسة البنك لا تمنح تعويض نهاية الخدمة للموظفين.
- **المكافآت المرتبطة بالأسهم:**
لا توجد مكافآت مرتبطة بالأسهم.

ض. ضريبة الدخل:

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليقات في البلدان التي يعمل فيها المصرف.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها، وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً، بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

2- السياسات المحاسبية (تتمة) أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ط. رأس المال:

- تكاليف إصدار أو شراء أسهم المصرف:

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم المصرف على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على بيان الدخل.

ظ. حسابات مدارة لصالح العملاء:

حسابات الاستثمار المقيدة:

يقصد بالاستثمارات المقيدة الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب، ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمه المالية، وفي العادة يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.

في حال تكيف العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس عقد المضاربة يحصل المصرف على حصته من صافي ما يتحقق من أرباح تعويضاً لجهد وفي حال الخسارة لا يحصل المصرف على تعويض جهده ولا يتحمل الخسارة الناتجة إلا بتعدي أو تقصير أو مخالفة شروط العقد، إذ تحمل كل الخسارة على أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة ويتحمل المصرف حصته من الخسارة بقدر حصته من ماله في الأموال المستثمرة.

في حال تكيف العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس عقد الوكالة يحصل المصرف على أجر مقطوع تعويضاً لجهد في إدارة الاستثمارات المقيدة ويستحقه سواء أنتجت أرباح من الاستثمار أم لا. يتم إظهار أرباح/خسائر وعمولات إدارة هذه الحسابات في بيان الدخل.

ع. التقاص:

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في الميزانية العامة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

غ. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف:

- يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق باستثناء الإيرادات الخاصة بضم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة حيث لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب أرباح وعمولات محققة.

- يحقق المصرف دخل من العمولات والرسوم (الأتعاب) من خلال تقديم الخدمات المتنوعة لعملائه، ويمكن تقسيم الدخل من الرسوم (الأتعاب) ضمن فئتين:

(1) **الدخل من الخدمات المقدمة على فترة معينة من الزمن:** يتم الاعتراف بهذا الدخل على أساس الاستحقاق وبحيث تحمل كل فترة مالية بها يخصها من الدخل الذي يتضمن العمولات والرسوم من إدارة الموجودات والحفظ الأمين والأتعاب الإدارية والاستشارية المختلفة وغيرها.

(2) **الدخل من الصفقات (العمليات):** مثل الأتعاب التي تنشأ من المفاوضات أو المشاركة في المفاوضات لصفقة (عملية) مع طرف ثالث مثل ترتيبات شراء أسهم أو مجموعة من الأوراق المالية أو بيع وشراء منشآت، يتم الاعتراف بها عند الانتهاء من الصفقة (العملية).
العمولات والرسوم أو الجزء منها والتي يتم ربطها مع أداء معين يجب أن يتحقق، يتم الاعتراف بها بعد أن تتحقق معايير الأداء المتفق عليها.

ف. التوزيعات النقدية للأسهم:

يتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (عندما تصبح من حق المصرف، إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

ق. الموجودات المالية المرهونة:

الأموال (المنقولة وغير المنقولة) التي توضع عليها إشارة رهن على صحتها في السجلات الخاصة بها للعقارات وللمنقولات التي لها سجل لمصلحة المرتهن الدائن وتبقى حيازتها بيد الراهن وتبقى له كافة حقوق الملكية إلا أن حق التصرف يكون بموافقة الدائن المرتهن.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

- ك. الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:**
تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في الميزانية العامة ضمن بند موجودات قيد الاستثمار والتصفية وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويُعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي. ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.
- ل. الموجودات غير الملموسة:**
- أ- الشهرة:**
- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة الزميلة أو التابعة عن حصة المصرف في القيمة العادلة لصادفي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك.
 - يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، أما الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات زميلة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.
 - لا يتم رسمة الشهرة المولدة داخلياً وإنما يعترف بأي تكاليف ساهمت في تحقيق شهرة داخلية في بيان الدخل حال حدوثها.
- ب- الموجودات غير الملموسة الأخرى:**
- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تُقيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
 - يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني مُحدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير مُحدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.
 - يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية. كذلك يتم مراجعة العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.
 - يتم الاعتراف بنفقات الأبحاث كمصروف يحمل فور حدوثه على بيان الدخل.
 - يتم الاعتراف بالنفقات المدفوعة خلال مرحلة تطوير أصل غير ملموس كأصل بشرط قدرة المصرف على إظهار أو تحقيق:
- الجدوى والقدرة التقنية على إكمال الأصل غير الملموس ليصبح جاهزاً للبيع أو للاستخدام.
 - نية المنشأة في إكمال الأصل وبيعه أو استخدامه.
 - قدرة المنشأة على بيع أو استخدام الأصل.
 - كيف سينتج هذا الأصل منافع اقتصادية مستقبلية، ويتضمن ذلك قدرة المنشأة على إظهار وجود سوق للأصل الجديد أو فوائده إذا كان سيتم استخدامه داخلياً.
 - وجود القدرة التقنية والمالية لدى المنشأة لإكمال الأصل وتجهيزه للبيع أو للاستخدام.
 - قدرة المنشأة على قياس وبشكل يعتد عليه التكلفة المدفوعة على الأصل غير الملموس في مرحلة التطوير.
- يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على مدى عمره الإنتاجي، فيما يلي نسب إطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى:
- برامج معلوماتية 20%

م. النقد وما في حكمه:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى المصارف، وتُنزل ودائع المصارف التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المعقّدة السحب.

3 نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية

2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
2,093,748,157	1,729,776,698
نقد في الخزينة	
31,212,181,859	16,472,601,308
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:	
2,910,973,648	1,900,925,673
حسابات جارية / ودائع تحت الطلب	
36,216,903,664	20,103,303,679
متطلبات الاحتياطي النقدي(*)	

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2017 مبلغ (2,910,973,648) ليرة سورية والتي تمثل نسبة 5% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد إلى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 الصادر بتاريخ 2 أيار للعام 2011 مقابل مبلغ (1,900,925,673) ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2016، إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية.

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

4 إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل:

البيان	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
	2017	2016	2017	2016	2017	2016
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
حسابات جارية وتحت الطلب	8,156,242,513	12,248,358,565	30,353,965,944	22,298,561,766	38,510,208,457	34,546,920,331
حسابات استثمار مطلقة	75,000,000	1,040,000,000	16,755,120,000	94,049,766,890	16,830,120,000	95,089,766,890
استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل	-	-	588,135,167	362,608,529	588,135,167	362,608,529
تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل	-	-	47,697,221,111	116,710,937,185	55,928,463,624	129,999,295,750
	8,231,242,513	13,288,358,565	47,697,221,111	116,710,937,185	55,928,463,624	129,999,295,750

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية. بلغت الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزانة الأمريكية 26,787,397,177 ليرة سورية.

5 حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر:

البيان	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
	2017	2016	2017	2016	2017	2016
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
حسابات استثمار مطلقة	-	35,000,000	5,711,775,848	8,402,081,690	5,711,775,848	8,437,081,690
استحقاقها الأصلي تزيد عن 3 أشهر	-	-	-	-	-	-
تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الأصلي تزيد عن 3 أشهر	-	-	(5,711,775,848)	(6,778,541,690)	(5,711,775,848)	(6,778,541,690)
مخصص انخفاض في قيمة وكالات استثمارية	-	-	-	-	-	-
	-	35,000,000	-	1,623,540,000	-	1,658,540,000

(**) فيما يلي تفصيل الحركة على مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة:

2017	2016	
ليرة سورية	ليرة سورية	
(6,778,541,690)	(4,410,250,670)	رصيد في بداية السنة
-	-	يضاف: مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة
1,066,765,842	(2,368,291,020)	فروقات سعر الصرف
(5,711,775,848)	(6,778,541,690)	رصيد نهاية السنة

قامت إدارة المصرف برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحددت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم.

أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي.

أصدرت المحكمة المختصة "الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات" حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011. وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.

وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال الستة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين ومنها بنك الشام. حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 2013/07/01، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق إلى تلك المجموعات، بالإضافة إلى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة.

إن مديونية مصرف الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف. تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013، كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقررة من قبله.

مصرف الشام ش.م.م إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بدمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب المحاماة بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

آخر مستجدات قضية دار الاستثمار:

بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية. طعنت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.

وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، وتم تأشير طلبها من قبل رئيس الدائرة بالقبول بتاريخ 5/أب/2015 وتم إحالة الطلب إلى بنك الكويت المركزي لدراسة المركز المالي للشركة، حيث أكد في تقريره على عجز الشركة المذكورة عن أداء التزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة نشاطها وعدم كفاية أصولها لسداد التزاماتها مع عدم الأمل في إمكانية نهوض الشركة من عثرتها، وذلك رغم الفرصة التي أتاحت لها للنهوض مرة ثانية من خلال خطة إعادة الهيكلة المقدمة من الشركة بتاريخ 2/6/2011، ونتيجة لما سبق صدر قرار محكمة الاستئناف بتاريخ 11/02/2016 برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها وتمت المباشرة بالإجراءات التنفيذية لتحصيل حقوق المصرف وتم استلام اقرار دين جديد مذيّل بالصيغة التنفيذية وقام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد وتم تبليغ دار الاستثمار ونحن الآن بانتظار إجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.

6 صافي ذمم البيوع المؤجلة وارصدة الأنشطة التمويلية:

البيان	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2017	2016	2017	2016	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
المربحة والمربحة للذم بالشراء	40,996,068,071	33,690,929,236	-	-	40,996,068,071	33,690,929,236
يضاف: ذمم أخرى (**)	108,800,323	128,906,599	-	-	108,800,323	128,906,599
(ناقصاً): الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	(2,726,348,737)	(2,338,871,258)	-	-	(2,726,348,737)	(2,338,871,258)
(ينزل): الأرباح المحفوظة (***)	(89,391,910)	(129,154,591)	-	-	(89,391,910)	(129,154,591)
(ينزل): مخصص تدني لمحفظة التسهيلات الائتمانية (****)	(2,904,159,528)	(2,257,287,760)	-	-	(2,904,159,528)	(2,257,287,760)
صافي ذمم البيوع المؤجلة وارصدة التمويلات	35,384,968,219	29,094,522,226	-	-	35,384,968,219	29,094,522,226

(*) بلغت ذمم البيوع المؤجلة وارصدة التمويلات غير المنتجة 1,839,097,024 ل.س أي ما نسبته (4.474%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وارصدة التمويلات كما في 31/12/2017 مقابل 2,286,779,738 ليرة سورية أي ما نسبته (6.76%) في 31/12/2016 بلغت ذمم البيوع المؤجلة وارصدة التمويلات غير المنتجة بعد تنزيل الأرباح المحفوظة 1,749,705,113 ليرة سورية أي ما نسبته (4.266%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وارصدة التمويلات بعد تنزيل الأرباح المحفوظة 2,157,625,147 ليرة سورية أي ما نسبته (6.40%) للسنة السابقة.

(**) تمثل ذمم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الكفالات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعدها ولم يف العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(***) يتم استبعاد أرباح الديون غير المنتجة من الإيرادات التمويلية الخاصة بالسنة.

(****) لم يرقم البنك بتحصيل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وارصدة التمويلات، وفيما يلي تفصيل الحركة على مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وارصدة التمويلات:

	2017			2016		
	ليرة سورية	الديون الغير منتجة	ليرة سورية	ليرة سورية	الديون الغير منتجة	ليرة سورية
	الديون المنتجة	الديون الغير منتجة	الديون المنتجة	الديون الغير منتجة	الديون المنتجة	الديون الغير منتجة
الرصيد في بداية السنة	142,116,798	2,115,170,962	2,257,287,760	233,905,455	1,359,974,351	1,593,879,806
المكون خلال السنة	2,678,194	674,520,355	677,198,549	-	695,305,666	695,305,666
الاسترداد خلال السنة	-	-	-	(91,790,408)	-	(91,790,408)
المستخدم من المخصص خلال السنة (ديون معدومة)	-	-	-	-	(25,812,779)	(25,812,779)
فرق سعر الصرف	-	(30,326,781)	(30,326,781)	1,752	85,703,724	85,705,475
الرصيد في نهاية السنة	144,794,992	2,759,364,536	2,904,159,528	142,116,798	2,115,170,962	2,257,287,760

إن جميع المخصصات أعلاه محسوبة على أساس العميل الواحد.
إن جميع المخصصات هي من موارد مشتركة.
بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ 242,969,240 ليرة سورية مقابل 123,979,049 ليرة سورية للسنة السابقة.

مصرف الشام ش.م.م.
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

الأرباح المحفوظة:

المجموع		ذاتية		مشتركة		
2016	2017	2016	2017	2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
189,543,967	129,154,591	-	-	189,543,967	129,154,591	الرصيد في بداية السنة
20,277,020	5,388,103	-	-	20,277,020	5,388,103	الأرباح المحفوظة خلال السنة
(67,774,171)	(43,776,861)	-	-	(67,774,171)	(43,776,861)	الأرباح المحفوظة خلال السنة المحولة إلى إيرادات
(13,463,239)	-	-	-	(13,463,239)	-	ينزل: الأرباح المحفوظة التي تم إعدامها
571,014	(1,373,923)	-	-	571,014	(1,373,923)	فرق سعر صرف
129,154,591	89,391,910	-	-	129,154,591	89,391,910	الرصيد في نهاية السنة

7 صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

المجموع		ذاتية		مشتركة		
2016	2017	2016	2017	2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
849,760,164	1,097,484,340	-	-	849,760,164	1,097,484,340	موجودات مقتناة بغرض المراهبة
71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400	موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية *
1,160,000	1,160,000	-	-	1,160,000	1,160,000	موجودات آيلة للمصرف وفاء ديونه
922,074,564	1,169,798,740	-	-	922,074,564	1,169,798,740	الجمالي (1)
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)	مخصص تدني قيمة موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)	المخصصات (2)
850,920,164	1,098,644,340	-	-	850,920,164	1,098,644,340	الصافي (2-1)

(*) هي عبارة عن قيمة عقار في مدينة حمص قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكنتيجة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكور للسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة المصرف احتجاز مخصص تدني كامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2012.

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

عقارات مستملكة	موجودات مستملكة أخرى	إجمالي	إجمالي
2017	2017	2017	2016
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد بداية السنة*	1,160,000	-	1,160,000
إضافات	-	-	-
استبعادات	-	-	-
خسارة التدني	-	-	-
رصيد نهاية السنة	1,160,000	-	1,160,000

* يخص هذا الرصيد عقارات اللادقية و بانياس.

8 استثمارات عقارية:

البيان	مشتركة	ذاتية	المجموع
	2017	2016	2017
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
استثمارات عقارية بغرض زيادة القيمة (*)	2,380,850,000	507,420,000	2,380,850,000
	2,380,850,000	507,420,000	2,380,850,000

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار في مدينة حلب من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل.

فيما يلي تفصيل الحركة على الإستثمارات العقارية:

2017	2016
ليرة سورية	ليرة سورية
تكلفة الإستثمار	507,420,000
التغير في القيمة العادلة خلال السنة *	1,873,430,000
	2,380,850,000

* في كانون الأول 2017 حصل البنك على تقييمين لخبيرين محلفين مستقلين لقيمة العقار وكانت نتيجة التقييمات تدل على ارتفاع قيمة العقارات، وقررت إدارة البنك اختيار التقييم الأقل بسبب الظروف والتغيرات المحيطة حيث تم تحديد التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 31 كانون الأول 2017 والبالغ (1,873,430,000) ليرة سورية.

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

9 موجودات ثابتة - بالصافي

2017		تسجيلات على		تجهيزات المكاتب		أجهزة الكمبيوتر		سيارات		مشاريع قيد التنفيذ		أخرى		الإجمالي	
البیان	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الرصيد في بداية السنة	241,674,068	245,344,861	254,246,410	198,632,267	12,436,800	333,735,655	23,086,826	54,684,910	(3,819,000)	73,952,736	900,535,670	12,436,800	333,735,655	1,309,156,887	
إضافات	-	114,017,573	78,458,513	29,386,156	-	688,513,188	54,684,910	-	-	-	-	-	-	965,060,340	
استيعادات	-	-	(6,167,285)	-	-	(121,713,173)	(3,819,000)	-	-	-	-	-	-	(131,699,458)	
الرصيد في نهاية السنة *	241,674,068	359,362,434	326,537,638	228,018,423	12,436,800	900,535,670	73,952,736	-	-	-	-	-	-	2,142,517,769	
الاستهلاك المتراكم:															
استهلاك متراكم وفي بداية السنة	(3,949,515)	(84,357,216)	(103,971,677)	(100,565,571)	(11,412,558)	-	(1,359,811)	-	-	-	-	(7,242,503)	-	(305,616,348)	
استهلاك السنة	(4,375,000)	(31,774,801)	(30,009,269)	(27,491,544)	(439,820)	-	(5,882,692)	-	-	-	-	-	-	(99,973,126)	
استيعادات	-	-	5,231,011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5,231,011	
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة *	(8,324,515)	(116,132,017)	(128,749,935)	(128,057,115)	(11,852,378)	-	(7,242,503)	-	-	-	-	-	-	(400,358,463)	
انخفاض القيمة:															
انخفاض القيمة بداية الفترة	(48,305,252)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)	
انخفاض القيمة للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
انخفاض القيمة في نهاية السنة	(48,305,252)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)	
صافي القيمة الدفترية															
رصيد 31 كانون الأول 2017	185,044,301	243,230,417	197,787,703	99,961,308	584,422	900,535,670	66,710,233	-	-	-	-	-	-	1,693,854,054	

* بلغ إجمالي قيمة موجودات الفروع المعلقة (فرع حمص - فرع درعا) 76,853,156 ليرة سورية، بينما بلغ إجمالي مجمع الاستهلاك الخاص بها 25,318,252 ليرة سورية كما في 31-12-2017.

- مراجعة الإفصاح رقم 17.

مصرف الشام ب.م.م.
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

9 موجودات ثابتة - بالصافي

الإجمالي	أخرى	مشاريع قيد التنفيذ	سيارات	أجهزة الكمبيوتر	تجهيزات المكاتب	تدسيات على العقارات المستأجرة	أراضي ومباني	2016
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	البيان
811,852,787	-	375,563,549	12,436,800	111,746,840	125,101,106	120,330,424	66,674,068	الرصيد في بداية السنة
915,166,927	23,086,826	376,034,933	-	86,885,427	129,145,304	125,014,437	175,000,000	إضافات
(417,862,827)	-	(417,862,827)	-	-	-	-	-	استبعادات
1,309,156,887	23,086,826	333,735,655	12,436,800	198,632,267	254,246,410	245,344,861	241,674,068	الرصيد في نهاية السنة *
التكلفة:								
الاستهلاك المتراكم:								
(250,855,069)	-	-	(10,937,069)	(84,045,778)	(86,056,583)	(66,595,292)	(3,220,349)	استهلاك متراكم وفي بداية السنة
(54,761,279)	(1,359,812)	-	(475,489)	(16,519,793)	(17,915,094)	(17,761,924)	(729,167)	استهلاك السنة
-	-	-	-	-	-	-	-	استبعادات
(305,616,348)	(1,359,812)	-	(11,412,558)	(100,565,571)	(103,971,677)	(84,357,216)	(3,949,515)	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة *
انخفاض القيمة:								
(48,305,252)	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)	انخفاض القيمة بداية الفترة
-	-	-	-	-	-	-	-	انخفاض القيمة للسنة
(48,305,252)	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)	انخفاض القيمة في نهاية السنة
صافي القيمة الدفترية								
955,235,286	21,727,014	333,735,655	1,024,242	98,066,696	150,274,733	160,987,645	189,419,301	صيد 31 كانون الأول 2016

* بلغ إجمالي قيمة موجودات الفروع المغلقة (فرع حمص - فرع صحنيا - فرع درعا) 110,706,551 ليرة سورية، بينما بلغ إجمالي مجمع الاستهلاك الخاص بها 46,203,046 ليرة سورية كما في 31-12-2016، وانخفض الرقم عن مثيله في 31-12-2015 نتيجة عمليات المناقلة لبعض الأصول.

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

10 موجودات غير ملموسة

يحتسب الإطفاء على الموجودات غير الملموسة وفقاً لطريقة القسط الثابت على فترة خمس سنوات وهي الفترة المقدرة لعمرها الإنتاجي.

البيان	2017	2016
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
التكلفة		
رصيد بداية السنة	100,490,398	97,761,998
إضافات	3,276,900	2,728,400
الرصيد	103,767,298	100,490,398
الإطفاء		
رصيد بداية السنة	(97,498,991)	(95,806,307)
الإطفاء للسنة	(2,251,611)	(1,692,684)
التدني خلال السنة	-	-
الرصيد	(99,750,602)	(97,498,991)
رصيد نهاية السنة	4,016,696	2,991,407

11 موجودات أخرى

البيان	2017	2016
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
إيرادات برسم القبض (*)	190,543,245	776,878,627
مصرفات مدفوعة مقدماً	390,062,610	394,795,351
دفعات مقدمة لشراء أصول	36,178,215	50,654,639
تأمينات مدفوعة للغير	3,200,000	3,200,000
ذمم شركة تأمين (**)	100,000	100,000
مدينون مختلفون	104,052,810	49,779,122
مخزون طوابع وقرطاسية	20,572,351	19,358,414
المجموع	744,709,231	1,294,766,153

(*) تمثل إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن إيداعات وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية.
(**) يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص.

12 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال المصرف لا يستحق عليها أية فائدة، يتم الإفراج عنها عند تصفية المصرف.

البيان	2017	2016
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية	281,698,513	281,698,513
رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محول إلى الليرة السورية)	1,881,757,017	2,233,205,351
	2,163,455,530	2,514,903,864

مصرف الشام ش.م.م.
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

13 ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية:

المجموع		خارج الجمهورية		داخل الجمهورية		
2016	2017	2016	2017	2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	حسابات جارية وتحت الطلب
113,251,871,087	45,931,576,800	174,925,799	217,820,055	113,076,945,287	45,713,756,745	
1,519,350,000	520,000,000	-	-	1,519,350,000	520,000,000	حسابات استثمار للبنوك والمؤسسات المالية
114,771,221,087	46,451,576,800	174,925,799	217,820,055	114,596,295,287	46,233,756,745	

14 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء:

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
22,981,980,023	25,581,331,871	حسابات جارية / تحت الطلب:
11,911,667,506	6,828,220,347	بالليرة السورية
34,893,647,529	32,409,552,218	بالعملات الأجنبية
		المجموع

بلغت ودائع الحكومة السورية والقطاع العام السوري في 2017/12/31: 14,159,813,914 ليرة سورية أي ما نسبته (43.69%) من إجمالي الودائع مقابل 15,989,882,250 ليرة سورية أي ما نسبته (45.82%) في السنة السابقة.

15 تامينات نقدية

2016		2017		البيان
الذاتية	المشتركة	الذاتية	المشتركة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	-	-	تأمينات مقابل ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	4,363,606,435	-	4,659,440,009	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
-	543,286,269	-	89,892,325	تأمينات أخرى
-	4,906,892,704	-	4,749,332,334	المجموع

(*) بلغت التامينات التي لا تمتح عوائد مبلغ (4,708,866,099) في نهاية 2017 مقابل (4,901,226,494) في السنة السابقة.

16 ذمم دائنة:

2016		2017		البيان
الذاتية	المشتركة	الذاتية	المشتركة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	18,644,035	-	137,394,330	دائنو عمليات التمويل
-	18,644,035	-	137,394,330	المجموع

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

17 مخصصات متنوعة:

2017	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ماتم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
مخصص مروفات القطع التشفيلي	17,707,521	-	-	-	17,707,521
مخصص لمواجهة مخاطر محتملة**	117,143,772	6,564,622	-	-	123,708,394
مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي	9,900,595	-	(6,736)	-	9,893,859
مخصص احتجاز تعويض صراف	1,077,500	385,000	-	-	1,462,500
مخصص مخاطر نقل الأموال (*)	71,669,297	13,721,120	-	-	85,390,417
مخصص تكليف ضريبي	5,998,382	-	(4,089,460)	-	1,908,922
المجموع	223,497,067	20,670,742	(4,096,196)	-	240,071,613

2016	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ماتم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
مخصص مروفات القطع التشفيلي	17,707,521	-	-	-	17,707,521
مخصص لمواجهة مخاطر محتملة	100,000,000	17,143,772	-	-	117,143,772
مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي	9,727,417	173,178	-	-	9,900,595
مخصص احتجاز تعويض صراف	875,000	202,500	-	-	1,077,500
مخصص مخاطر نقل الأموال (*)	50,000,000	21,669,297	-	-	71,669,297
مخصص تكليف ضريبي	5,998,382	-	-	-	5,998,382
المجموع	184,308,320	39,188,747	-	-	223,497,067

(*) قررت إدارة البنك حجز مخصصات لمواجهة مخاطر نقل الأموال بين الفروع تبعاً للظروف المحيطة.

(**) قررت إدارة البنك اتخاذ مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

18 ضريبة الدخل:

18-1 مخصص ضريبة دخل المصرف:

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

البيان	2017	2016
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد بداية السنة	525,013,489	80,653,465
ضريبة الدخل المدفوعة	(521,048,152)	(76,688,128)
ضريبة الدخل المستحقة	137,569,891	521,048,152
رصيد نهاية السنة	141,535,228	525,013,489

- في عام 2007 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 60/ح/10/2013 الصادر بتاريخ 6-3-2013 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.

- حول عام 2008 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 206/ح/5/2014 الصادر بتاريخ 3-7-2014 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.

- حول عام 2009 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 2745/ح/42/2017 الصادر بتاريخ 29-01-2018 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.

- حول عام 2010 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 2/ح/2/2016 الصادر بتاريخ 8-2-2016 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.

18-1 مخصص ضريبة دخل المصرف (تتمة):

- حول عام 2011 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 68/ح/12/2016 الصادر بتاريخ 20-4-2016 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.

- حول الأعوام من 2012 وإلى 2014 ما زال البنك يخضع للتدقيق.

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

18-2 موجودات ضريبية مؤجلة:

الضريبة المؤجلة 2016	الضريبة المؤجلة 2017	رصيد نهاية السنة 2017	المبالغ المضافة 2017	المبالغ المحررة 2017	رصيد بداية السنة 2017
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
1,546,599	1,361,139	1,361,139	187,000	(372,460)	1,546,599
1,546,599	1,361,139				

إن الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:

2016		2017		البيان
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	1,348,310	-	1,546,599	رصيد بداية السنة *
-	198,289	-	187,000	المضاف
-	-	-	(372,460)	المستبعد
-	1,546,599	-	1,361,139	رصيد نهاية السنة *

* جميعها من موارد مالية مشتركة

18-3 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2016	2017	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
9,026,091,684	(2,416,346,676)	الربح قبل الضريبة
		التعديلات
(6,991,899,184)	2,864,094,114	أرباح غير خاضعة للضريبة
50,000,107	52,506,712	مصاريف مرفوضة ضريبياً
2,084,192,607	500,254,150	(الخسارة)/الربح الضريبي
%25	%25	نسبة الضريبة
521,048,152	125,063,538	ضريبة الدخل
-	%10	نسبة رسم اعادة الاعمار
-	12,506,354	رسم اعادة الاعمار
521,048,152	137,569,891	مصروف ضريبة الدخل
(198,289)	(187,000)	إيراد ضريبة الدخل للشركة التابعة
520,849,863	137,382,891	مصروف/(إيراد) ضريبة الدخل الموحد

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

19 مطلوبات أخرى:

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
12,532,963	2,580,821	أرباح محققة لحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات مالية غير مستحقة الدفع
547,244,734	936,507,675	حوالات وأوامر دفع
345,342,910	1,322,848,420	نفقات مستحقة غير مدفوعة
62,766,576	103,738,646	مستحق لجهات حكومية
28,234,503	23,452,943	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
241,609	811,084	ذمم دائنة أخرى
15,417,410	16,652,002	توقيفات محتجزة
118,193,397	302,455,189	موردين
-	166,048,425	مستحقات أرباح المساهمين
1,129,974,102	2,875,095,205	

20 حسابات الاستثمار المطلقة:

البيان	2017	2016	
	مصارف ومؤسسات مالية	مصارف ومؤسسات مالية	
	ليرة سورية	ليرة سورية	
حسابات التوفير	6,331,658,558	1,128,784,703	1,128,784,703
لحل	4,697,871,060	2,742,628,366	2,899,155,211
الوكالات الاستثمارية	12,753,773,915	1,742,599,870	2,085,099,870
المجموع	23,783,303,533	5,614,012,939	6,113,039,784
أعباء محققة غير مستحقة الدفع	179,443,737	76,116,449	82,882,401
إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة	23,962,747,270	5,690,129,388	6,195,922,186

21 احتياطي مخاطر الاستثمار:

البيان	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد بداية السنة	154,499,510	138,585,243
الإضافات خلال السنة	18,910,763	10,644,769
فروق سعر الصرف	(2,184,739)	5,269,498
الرصيد في نهاية السنة	171,225,534	154,499,510

22 رأس المال المكتتب به وعلاوة (خضم):

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسوا البنك بتغطية 3,750,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 1,250,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثريّة بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010.

لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المستدّة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وبذلك تمّ سداد رأس المال بالكامل.

فيما يلي بيان تفاصيل رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع:

2016 ليرة سورية	2017 ليرة سورية	
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال المصرح والمكتتب به
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال المدفوع

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها وزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تمّ تمديد المهلة لتصبح خمسة سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها وزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه، وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13 / م تاريخ 22 نيسان 2015 تمّ تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات، وبخصوص المهلة المحددة لتنفيذ الزيادات المطلوبة في رأس مال المصرف بموجب أحكام القانون رقم 3 لعام 2010 و تعديلاته سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند ترويدنا بالتوجيهات بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية وفق اختصاصها لديها حسب الأصول.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/1 / البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119 / م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تمّ تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

23 احتياطي عام مخاطر التمويل:

- بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن.ب/4) لعام 2012 الذي تمّ تعديده بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1079/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني وبموجب التعميم 1145/م/1 تاريخ 2015/04/06، وبموجب التعميم رقم (2271/م/1) تاريخ 2015/06/30، وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (650/م.ن.ب/4) تاريخ 2010/4/14 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/م.ن.ب/4) تاريخ 2009/12/9.
- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.
- يستمر العمل بأحكام المادة 14/ من المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 والخاص بالمصارف الإسلامية جهة استثمار تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية خسائر ناتجة عنه وذلك حتى يصبح مبلغ الاحتياطي مثلي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية أو أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.

23 احتياطي عام مخاطر التمويل (تتمة):

- تم إجراء اختبارات جهد على المحفظة الائتمانية لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتجزة، كما ارتأت إدارة المصرف الاحتفاظ بمخصصات إضافية، و بالتالي بلغ رصيد المخصصات الفائضة المحتفظ بها بتاريخ 2017-12-31 مبلغ 1,715,380,909 منها مبلغ 9,872,237 على الديون غير المباشرة.

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

- يبلغ مخصص الديون المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2017/12/31 مبلغ 8,976,053 ل.س. وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 21,621 ل.س.
- يبلغ مخصص الديون غير المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2017/12/31 مبلغ 1,183,724,085 ل.س. وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 0 ل.س.
- ولم يقر البنك بتحميل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية.
- تم تعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها المصرف لنهاية عام 2017، حيث بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية 2017/12/31 33,051,351 ل.س. وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 2011/12/31. مع العلم أن المصرف ملزم باستكمال احتجاز الاحتياطي العام لمخاطر التمويل المتوجب وفق أحكام القرار 597/م.ن/ب وتعديله بالقرار 650/م.ن/ب 4 عند انتهاء العمل بالقرار 902/م.ن/ب 4.
- تبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من احتياطي مخاطر التمويل والمحتجزة لغاية تاريخ 2017/12/31 مبلغاً وقدره 8,214,105 ليرة سورية وهي محتسبة لتاريخ 2012/9/30 نتيجة تعليق تكوين الاحتياطي مخاطر التمويل للأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد التاريخ المذكور.
- تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة الفائضة عن متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م.ن.ب 4) بمبلغ 5,950,718 ليرة سورية.

24 احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات:

البيان	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
بداية رصيد السنة	301,981,384	219,296,384
القيمة العادلة للاستثمارات	1,873,430,000	82,685,000
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	2,175,411,384	301,981,384

25 الاحتياطيات:

1-25 الاحتياطي القانوني

بناء على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني.

يحق للبنك التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً لـ 25% من رأسمال البنك.

2-25 الاحتياطي الخاص

بناء على أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009، يحدد الاحتياطي الخاص بنسبة 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس مال البنك.

وتم احتساب الاحتياطي القانوني/الخاص للمصرف كما يلي كما يلي:

2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية	
(2,416,346,676)	9,026,091,684	الربح قبل الضريبة
		ينزل منه:
3,106,312,496	(6,896,219,734)	أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة
(50,724)	(40,946)	حصة الجهة غير المسيطرة من أرباح الشركة التابعة قبل الضريبة
689,915,096	2,129,831,005	
68,991,509	212,983,100	الاحتياطي القانوني/الخاص 10%

وبلغ رصيد الاحتياطي القانوني حتى نهاية عام 2017 كما يلي:

2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية	
244,917,707	31,934,607	رصيد الاحتياطي القانوني أول الفترة
68,991,509	212,983,100	الاحتياطي القانوني المشكل خلال للفترة
313,909,216	244,917,707	الرصيد آخر الفترة

مصرف الشام ش.م.م.
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

ويبلغ رصيد الاحتياطي الخاص حتى نهاية عام 2017 كما يلي:

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
31,934,607	244,917,707	رصيد الاحتياطي الخاص أول الفترة
212,983,100	68,991,509	الاحتياطي الخاص المشكل خلال للفترة
244,917,707	313,909,216	الرصيد آخر الفترة

26 الحقوق غير المسيطرة:

يمثل هذا البند حصة المساهمين الآخرين في نتائج أعمال وصافي موجودات الشركة التابعة.

27 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

المشتركة		البيان
2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,394,371,971	4,057,310,091	المرايحة
2,394,371,971	4,057,310,091	المجموع

28 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية:

المشتركة		البيان
2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
978,295,038	881,586,701	حسابات استثمارية
978,295,038	881,586,701	المجموع

29 المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك:

قام البنك بتحميل النفقات لوعاء المضاربة بنسبة 50% وفق السياسات الموافق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية لشهري كانون الثاني وشباط فقط، أما بقية الأشهر وحتى 31 كانون الأول 2017 فقد تحملها البنك على سبيل التبرع:

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
3,735,355	399,040	مصاريف البريد والهاتف
6,661,801	988,629	مصاريف طباعة وقرطاسية
18,751,532	2,129,600	إعلان ومعارض
8,687,183	1,333,333	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
754,143	1,392,626	مصاريف اقامة وضيافة
2,297,500	375,000	مصاريف أخرى
40,887,514	6,618,228	

30 العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار:

2016	2017	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
		مصارف ومؤسسات مصرفية
		عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة):
28,082,559	66,817,334	توفير
67,720,362	83,716,882	لحل
104,178,741	337,986,504	عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار)*
199,981,662	488,520,720	المجموع

* لا يحتسب احتياطي مخاطر استثمار على أرباح الوكالات الاستثمارية

مصرف الشام ش.م.م.
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

31 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ورب مال:
تبلغ حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:
البيان

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
55,756,687	188,808,416	بصفته مضارب
2,817,315,457	3,895,476,956	بصفته رب مال
2,873,072,144	4,084,285,372	المجموع

32 صافي إيرادات الخدمات المصرفية:

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,045,366,918	1,760,600,030	إيرادات العمولات والرسوم
(82,322,957)	(300,648,421)	أعباء الرسوم والعمولات
963,043,961	1,459,951,609	المجموع

33 إيرادات أخرى:
البيان

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	6,814,170	أرباح بيع أصول ثابتة
4,624,696	303,339	أخرى
4,624,696	7,117,509	المجموع

34 نفقات الموظفين:
البيان

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
802,498,840	1,018,357,936	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
26,805,651	35,336,124	مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي
10,723,628	13,216,986	نفقات طبية
7,531,172	4,062,052	مصاريف تدريب وسفر
847,559,291	1,070,973,098	المجموع

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

35 مصاريف أخرى: البيان

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
164,838,325	183,096,199	مصاريف إيجار
153,730,099	164,343,784	مصاريف أنظمة معلومات
11,107,340	18,072,128	مصاريف البريد والهاتف وشحن
67,842,496	68,284,012	مصاريف إستشارات
26,157,212	48,839,511	مصاريف إعلان ومعارض
15,412,860	16,502,449	مصاريف الكهرباء والماء
33,289,432	39,130,085	مصاريف إدارية صرافات الخلية
32,131,082	36,890,149	مصاريف سفر ومواصلات وضيافة
10,834,597	14,912,594	مصاريف التنظيف
36,826,983	175,175,395	رسوم وأعباء حكومية
4,618,101	14,965,052	مصاريف تأمين
8,687,183	18,611,112	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
8,294,372	15,327,297	مصاريف حراسة
7,950,851	15,598,809	مصاريف طباعة وقرطاسية
24,345,360	114,780,664	مصاريف مجلس إدارة و هيئة عامة
13,389,595	2,009,463,305	مصاريف قضائية *
6,925,000	4,451,850	تبرعات
140,809,247	117,741,076	أخرى
767,190,135	3,076,185,471	المجموع

* تتضمن اتعاب قانونية لصالح مكتب محاماة في الولايات المتحدة الأمريكية تم تكليفه من قبل البنك للعمل على رفع العقوبات المفروضة عليه من قبل الخزانة الأمريكية .

36 مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وارصدة التمويل:

يتم تكوين مخصص تدني لكافة ذمم البيوع المؤجلة وارصدة التمويل تقيداً بأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م.ن/ب/4) لعام 2009 وتعديلاته لاسيما القرار رقم (902/م.ن/ب/4).

37 حصة السهم من ربح (خسارة السنة)(مساهمي المصرف): البيان

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
8,505,198,892	(2,553,782,170)	ربح (خسارة) السنة
50,000,000	50,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
170.10	(51.07)	حصة السهم من ربح (خسارة السنة)(مساهمي المصرف)
170.10	(51.07)	أساسي

38 النقد وما في حكمه: البيان

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
18,202,378,006	33,305,930,016	نقد وارصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
129,999,295,750	55,928,463,624	يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
(48,567,316,322)	(14,062,883,903)	(ينزل) الإيداعات لبنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
(65,428,904,766)	(32,233,692,897)	(ينزل) حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تقل عن ثلاثة أشهر
-	(26,787,397,177)	أرصدة مقيدة السحب *
34,205,452,668	16,150,419,663	

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية. بلغت الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزانة الأمريكية 26,787,397,177 ليرة سورية.

39 المعاملات مع أطراف ذات علاقة:
فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال 2017:

البيان/2017	الشركة الأم	الشركات السفينة	الشركات الزميلة	الشركات التابعة	المشاريع المشتركة	أخرى (تذكر بالتفصيل)
بنود داخل الميزانية: الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب	30,256,296,585	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل	16,755,120,000	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الأصلي أكثر من 3 أشهر	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	189,198,588	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	47,200,615,173	-	-	-	-	-
بنود داخل الميزانية: المطلوبات						
حسابات جارية /تحت الطلب:	-	-	-	-	-	-
أرصدة العملاء الجارية	96,230	-	-	124,150,272	-	-
حسابات الاستثمار المطلق/الأجل	-	-	-	150,000,000	-	-
مطلوبات أخرى	-	+	-	-	-	-
حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	96,230	-	-	274,150,272	-	-
بنود خارج الميزانية:						
عناصر بيان الدخل:						
إيرادات الأنشطة الاستثمارية	766,498,216	-	-	-	-	-
نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارب	-	-	-	5,923,256	-	-
مصرفات إدارية وعمومية	-	+	+	+	-	-
إيراد ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
معلومات إضافية						
ذمم السيوع مؤجلة وأرصدة التمويلات	-	-	-	-	-	-
ذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات تحت المراقبة	-	-	-	-	-	-
مخصص تدني	-	-	-	-	-	-
إيرادات معلقة	-	-	-	-	-	-
ديون معدومة	-	-	-	-	-	-

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات العالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

2016 ليرة سورية	2017 ليرة سورية	
273,345,627	319,013,471	الإدارة التنفيذية العليا: رواتب ومكافآت
23,432,972	113,732,679	مجلس الإدارة: مصاريف إقامة واجتماعات
17,374,365	19,944,445	هيئة الرقابة الشرعية: تعويضات
314,152,964	452,690,595	المجموع

40 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات العالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات العالية:
أولاً القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات العالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات العالية الموحدة:

يُظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والعادلة للموجودات والمطلوبات العالية في الميزانية العمومية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات العالية

2016		2017		البيان
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
129,999,295,750	129,999,295,750	55,928,463,624	55,928,463,624	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
1,658,540,000	1,658,540,000	-	-	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
29,094,522,226	29,094,522,226	35,384,968,219	35,384,968,219	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	-	-	-	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	-	-	-	المطلوبات العالية
114,771,221,087	114,771,221,087	46,451,576,800	46,451,576,800	إيداعات وحسابات استثمار ومؤسسات مالية
6,359,474,599	6,359,474,599	25,108,781,082	25,108,781,082	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
18,644,035	18,644,035	137,394,330	137,394,330	ذمم دائنة
1,129,974,102	1,129,974,102	2,875,095,205	2,875,095,205	مطلوبات أخرى

41 إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قايستها ومتابعتها. وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لاحتوائها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن حدثت ووقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المبنية عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في نشاط البنك المصرفي ويتم تحديد هذه الحدود ومراقبتها وقياسها ومتابعتها من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه المصرفي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسيولة ومخاطر تشغيلية. هذا وتقوم إدارة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف المصرفية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق ميثاق بازل II وتقوم بالمتابعة المستمرة للتخفيف من احتمالية وقوع المخاطر والتخفيف من أثر تلك المخاطر إن حدثت ووقعت.

وظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر:

مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن إدارة مخاطر المصرف إذ قام بتشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر ضمت ثلاث أقسام لإدارة كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية. كما قام المجلس بتشكيل لجنة مبنية عنه لإدارة المخاطر ضمت أعضاء من مجلس الإدارة (غير تنفيذيين) وكان مدير المخاطر أمين سر لهذه اللجنة.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد مستويات المخاطر التي تعتبر مقبولة يمكن للمصرف تحملها والقبول بها. وتقع على المجلس مسؤولية المصادقة على دليل إجراءات عمل إدارة المخاطر والمصادقة على صلاحيات المخاطر ومستويات التعرض والمصادقة أيضاً على السياسة العامة لإدارة مخاطر المصرف.

يقوم مجلس الإدارة بالتأكد على مسؤوليات الإدارة العليا لتأسيس وإيجاد البنية التحتية المستقلة الملائمة والكافية لإدارة المخاطر وتوفير ما يلزم من الأنظمة التكنولوجية التي تكفل استقرار عمل إدارة المخاطر في تحديد وحصر وقياس ومتابعة وضبط المخاطر حسب الحدود والسياسات المصادق عليها. ويتابع المجلس بشكل دوري فعالية الإدارة العليا وإدارة المخاطر معتمداً على جهة تدقيق ومراجعة مستقلة ويستلم تقارير دورية تعدها إدارة المخاطر تعكس المخاطر التي يتعرض لها المصرف في عمله.

لجنة إدارة المخاطر:

تقوم لجنة إدارة المخاطر بالعمل مع إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات هذه الإدارة التي تتعلق بنشاط المصرف ومنتجاته المصرفية وتناك وتتابع الإدارة العليا في معالجة التجاوزات التي يتم الإبلاغ عنها من قبل إدارة المخاطر. كما تقوم اللجنة بتقديم خطط الطوارئ والخطط اللازمة لإدارة الأزمات التي تواجه البنك والتي يتعرض لها.

الإدارة التنفيذية:

تقوم الإدارة التنفيذية بإيجاد البنى اللازمة لإدارة المخاطر وتقوم بوضع سياسات وإجراءات عمل وتحدد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب تعارض المصالح بين الأقسام. وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ نظام الضبط الداخلي وتحدد قنوات التواصل الإداري المطلوبة لمواجهة أنواع المخاطر التي يواجهها المصرف في عمله المصرفي. هذا وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ أعمالها ضمن استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ضمن السقوف المحددة.

إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر بمتابعة وتحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وترسم سياسة إدارة المخاطر والصلاحيات بشكل واضح ويتناسب مع طبيعة وحجم أعمال المصرف آخذة بعين الاعتبار منتجات المصرف ونشاطاته المصرفية بحيث تغطي وجود إجراءات ضبط كافية لهذه المنتجات والأنشطة. وتقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر بشكل منسجم مع قرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي وميثاق بازل II.

تقوم إدارة المخاطر بالمتابعة اليومية لأعمال والأنشطة وتؤكد من مدى التقيد بالسقوف والمستويات المحددة بالسياسة العامة لإدارة المخاطر وتضبط التجاوزات وتتابعها بشكل فوري مع الإدارة العليا، كما تقوم بقياس المخاطر تحت الظروف الطبيعية وتحت ظروف ضاغطة عن طريق إجراء اختبارات الجهد وتقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير دورية وطارئة ترفع إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة.

إدارة التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر وتؤكد من استقلالية هذه الإدارة وتحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر. وتقيم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وآليات قياسها وتقيم فعالية وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية للتحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها إضافة إلى تقييم سرعة الإبلاغ عن الانحرافات وإجراءات التصحيح المتخذة.

41 إدارة المخاطر (تتمة): أولاً: الإفصاحات الوصفية: 1. التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها:

يتعرض البنك أثناء ممارسته لعمله المصرفي للعديد من المخاطر التي يمكن تبويبها تحت المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية. تنشأ المخاطر الائتمانية بالدرجة الأولى من احتمالية عدم سداد عملاء البنك أو إفلاسهم أو معوقات ائتمانية تحول دون التزامهم بجدول السداد الزمني المقرر لهم والمتفق عليه، وبهذا الصدد يعمل البنك على إدارة السقوف الائتمانية ومراقبتها على مستوى المحفظة الائتمانية ككل وعلى مستوى العملاء وقياس حجم التعرض الائتماني لكل قطاع ومنطقة جغرافية ومجموعة مترابطة.

تنشأ المخاطر السوقية من مخاطر المراكز المالية المفتوحة ضمن الميزانية والالتزامات المحتملة المسجلة خارج الميزانية نتيجة تحركات في الأسعار والتي يمكن إدراكها عن طريق المخاطر الناتجة من الارتفاع العام في الأسعار والانخفاض في القوة الشرائية للعملة المحلية والمخاطر الناتجة عن مراكز العملات الأجنبية وما يتعرض له البنك من خسائر نتيجة لحركات معاكسة في أسعار العوائد في السوق.

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم الموازنة بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات نتيجة اختلاف آجال الودائع عن آجال التسهيلات إضافة إلى مخاطر تترافق مع التركات القائمة في الودائع النقدية لدى المصرف التي قد تؤدي إلى هبوط نسب السيولة عن الحدود المسموحة، وكذلك حالات السحب المفاجئة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف مما يحد من قدرته على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها والصعوبة في تمويل الموجودات، وبهذا الصدد يقوم البنك بإدارة ومراقبة السيولة بشكل يومي وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسب سيولة كافية ويلتزم بقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بمتابعة السيولة.

تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب أخطاء ناتجة عن عدم كفاية الإجراءات أو سوء تصرف الموظفين أو إخفاقات في أنظمة التكنولوجيا المطبقة أو عدم الالتزام بمحددات الشريعة الإسلامية التي ينتهجها البنك في عمله المصرفي، وبهذا الصدد يقوم البنك باعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بالمخاطر التشغيلية المحتملة ويتم تبويب العمليات لتحديد نوع المخاطر التي تترافق معها لوضع أولويات للخطوات الواجب القيام بها لمعالجتها، كما يتم وضع حدود لمؤشرات المخاطر الرئيسية لمختلف العمليات التي يمكن تحملها.

تمثل إدارة المخاطر في بنك الشام مجموعة المنطلقات والتوجيهات التي تحكم أداء البنك في كيفية مواجهتها لعوامل المخاطرة المختلفة وفي كافة مجالات العمل ابتداءً من وضع استراتيجية عمل البنك وآليات تطبيق هذه الاستراتيجية وتطوير ذلك وانتهاءً بالنشاطات والأعمال والممارسات اليومية التي يقوم بها كافة العاملين في البنك وعلى مستوى كافة الإدارات التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك.

2. الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر:

- قام البنك بوضع آلية العمل التي تحدد الرؤيا المستقبلية والأهداف والاستراتيجيات المتعلقة بعمل إدارة المخاطر من خلال إيجاد ثقافة مشتركة لإدارة عوامل المخاطرة بكافة أشكالها باعتماد إطار متكامل لإدارة عوامل المخاطرة، كما وتتضمن آلية العمل على إجراءات يتم اتباعها لمراقبة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية، إذ يتم إجراء ما يلي:
- تصميم واستحداث أنظمة تقوم بتوضيح الآثار المحتملة للمخاطر المختلفة ووضع إجراءات رقابية تضمن في حال وقوع الخطر أن يكون ذو أثر محدود ضمن المستوى المقبول.
- الحد من المخاطر بما يتناسب مع إمكانيات البنك واستراتيجيته.
- تحديد الحد المسموح به للمخاطر لمختلف الخدمات والمنتجات.
- أن تكون حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر.
- تعيين حدود للمخاطر المتنوعة ومراقبة هذه الحدود ومراقبة مستويات التعرض الحالية للمخاطر.
- التعرف على مستويات المخاطر من مستويات السياسات والإجراءات ومن ثم مستويات الدوائر والأقسام والفروع وتقييم الإجراءات الرقابية للسيطرة على هذه المخاطر وتحديد القصور وأثارها.
- وضع خطط الطوارئ وخطط استمرارية العمل واختبار فعاليتها وتطويرها بشكل مستمر.

هذا وقد تم وضع الضوابط وسياسات التحوط التي تخفف المخاطر مع تحديد المسؤوليات الواجب اتباعها لتفادي أي خلل قد يقع عن طريق اعتماد مهام وإجراءات عمل خاصة لإدارة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر التشغيل، كما تم اعتماد إجراءات ضبط ورقابة من خلال:

- تنظيم أعمال إدارة المخاطر من حيث قدرتها على إدارة كل نوع من أنواع المخاطر التي يواجهها البنك مع اعتماد الاستقلالية التامة لهذه الدائرة.
- وضع نطاق وأنظمة القياس وأنظمة التقارير لكل نوع من أنواع المخاطر.

41 إدارة المخاطر (تتمة): أولاً: الإفصاحات الوصفية (تتمة):

- التأكيد على أن تكون سياسات البنك متحوطة بشكل يخفف من المخاطر من حيث إجراءات الحصول على الضمانات وقبولها وسياسات التقييم الدوري لها.
- وضع إجراءات الرقابة الفاعلة المستمرة للتحوط وتخفيف المخاطر.

3. الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

- قام مصرف الشام بالعمل على تفعيل أداء دائرة إدارة المخاطر من خلال تفعيل أقسام تضمها الدائرة وتم تقسيم العمل من حيث توزيع المسؤوليات وتحديد المهام والإجراءات لكل قسم من هذه الأقسام وهي:
- قسم مخاطر الائتمان.
 - قسم مخاطر السوق والسيولة.
 - قسم مخاطر التشغيل.
- تتبع إدارة المخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، كما تتبع إدارياً للمدير العام.



41 إدارة المخاطر (تتمة):
أولاً: الإفصاحات الوصفية (تتمة):

4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر:

يقوم المصرف بتطبيق السياسات والإجراءات التي تحد من التركيز في المخاطر التي يواجهها البنك في عمله المصرفي من خلال تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي إضافة إلى التوصيات التي تصدر عن كل من لجنة المخاطر المثبتة عن مجلس الإدارة ودائرة المخاطر في توزيع مخاطر المحفظة الائتمانية ومخاطر التركيزات في الدول ومخاطر التركيزات في البنوك المراسلة ومخاطر التركيزات في الودائع والحسابات الجارية وغير ذلك من التركيز في المنتجات المصرفية.

البيان	2017	2016
أرصدة لدى مصارف مركزية	31,212,181,860	16,472,601,308
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	55,928,463,624	129,999,295,75
حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	-	1,658,540,000
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:		
للأفراد:		
للأفراد	69,246,186	30,154,154
التمويلات العقارية	1,731,492,731	1,237,984,830
للشركات:		
الشركات الكبرى	31,887,197,512	26,123,981,069
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	1,697,031,790	1,702,402,172
للحكومة والقطاع العام	-	-
الاستثمارات في العقارات	2,380,850,000	507,420,000
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	1,098,644,340	850,920,164
صافي الموجودات الثابتة غير المادية	4,016,696	2,991,407
صافي الموجودات الثابتة المادية	1,693,854,054	955,235,286
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	2,163,455,530	2,514,903,864
موجودات ضريبية مؤجلة	1,361,139	1,546,599
الموجودات الأخرى	744,709,231	1,294,766,153
بنود خارج الميزانية		
كفالات	3,645,533,390	2,251,472,430
اعتمادات	5,278,411,627	3,583,583,987
قبولات	-	-
نسقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة و غير مباشرة	9,042,656,201	6,333,539,339
الإجمالي	148,579,105,911	195,521,338,51

41 إدارة المخاطر (تتمة): أولاً: الإفصاحات الوصفية (تتمة):

5 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر (تتمة):

تم وضع عدة طرق وفرضيات والمتغيرات التي يستخدمها البنك بإعداد تحاليل الحساسية للفترات المختلفة، إذ يتم إجراء اختبارات ضغط على محفظة التسهيلات الائتمانية للمصرف وفق سيناريوهات متعددة وتدرس أثر تغير تصنيف ديون هذه المحفظة ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق سيناريوهات تخص الضمانات المقبولة ونسبة القول أن السيناريوهات المتبعة مستقرة من الواقع وتحاكي الظروف الحالية، هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط نوعية لكبار عملاء البنك في المحفظة التمويلية لكل منهم على حدى وفق ظروف متوقعة منوطة بنشاطه الاقتصادي وظروف عمله وضماناته.

قام المصرف بإعداد الترتيبات والضوابط والأنظمة والإجراءات الرقابية للتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية ومنها مراجعة سياسات دوائر البنك وإجراءات العمل إضافة إلى التأكد من تطبيق هذه الإجراءات عن طريق المهمات الرقابية للنظر في مدى الالتزام بالقرارات والتوصيات والإجراءات المتبعة لتنفيذ هذه الأعمال. قام البنك بتفعيل عملية مراجعة أدلة العمل لدوائره عن طريق مراجعة كافة السياسات وإجراءات عمل الدوائر ونماذجها المعتمدة وهذا يجعل من كافة السياسات والإجراءات متوافقة مع كافة التشريعات والقرارات الصادرة حديثاً ويؤدي إلى تخفيض المخاطر المنوطة بنشاط كل دائرة عن طريق إيلاء الاهتمام بمكامن المخاطر المرافقة لطبيعة عمل كل دائرة.

6 أنظمة التقارير وخطوط التقارير وفقاً لكل نوع من المخاطر:

يتم إعداد تقارير تظهر المخاطر التي يواجهها المصرف مقسمة حسب أنواع هذه المخاطر، إذ تم تبني منظومة تقارير تعكس المخاطر الائتمانية التي تواجهها المحفظة الائتمانية للمصرف لكل من محفظة التمويلات التجارية ومحفظة تمويلات الأفراد وتظهر منظومة التقارير التسهيلات المباشرة والتسهيلات غير المباشرة ويتم توزيعها على المنتجات التي يقدمها المصرف وتوزع أيضاً على القطاعات الجغرافية وتراقب التركيزات الائتمانية على مستوى كل عميل وعلى مستوى المجموعات المترابطة وتظهر تصنيف الديون من ديون منتجة وديون غير منتجة وتسلب الضوء على الضمانات المقبولة التي تخفف من التعرضات الائتمانية وتراقب عملية التنفيذ القانوني على المديونيات التي تم تحويلها إلى الدائرة القانونية وتراقب التجاوزات على سقوف العملاء إن وجدت إضافة إلى معلومات أخرى توضح مكامن العديد من المخاطر الأخرى التي تترافق مع النشاط الائتماني للمصرف.

وبخصوص المخاطر السوقية ومخاطر السيولة التي تواجه المصرف في عمله فيتم إعداد العديد من التقارير الدورية التي تراقب مراكز القطع التشغيلية وتراقب مخاطر البنوك المراسلة وتراقب التجاوزات على الخطوط الائتمانية الممنوحة لهذه البنوك وتراقب التركيزات ومخاطر سعر الصرف ومخاطر تقلب أسعار العوائد في السوق، كما يتم إعداد تقارير تظهر واقع سيولة المصرف وتراقبها مراقبة دقيقة عن طريق تسليط الضوء على حجم الموجودات والمطلوبات الإجمالية وحجم الموجودات والمطلوبات بالليرة السورية وحجم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية والفجوات الحاصلة وغيرها.

تتم مراقبة المخاطر التشغيلية عن طريق إعداد تقارير تراقب مكامن الخطر التشغيلي الذي يرافق المصرف في أعماله ويتم توضيح مدى قدرة الإجراءات الموضوعة والمطبقة على الحد من حدوث هذه المخاطر ومدى قدرتها على تخفيف أثرها إن حدثت ووقعت.

يتم إعداد تقارير عن مدى تطبيق المصرف لوافق بازل II التي تظهر كل من متطلبات الحد الأدنى من رأس المال وتوضح عمليات المراجعة الرقابية التي تعزز أساليب إدارة المخاطر لدى المصرف وتحدد مسؤوليات الإدارة في تقييم مدى كفاية رأس المال لتغطية أنواع المخاطر وتسلب الضوء على موضوع انضباط السوق لتحقيق الشفافية عن طريق إلمام بمتطلبات الإفصاح المطلوبة وتوضح مدى التعرضات للمخاطر بكافة أشكالها، كما يتم إعداد تقارير لمصرف سورية المركزي بناء على النماذج المعتمدة بموجب القرارات الصادرة التي تظهر واقع المخاطر التي يواجهها المصرف في عمله.

يتم إعداد التقارير بشكل دوري، فمنها تقارير يومية وتقارير نصف شهرية وتقارير ربعية وتقارير نصف سنوية وتقارير سنوية، هذا وتوجد تقارير متابعة وتقارير طارئة عند حدوث أي طارئ يستجد أو أي تجاوز للحدود قد يحصل وترفع هذه التقارير من دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر متضمنة توصية وتقوم لجنة المخاطر برفع تقاريرها إلى مجلس إدارة البنك، هذا ويتم إرسال تقارير توضح المخاطر التفصيلية على دوائر البنك ذات العلاقة.

7 إجراءات مراجعة فعالية أدوات إدارة المخاطر:

يتم إجراء مراجعة لمكامن الخطر القائمة في نشاطات المصرف وإداراته ويتم مراجعة الحدود القصوى المسموح بها من فترة لأخرى بناء على المستجدات الطارئة واحتياجات العمل المصرفي ويتم الأخذ بعين الاعتبار أن لا تتجاوز هذه الحدود المحددة الواردة بقرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي ويتم اعتماد التقييم الذاتي للمخاطر وطرق التحوط المطلوبة، ويتم التأكيد على ضرورة توافر المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة وفق نظام الرقابة الداخلي والأنظمة التحقق من مستوى الأداء كما تتم مراجعة سياسة وإجراءات عمل دائرة المخاطر بشكل دوري ويتم إضافة المقررات الصادرة عن كل من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والتوصيات التي تصدر عن الجهات التي تمارس دوراً رقابياً على البنوك العالمية الخاصة بإدارة المخاطر والمراقبة.

41 إدارة المخاطر (تتمة):

ثانياً: الإفصاحات الكمية:

1. مخاطر الائتمان:

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية ويقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والحدود الموصى بها وتجري المراقبة الدورية للتأكد بمدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية وفق قرار التصنيف الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة ويتم الأخذ بعين الاعتبار تصنيف دين عملاء البنك في المؤسسات المالية والبنوك الأخرى بحسب المعلومات الواردة دورياً من قسم الأخطار المصرفية لدى مصرف سورية المركزي التي توجب التصنيف بحسب حالة العملاء لدى المؤسسات المالية والبنوك الأخرى، كما يتم الإبلاغ دورياً عن تصنيف عملاء البنك لدينا إلى المصرف المركزي ويتم إيلاء العناية الكاملة للديون المجدولة والمعاد هيكلتها في اعتماد التصنيف ومتابعة الدين القائم.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتياجات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل.

قام البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كمجموعات مترابطة وتم تشكيل لجان ائتمانية لمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر ونوع التسهيل والجل وتم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة وكذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة والجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

لقياس مخاطر الائتمان قام المصرف بوضع نظام لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية بعد أن أخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل الوظيفي بين مهام من أوكل إليهم تنفيذ عملية منح الائتمان من دراسة لملف تسهيلات الزبون والتأكد من استيفائه للمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة وكافة الشروط التي تؤمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وبين من يقومون بتنفيذ التسهيلات المقررة وبين من يقومون بمراقبة الإجراءات والعمليات المطلوبة لمنح الائتمان بشكل يتم التأكد معه من تنفيذ السياسات وإجراءات العمل المقررة التي تضمن تطبيق القرارات والتعليمات النافذة، هذا ويوجد لدى المصرف نظام لمراقبة مدى كفاية المؤشرات المقترضة بشكل يتم معه التقيد بمعايير قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة مع الأخذ بعين الاعتبار قياس المديونيات المضمونة بضمانات مقبولة ومدى كفاية هذه الضمانات وطريقة معالجة الديون الغير منتجة.

يعتمد المصرف في قياسه لمخاطر الائتمان على منظومة تقارير تعكس المخاطر الكامنة في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستغلة، إذ تحدد طبيعة الائتمان الممنوح من تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وتحدد أنواع التسهيلات الممنوحة من مرابحات أو منتجات مصرفية أخرى...

كما تقوم هذه المنظومة بقياس المخاطر الاقتصادية للمحفظة الائتمانية عن طريق مراقبة حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى إضافة إلى أنها تقوم بقياس التركز الجغرافي القائم في المحفظة الائتمانية، كما تحدد المجموعات المترابطة وتسلط الضوء على العلاقة فيما بينها وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 لعام 2008 والتعديل بالقرار رقم 661 لعام 2010 وتقوم بقياس حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لكل مجموعة على حدى بشكل لا تتجاوز معه الحدود الائتمانية القصوى المسموح بها.

يتم قياس حجم الضمانات القائمة وتقسيم إلى ضمانات عينية وضمانات غير عينية ويتم تحديد قيمة الضمانات المقبولة التي تحتسب وفقاً لنماذج قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ليتم احتساب صافي المديونيات بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ليتم تحديد التعرضات الخطرة والنسبة الواجب تطبيقها على هذه التعرضات لاقتطاع مخصصات بناء على قرارات تصنيف الديون.

تتم مراقبة السقوف الائتمانية الممنوحة بشكل يحول معه دون حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدى، كما يتم قياس حجم التسهيلات التي تم تحويلها إلى التنفيذ القانوني وتقرن بحجم الضمانات القائمة والمخصصات الائتمانية التي تم تشكيلها.

هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق عدة سيناريوهات لقياس ومراقبة حجم المخاطر الناتجة عن هذه السيناريوهات ومن ثم يتم اقتراح مخصصات إضافية لمواجهة مثل هذه المخاطر.

41 إدارة المخاطر (تتمة):

سياسة إدارة مخاطر الائتمان:

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل وجدارته الائتمانية والضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار والتنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وعدم تركيزها على مستوى الزبائن والمجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية وتحقيق العائد المناسب.
- المواءمة بين آجال الاستحقاق للعوائد والتمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر والتحوط منها.

المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات:

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الإعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية كذمم الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك وأجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان إضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

التركز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية

تم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وعلى مستوى كل مجموعة مترابطة وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395/ من / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008. حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة)، كما يتم تحديد حجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):
1. مخاطر الائتمان (تتمة):
(1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

المجموع	المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العالم	الشركات			الأفراد	2017	البيان
	ليرة سورية	ليرة سورية	المؤسسات الصغيرة والمعتدلة	الشركات الكبرى	ليرة سورية	ليرة سورية		
-	-	-	-	-	-	-	-	ديون متدنية المخاطر
34,361,836,662	-	-	1,234,571,283	31,301,556,424	1,741,881,201	83,827,754	-	عادية (مقبولة المخاطر)
2,181,066,300	-	-	363,919,320	1,761,087,793	56,059,187	-	-	تتطلب اهتماما خاصا
1,835,616,696	-	-	243,061,505	1,309,220,091	35,883,820	247,451,280	-	غير منتجة:
172,343,012	-	-	4,562,856	167,780,156	-	-	-	دون المستوى
25,342,510	-	-	1,439,483	19,125,045	4,777,982	-	-	مشكوك في تحصيلها
1,637,931,174	-	-	237,059,166	1,122,314,890	31,105,838	247,451,280	-	رديئة
38,378,519,658	-	-	1,841,552,108	34,371,864,308	1,833,824,208	331,279,034	-	المجموع
(89,391,911)	-	-	(6,692,631)	(37,667,875)	(8,131,001)	(36,900,404)	-	يطرح: الإيرادات المحفوظة
(2,904,159,528)	-	-	(137,827,687)	(2,446,998,920)	(94,200,477)	(225,132,444)	-	يطرح: مخصص التدني
35,384,968,219	-	-	1,697,031,790	31,887,197,512	1,731,492,731	69,246,186	-	الصافي

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):
1. مخاطر الائتمان (تتمة):
(أ) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر (تتمة):

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

مؤوز المصرفات المصنفة حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

البيان	الشركات					ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
--------	---------	--	--	--	--	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما هي 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):
1. مخاطر الائتمان (تتمة):
2. توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ذمم البيوع والتمويلات:

الشركات						2017
الإجمالي	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	التمويلات العقارية	الأفراد	الضمانات مقابل:
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	البيان
31,165,056,553	-	1,329,346,139	27,999,365,394	1,740,105,668	96,239,352	عادية (مقبولة المخاطر)
2,092,766,736	-	300,940,084	1,717,666,864	74,159,788	-	تتطلب اهتمام خاص
1,200,077,407	-	123,476,105	805,342,733	30,822,067	240,436,502	غير منتجة:
172,440,444	-	4,660,288	167,780,156	-	-	دون المستوي
27,140,912	-	1,454,567	20,336,923	5,349,422	-	مشكوك فيها
1,000,496,051	-	117,361,250	617,225,654	25,472,645	240,436,502	رديئة
34,457,900,696	-	1,753,762,328	30,522,374,991	1,845,087,523	336,675,854	المجموع
-	-	-	-	-	-	منها:
3,156,456	-	-	3,156,456	-	-	تأمينات نقدية
15,941,519,108	-	-	15,941,519,108	-	-	كفالات مصرفية مقبولة
16,058,066,841	-	1,753,762,328	12,367,878,838	1,845,087,523	91,338,152	عقارية
-	-	-	-	-	-	أسهم متداولة
2,455,158,291	-	-	2,209,820,589	-	245,337,702	سيارات وآليات

* الضمانة تساوي مقدار الدين أو أقل منه على مستوى كل عميل وبشكل افرادي.

مصرف الشام ب.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):
1. مخاطر الائتمان (تتمة):
2 (توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ذمم البيوع والتمويلات:

الشركات		2016		الضمانات مقابل:	
الإجمالي	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
27,139,616,041	-	1,419,344,860	24,205,198,239	1,455,596,618	عادية (مقبولة المخاطر)
880,399,764	-	255,106,390	621,427,513	3,865,861	تتطلب اهتمام خاص
1,513,661,708	-	292,920,272	844,138,651	49,257,659	غير منتجة:
71,215,742	-	26,044,141	44,808,597	363,004	دون المستوي
71,442,217	-	14,861,855	48,811,684	7,768,678	مشكوك فيها
1,371,003,749	-	252,014,276	750,518,370	41,125,977	جديّة
29,533,677,514	-	1,967,371,522	25,670,764,403	1,508,720,138	المجموع
-	-	-	-	-	منها:
-	-	-	-	-	تأمينات نقدية
13,179,029,018	-	-	13,179,029,018	-	كفالات مصرفية مقبولة
14,164,387,851	-	1,967,371,522	10,636,852,970	1,508,720,138	عقارية
-	-	-	-	-	أسهم متداولة
2,190,260,645	-	-	1,854,882,415	335,378,229	سيارات وآليات
					* الضمانة تساوي مقدار الدين أو أقل منه على مستوى كل عميل وبشكل افرادي.

41 إدارة المخاطر (تتمة): 1. مخاطر الائتمان (تتمة):

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وتبلغ في نهاية الفترة الحالية: 110,279,246 ل.س منها 102,526,570 ل.س معادل جدولتها بموجب قلب الدين (مقابل 282,206,891 ليرة سورية، معادل جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح... الخ، وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وتبلغ في نهاية الفترة الحالية: 98,248,519 ل.س (مقابل 9,200,719 ليرة سورية، وكلها معادل جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة).

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية:

يعتمد المصرف على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير وأسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية وحسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول الرهونات العقارية للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية.

و تقوم سياسة البنك على التأكد والتحقق من صحة الضمانات المقدمة وموائمتها ومطابقتها ومتابعة تجديدها حسب الحاجة ويتم تقييمها وفق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن.

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزاد العلني نتيجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولتدارك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات وكلما دعت الحاجة لذلك ويتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن ويتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب وواقع المنطقة التي يوجد بها العقار، ويتم دراسة مدى كفاية المخصصات التي يتم تشكيلها لمواجهة صافي مديونية الزبائن وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ورقم 902 لعام 2012.

اختبارات الجهد للمحفظة الائتمانية:

قام البنك بإجراء عدة اختبارات جهد وفق الفرضيات التالية:

- اختبار الجهد الأول:
فرضية الاختبار: هبوط تصنيف 60% من الديون المصنفة بتصنيف الديون العادية لتصبح ضمن تصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص.
نتيجة الاختبار:
مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 635,232,888 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,833,883,744 ل.س.
- اختبار الجهد الثاني:
فرضية الاختبار: هبوط تصنيف 100% من الديون المصنفة بتصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص إلى ديون مصنفة كديون دون المستوى.
نتيجة الاختبار:
مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 549,304,342 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,747,955,198 ل.س.
- اختبار الجهد الثالث:
فرضية الاختبار: هبوط تصنيف 100% من الديون المصنفة بتصنيف الديون المشكوك فيها إلى ديون رديئة.

نتيجة الاختبار:

مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 502,914,320 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,701,565,176 ل.س.

اختبارات الجهد للمحفظة الائتمانية (تتمة):

- اختبار الجهد الرابع:
فرضية الاختبار: هبوط تصنيف العملاء الذين تم تصنيف مديونياتهم ضمن الديون المنتجة بعد إجراء عملية الجدولة لتصبح ضمن التصنيفات السابقة التي تم تصنيفهم بها ضمن الديون الغير منتجة قبل عملية الجدولة.
نتيجة الاختبار:
مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 522,492,840 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,721,143,695 ل.س.
- اختبار الجهد الخامس:
فرضية الاختبار: تم إجراء اختبار جهد للمحفظة الائتمانية على عينة تتضمن مديونية أكبر 15 عميل التي تشكل قيمة صافي مديونياتها ما نسبته حوالي 75% من قيمة صافي مديونيات المحفظة الائتمانية وفقاً لعدة سيناريوهات تتناسب مع المخاطر المحتملة الخاصة بكل عميل على حدى.
نتيجة الاختبار:
بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 772,986,322 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,971,637,178 ل.س.
- اختبار الجهد السادس:
فرضية الاختبار: افتراض قيمة الصفر للعقارات المرهونة لصالح البنك التي تقع في المناطق الجغرافية التالية:
- كافة العقارات التي تقع في مدينة حلب و ريفها.
- كافة العقارات التي تقع في مدينة ادلب و ريفها.
- كافة العقارات التي تقع في مدينة حمص و ريفها.
- كافة العقارات التي تقع في مدينة درعا و ريفها.
- كافة العقارات التي تقع في ريف حماه فقط دون مدينة حماه.
- كافة العقارات التي تقع في ريف دمشق عدا منطقة الصبورة، يعفور، التل، بيرود، النبك، دير عطية، صحنيا و الكسوة.
نتيجة الاختبار:
مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 586,116,593 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,784,767,449 ل.س.
- اختبار الجهد السابع:
فرضية الاختبار: تحول التسهيلات غير المباشرة إلى تسهيلات مباشرة بحيث تكون الضمانات المقابلة لها هي صافي الضمانات القائمة لكل عميل على حدى بعد تخفيضها بقيمة التسهيلات المباشرة له إن وجدت.
نتيجة الاختبار:
بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 502,914,320 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,701,565,176 ل.س.
- اختبار الجهد الثامن:
فرضية الاختبار:
تم افتراض السيناريوهات التالية على محفظة التسهيلات الائتمانية بشكل متزامن:
قيمة الصفر للعقارات المرهونة لصالح البنك التي تقع في المناطق المتضررة
هبوط تصنيف الديون المصنفة بتصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص إلى ديون دون المستوى.
هبوط تصنيف الديون المصنفة بتصنيف الديون المشكوك فيها إلى ديون رديئة.
نتيجة الاختبار:
بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 843,984,027 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 2,042,634,882 ل.س.
- اختبار الجهد التاسع:
فرضية الاختبار:
افتراض السيناريوهات التالية بشكل متزامن على المحفظة الائتمانية:
قيمة الصفر للعقارات المرهونة لصالح البنك التي تقع في المناطق المتضررة،

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

اختبارات الجهد للمحفظة الائتمانية (تتمة):

هبوط تصنيف حوالي 60% من صافي الديون المصنفة بتصنيف الديون العادية لتصبح ضمن تصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص مع تثقيف قيمة الكفالات المصرفية القائمة كضمان للتسهيلات الواردة ضمن هذه العينة بنسبة 80%.

هبوط تصنيف الديون المصنفة بتصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص إلى ديون دون المستوى.
هبوط تصنيف الديون المصنفة بتصنيف الديون المشكوك فيها إلى ديون رديئة.
نتيجة الاختبار:

بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات توصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 976,302,594 ل.س. و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 2,174,953,450 ل.س.

بهدف التحوط ضد المخاطر التي تهدد جودة المحفظة الائتمانية و الحالة التي هي عليها الآن، قرر المصرف اعتماد السيناريو الأشد و الاحتفاظ بمخصصات ائتمانية إضافية بقيمة لا تقل عن 976,302,594 ل.س بحيث لا يقل إجمالي مبلغ المخصصات الائتمانية المحتفظ بها لكامل المحفظة الائتمانية 2,174,953,450 ل.س على الأقل.

مصرف الشام بن.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):
1. مخاطر الائتمان (تتمة):

التركز الجغرافي:
يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي: (توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل)

البلد	المنطقة الجغرافية	داخل القطر	دول الشرق الأوسط الغربي	أوروبا	آسيا*	أفريقيا*	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
أرصدة لدى مصارف مركزية	31,212,181,860	-	-	-	-	-	-	-	31,212,181,860
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	8,231,242,513	47,479,957,213	217,263,898	-	-	-	-	-	55,928,463,624
حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي									
للافراد:									
للافراد	69,246,186	-	-	-	-	-	-	-	69,246,186
التمويلات العقارية	1,731,492,731	-	-	-	-	-	-	-	1,731,492,731
للشركات:									
الشركات الكبرى	31,887,197,512	-	-	-	-	-	-	-	31,887,197,512
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	1,697,031,790	-	-	-	-	-	-	-	1,697,031,790
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي / 2017/12/31	74,828,392,592	47,479,957,213	217,263,898	-	-	-	-	-	122,525,613,703
الإجمالي / 2016/12/31	58,890,482,099	118,172,618,571	161,858,615	-	-	-	-	-	177,224,959,284

مصرف الشام بن.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما هي 31 كانون الأول 2017

* باستثناء دول الشرق الأوسط

41 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

التركز حسب القطاع الاقتصادي:
يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

القطاع الاقتصادي	مالبي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	إجمالي
البنك									
- أرصدة لدى مصارف مركزية	31,212,181,860	-	-	-	-	-	-	-	31,212,181,860
- إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	55,928,463,623	-	-	-	-	-	-	-	55,928,463,623
- حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- ذمم اليووع المؤجلة وأرصدة التمويلات	-	4,089,661,197	28,085,046,996	305,084,189	22,745,354	1,798,990,987	-	1,083,439,497	35,384,968,220
الإجمالي / 2017/12/31	87,140,645,483	4,089,661,197	28,085,046,996	305,084,189	22,745,354	1,798,990,987	-	1,083,439,497	122,525,613,703
الإجمالي / 2016/12/31	148,130,437,058	2,650,732,914	23,439,523,584	794,691,853	10,364,526	1,271,545,128	-	927,664,220	177,224,959,284

41 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق:

هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:

- التغير في معدلات أسعار الفائدة كمؤشر ومعدلات الربح.
- التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
- التغير في أسعار الأوراق المالية.
- التغير في أسعار السلع.

بهدف قياس مخاطر السوق قام المصرف بوضع حدود قصوى وحدود دنيا لا يسمح بتجاوزها فيما يتعلق بمخاطر مراكز القطع المفتوحة ومخاطر المجموعة المصرفية لبنك الشام ومخاطر البنوك المراسلة المحلية والبنوك المراسلة الخارجية ونسب السيولة اليومية بكافة العملات وبالعلة المحلية وتراجع هذه الحدود دورياً وتعديلها يتناسب مع نشاط المصرف، كما قام المصرف بتأمين أنظمة معلوماتية تتيح مراقبة المخاطر السوقية التي يواجهها المصرف في عمله لتقارن بالحدود المسموح بها كما تؤمن هذه الأنظمة مراقبة الموجودات والمطلوبات ليتم اتباع منهج تحليل فجوة الاستحقاق للنظر في الفجوات المتشكلة وإدارتها بشكل منسجم مع القرار والتعاميم الصادرة.

لقياس احتياجات التمويل الصافية يقوم المصرف بحصر التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة المستحقة مع الالتزامات النقدية التي تنتج عن الحسابات خارج الميزانية ومن ثم يتم تقدير الاحتياجات النقدية المستقبلية ويتم تحديد المصادر المحتملة لتلبية هذه الاحتياجات عن طريق تحليل سلم الاستحقاقات ما بين الفائض والعجز لكل فترة زمنية ويتم دراسة الحلول الممكنة.

يقوم المصرف بإجراء اختبارات ضغط لتحديد حجم الخطر الناتج عن تقلبات حادة وتغيرات في العوامل التي تعتبر مصدر خطر من المخاطر السوقية على أنشطة المصرف كما تأخذ اختبارات الضغط المخاطر التي تواجهها البنوك المراسلة بعين الاعتبار ويتم احتساب الاحتياجات التمويلية الخاصة بنسبة السيولة الإجمالية وبالليرات السورية بعد إجراء اختبارات الضغط وصولاً إلى النسب القانونية المسموح بها والحدود الدنيا المعتمدة لدى المصرف.

سياسة إدارة مخاطر السوق:

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله المصرفي وتقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخفضات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المتوقعة والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد - العملة - السوق - الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع والمخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع ووعد الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي وتنوع العملات وإدارة مراكز العملات التشغيلية وإدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق التماذج بين السياسة المتحفظة والمعتدلة.

الإفصاحات الوصفية:

- يقوم البنك باستخدام تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis) لقياس كل نوع من أنواع مخاطر السوق (هوامش أو معدلات) للمرابحة وأسعار صرف العملات، إذ يتم دراسة نسب أرباح التمويل وحجم العمليات التمويلية المتوقعة لفترة قادمة للوصول إلى أرباح تمويلية متوقعة وبعد أن يتم تحديد تكلفة النقد والنسبة المستهدفة التي يتم من خلالها توزيع عائد على الودائع الآجلة المودعة في المصرف يتم إجراء تحليل حساسية من حيث حجم التمويلات المتوقعة منحها ونسبة الأرباح الممكن استيفائها على هذه التمويلات وحصّة البنك كمضارب والودائع المستقطبة للنظر في الأثر المحتمل لهذا التحليل على نسبة العائد على الودائع التي يمكن توزيعها وما يرافق ذلك من الأثر النهائي على قائمة الدخل.

- أما فيما يخص تحليل حساسية أسعار صرف العملات فيتم بشكل يومي مراقبة مراكز القطع المفتوحة بحيث لا يتجاوز مركز القطع التشغيلي الصافي +/1% من الأموال الخاصة بالصافية للبنك وأن لا يتجاوز مركز القطع الإجمالي نسبة 60% من الأموال الخاصة بالصافية (حصل البنك على استثناء من مصرف سورية المركزي - مجلس النقد والتسليف بأن يكون الحد الأقصى لمركز القطع الإجمالي هو 70% بدلاً من 60% وفق شروط محددة) وبموجب التغيرات اليومية يتم استقرار تغيرات أخرى يتم من خلالها إجراء تحليل الحساسية للحكم على ما ستؤول إليه النسب المذكورة من حيث الحدود المسموحة والمنصوص عنها بموجب قرار النقد والتسليف رقم 362 م/ن/ 1 لعام 2008 وتعديلاته اللاحق و القرار رقم 1409 م/ن/ 4 لعام 2016، ويؤخذ بعين الاعتبار إجراء تحليل حساسية على سعر

41 إدارة المخاطر (تتمة): 2 مخاطر السوق (تتمة): الإفصاحات الوصفية (تتمة):

صرف العملة المحلية للنظر في الأثر المحتمل على قيمة المراكز المفتوحة وقيم التوظيفات التي تشكل حدود التركيزات القائمة في البنوك المراسلة الناتجة عن ارتباطها بحجم الأموال الخاصة الصافية.

- يقوم المصرف بشكل يومي بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية وفق السيناريوهات التالية:

- استثناء بعض الحسابات الخاصة بكبار العملاء لمراقبة أثر هذا الاستثناء على نسب السيولة.
- استثناء أكبر الحسابات تركّزاً في الحسابات الجارية لمراقبة الأثر الحاصل على ما ذكر.
- استثناء 50% من قيمة الحسابات الجارية.
- استثناء 2% من كل من الحسابات الجارية والودائع الآجلة.

بناء على تحليل الحساسية الذي يتم إجراؤه يتم التوجيه لتعزيز النسب المتدنية في نتائجها والتي تقترب من الحد الأدنى المسموح به وهو النسب المحددة بموجب قرارات مجلس النقد والتسليف التي تبلغ 30% لكافة العملات بحيث لا تنقص نسب السيولة بالليرة السورية عن 20%.

يذكر أن إدارة المخاطر هي عضو في لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف التي تهتم بدراسة نسب السيولة وربحية التمويلات وأثر تغير نسب أرباح التسهيلات على نسبة العائد الموزعة على الودائع المصرفية القائمة ومراقبة تكلفة النقد، كما تقوم اللجنة بدراسة آجال الاستحقاق وطرق معالجة الفجوات السالبة.

يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيم المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بشكل دوري إذ تعقد اللجنة اجتماعاً دورياً لمناقشة وتداول ما تم ذكره بهذا الخصوص، إذ أن المراقبة اليومية والاحتساب اليومي لكل من حدود مراكز القطع المفتوحة ونسب السيولة اليومية بكافة العملات والليرة السورية والعملات الأجنبية تقوم بها إدارة المخاطر وإدارة الرقابة المالية إذ يتم بشكل يومي الوقوف على هذه الحدود ومراقبتها والتوجيه لضمان سير الأعمال ضمن الحدود المحددة من قبل مجلس الإدارة.

تقوم إدارة المخاطر بمراقبة المخاطر المنوطة بالبنوك المراسلة من حيث تصنيف تلك البنوك حسب تصنيف شركات التصنيف العالمية وتصنيف الدول التي تتواجد بها هذه البنوك وتراقب الحدود الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة من حيث التوظيف والإيداع والاستثمار في هذه البنوك ضمن الحدود القصوى المنصوص عنها في قرار مجلس النقد والتسليف رقم 501 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة الذي يتناول الحدود القصوى للتركيزات في البنوك المراسلة كنسبة من الأموال الخاصة الصافية للمصرف مع الأخذ بعين الاعتبار نسب التثقل المعتمدة بناء على تصنيف هذه البنوك لاحتساب الحد الأقصى المسموح به.

كما تعتمد دائرة المخاطر على مراقبة التصنيف الدوري الصادر عن شركات التصنيف الائتماني للنظر في قيمة الحد الأقصى بهدف منع التجاوز الممكن حدوثه في حال هبوط تصنيف أحد البنوك المراسلة للبنك مع مراقبة عناصر المخاطر الأخرى بهدف التحوط، هذا ويتم الوقوف على تجديد سقف هذه البنوك فور استحقاقها ومراقبة عملية تجديدها.

أ- مخاطر معدل العائد:

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج أنشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حياة الاستثمار والبضائع وبالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه وبموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك كامل الخسارة.

يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيفها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد والبنك لم يقدّم بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر إلى وضع سقف وحدود للتعاملات بالعملات الأجنبية ومراكز القطع وسقف للدول والبنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يساهم بعدم تركّز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المراجعات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، وفي هذا الصدد وللتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات ودراسة الفجوات ودراسة اتجاهات

41 إدارة المخاطر (تتمة): 2. مخاطر السوق (تتمة):

عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك ومعدل العوائد والأرباح.

ب- المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح وهذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح. وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المرابحة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يليق التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب وإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

ج- المخاطر الخاصة بالعقود:

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب الحسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقدياً في عقود التمويل بالمضاربة. وفقاً لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، من حيث العيد، المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. وتتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطي المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق يقوم البنك بالأفصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص رأس مال لمختلف أنواع عقود التمويل الإسلامي وذلك من خلال معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية.

د- مخاطر العملات الأجنبية:

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الأساس للبنك وتتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز +1- % من قيمة الأموال الخاصة بالصافي للمصرف، وتتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي الذي يجب أن لا يتجاوز ما نسبته 60% من قيمة الأموال الخاصة بالصافي (حصل البنك على استثناء من مصرف سورية المركزي- مجلس النقد والتسليف بأن يكون الحد الأقصى لمركز القطع الإجمالي هو 70% بدلاً من 60% وفق شروط محددة) هذا وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الأجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل. لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الآجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية ولا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. يقوم البنك بالاحتفاظ بفجوة مناسبة لكافة العملات الأجنبية.

هـ- مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إذ أن البنك لم يقدّم بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى المصرف سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

و- مخاطر السلع:

تنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحياة وإلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إذ أن المصرف قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتجات المرابحة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع وبيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم والإجارة المنتهية بالتسليم وغيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة المعولة نتيجة قيامه بشراؤها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، وفيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشراؤها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من

41 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

ز- مخاطر العملات:

الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة، ويقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك.
يقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم-سعر الصرف-الظروف الاقتصادية-تكلفة الإنتاج-مدى توفر البديل-الاستقرار السياسي).
مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية مع الاعتبار أن الليرة السورية عملة الأساس للبنك، وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية فيما بينها بناء على تحديد حد أقصى للخسارة اليومية في عمليات الفوركس، وفيما يلي أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%:

2017	ليرة سورية	مركز القطع	العملية
الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية		
27,359,376,884	2,467,755,872	دولار أمريكي (دائن)	
16,772,237	1,257,918	يورو (دائن)	
(4,393,589)	(329,519)	جنيه استرليني (مدين)	
-	-	ين ياباني (دائن)	
(10,596,560,850)	(794,742,064)	عملات أخرى (مدين)	

2016	ليرة سورية	مركز القطع	العملية
الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية		
12,206,699,846	1,408,962,907	دولار أمريكي (دائن)	
31,253,844	2,344,038	يورو (دائن)	
(4,787,338)	(359,050)	جنيه استرليني (مدين)	
-	-	ين ياباني (دائن)	
7,654,795,238	574,109,643	عملات أخرى (دائن)	

اختبارات الجهد:

بهدف التعرف على حجم المخاطر السوقية المحتملة فقد تم إجراء عدة اختبارات جهد وفق الفرضيات التالية:

اختبارات جهد على المجموعة المصرفية لبنك الشام:
بلغت قيمة الأرصدة القائمة داخل الميزانية بعد التثقيل 35,6 مليار ل.س، و بلغت قيمة الأرصدة القائمة خارج الميزانية بعد التثقيل 15,2 مليار ل.س بقيمة إجمالية لداخل و خارج الميزانية بعد التثقيل 50,9 مليار ل.س، في حين أن قيمة التجاوز الفعلي القائم للبيانات داخل الميزانية بلغت 13,2 مليار ل.س.

• الحسابات داخل الميزانية:

اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للبنك التجاري الكويتي إلى درجة تصنيف BBB-

ز- مخاطر العملات :

بلغت قيمة الأرصدة القائمة داخل الميزانية بعد التثقيل 47,5 مليار ل.س و قد تجاوزت الحد الأقصى المسموح به بقيمة 25,1 مليار ل.س.

• الحسابات خارج الميزانية:

اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للبنك التجاري الكويتي إلى درجة تصنيف BBB-

بلغت قيمة الأرصدة القائمة خارج الميزانية بعد التثقيل 20,3 مليار ل.س.

اختبارات جهد على البنوك المراسلة الخارجية:

• الحسابات داخل الميزانية:

اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للبنوك المراسلة ليصبح ضمن الشريحة التالية الأكثر خطورة. أظهرت نتيجة الاختبار عدم وجود تجاوز في حسابات البنوك عن الحد الأقصى المسموح به.

اختبارات جهد على مراكز القطع المفتوحة:

بتاريخ 2017/12/28 (آخر يوم عمل ضمن عام 2017) بلغت نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي 0.76% من قيمة الأموال الخاصة الصافية، كما بلغت نسبة مركز القطع الإجمالي 45.86% من قيمة الأموال الخاصة الصافية.

• اختبار أثر هبوط سعر صرف العملة المحلية بنسبة 15%.

ما زالت نسبة كل من مركز القطع التشغيلي الصافي و مركز القطع الإجمالي ضمن الحدود القانونية المسموح بها بموجب القرارات و القوانين السارية.

[illegible][illegible]

مصرف الشام بش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):
2. مخاطر السوق (تتمة):
فجوة العائد (تتمة):

الاجمالي	أكثر من سنة	أكثر من 9 أشهر	أكثر من 6 أشهر	أكثر من 3 أشهر	أكثر من شهر	أكثر من 7 أيام	حتى 7 أيام	2016
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
125,842,829,116	3,144,609,525	898,594,122	3,456,967,083	13,274,537,077	28,841,425,977	18,011,348,433	58,215,346,898	مجموع الموجودات
7,638,055,995	199,297,569	720,936,356	1,236,384,143	1,766,765,687	1,696,470,185	1,571,132,713	447,069,341	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلق
118,204,773,121	2,945,311,956	177,657,766	2,220,582,940	11,507,771,391	27,144,955,792	16,440,215,720	57,768,277,557	الفجوة في كل فترة
	118,204,773,121	115,259,461,165	115,081,803,399	112,861,220,459	101,353,449,069	74,208,493,277	57,768,277,557	الفجوة التراكمية

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):
2. مخاطر السوق (تتمة):

تحليل الحساسية لمخاطر العائد:

الفجوة التراكمية لغاية سنة

العملة	الفجوة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
2017		%2	75%
ليرة سورية	(4,982,006,321)	(99,640,126)	(74,730,095)
دولار	18,558,817,966	371,176,359	278,382,269
يورو	10,294,100,849	205,882,017	154,411,513
عملات أخرى	-	-	-

العملة	الفجوة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
2016		%2	%75
ليرة سورية	8,657,019,244	173,140,385	129,855,289
دولار	76,013,037,086	1,520,260,742	1,140,195,556
يورو	24,250,254,836	485,005,097	363,753,823
عملات أخرى	6,339,150,000	126,783,000	95,087,250

مصرف الشام بش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):
2. مخاطر السوق (تتمة):
التركز في مخاطر العملات الأجنبية:

إجمالي	عملات أخرى	فرنك سويسري	ين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	العملة البند
	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	(بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)
7,497,849,184	1,703,109	-	-	5,414,086	678,196,207	6,812,535,782	الموجودات
50,319,665,515	3,314,175,640	-	-	744,490	13,674,373,952	33,330,371,433	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
15,643,981,075	-	-	-	-	-	15,643,981,075	الإداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
586,751,016	-	-	-	-	586,751,007	9	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
-	-	-	-	-	-	-	صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
-	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
-	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
194,468,446	3,008,172	-	-	-	951,405	190,508,869	موجودات غير ملموسة
1,881,757,017	-	-	-	-	-	1,881,757,017	موجودات أخرى
76,124,472,253	3,318,886,922	-	-	6,158,576	14,940,272,571	57,859,154,185	وديعة مضممة لدى مصرف سورية المركزي
							مجموع الموجودات
							المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين
42,852,742,590	13,836,834,112	22,689,436	-	8,789,100	7,890,392,988	21,094,036,954	الحسابات الجارية وإيداعات البنوك والمؤسسات المالية
6,828,220,347	30,267,760	-	-	1,763,064	3,216,231,643	3,579,957,880	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
4,118,351,593	-	-	-	-	3,420,743,122	697,608,471	تأمينات نقدية
137,394,330	25,656,464	-	-	-	67,571,066	44,166,800	ذمم دائنة
159,265,253	-	-	-	-	166,442	159,098,811	مخصصات متنوعة
1,436,213,524	-	-	-	-	169,489,156	1,266,724,368	مطلوبات أخرى
55,532,187,637	13,892,758,336	22,689,436	-	10,552,164	14,764,594,417	26,841,593,284	مجموع المطلوبات
3,581,323,495	-	-	-	-	109,254,069	3,472,069,426	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
235,766,441	-	-	-	-	49,651,849	186,114,592	حقوق المساهمين
59,349,277,573	13,892,758,336	22,689,436	-	10,552,164	14,923,500,335	30,499,777,302	إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين
16,775,194,680	(10,573,871,415)	(22,689,436)	-	(4,393,588)	16,772,236	27,359,376,883	صافي التركيز داخل الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	التزامات محتملة خارج الميزانية

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):
2. مخاطر السوق (تتمة):
التركز في مخاطر العملات الأجنبية (تتمة):

إجمالي	عملات أخرى	فرنك سويسري	ين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	العملة البند
	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	(بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)
148,995,267,221	9,100,863,034	-	-	6,659,089	45,557,182,065	94,330,563,034	مجموع الموجودات
129,107,305,631	1,420,272,445	25,795,350	-	11,446,427	45,525,928,221	82,123,863,187	المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين
19,887,961,591	7,680,590,589	(25,795,350)	-	(4,787,338)	31,253,844	12,206,699,846	إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين
-	-	-	-	-	-	-	صافي التركيز داخل الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	التزامات محتملة خارج الميزانية

40 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويله لزيادة الفجوات، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات وإدارة نسب السيولة ومراقبتها يوميا. يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 لعام 2009 الذي أوجب أن يحتفظ المصرف في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 66,39% كما في 31 كانون الأول 2017 بينما بلغت 58,28% كما في 31 كانون الأول 2016. يشار إلى أن أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات خلال عام 2017 كانت قد بلغت 97,35% بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال العام 53,43%.

قامت إدارة المصرف بمجموعة كبيرة من الخطوات الهادفة لتخفيض مخاطر السيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: إدارة مكونات المحفظة الائتمانية بالشكل الذي يتناسب مع واقع السيولة القائم لدى المصرف.
- من ناحية إدارة المطلوبات: إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع.
- من ناحية إدارة سعر العائد: تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع.
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل.
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية: إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل.

كما يقوم البنك أيضا ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراء رقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5%.

هذا وتتم مراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

اختبارات الجهد على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناء على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة والمحافظة عليها لتبقى أعلى من المعدلات المسموح بها. السيناريوهات التي تطبق دوريا على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية بالليرات السورية وفق عدة سيناريوهات للتقييم درجة تحمل المصرف للمخاطر المفترضة والحالة التي يمكن أن تصل إليها نسب السيولة لوضع الإجراءات الهادفة للتحوط ضد هذه المخاطر، إذ يتم افتراض عمليات سحب تعادل بقيمتها 50% من قيمة أرصدة الحسابات الجارية القائمة، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لكبار العملاء بنسب تصل أحيانا إلى 100% من أرصدتهم، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لبعض من أصناف الزبائن.

يتم أيضا إجراء اختبارات على أرصدة الودائع الآجلة بافتراض عمليات كسر و سحب لهذه الودائع، إذ يتم تطبيق هذا السيناريو على كبار الزبائن وعلى بعض من أصناف الزبائن.

أظهرت نتائج الاختبارات المذكورة أن نسبة السيولة بالليرات السورية كانت أعلى من الحدود الدنيا المسموح بها المقررة من كل من مجلس النقد والتسليف و مجلس إدارة بنك الشام.

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجهات والمطلوبات (غير مخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التقاعدي بتاريخ البيانات المالية.

125

126

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):
3. مخاطر السيولة (تتمة):

ثانياً: بنود خارج بيان المركز المالي

31-كانون الأول-2017	لغاية سنة	من 1 لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
5,278,411,627	-	-	-	5,278,411,627
9,042,656,202	-	-	-	9,042,656,202
3,645,533,390	-	-	-	3,645,533,390
17,966,601,219	-	-	-	17,966,601,219
الإعتمادات والقبولات				
سقوف غير مستغلة مباشرة و				
غير مباشرة				
الكفالات				
المجموع				

31-كانون الأول-2016	لغاية سنة	من 1 لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
3,085,840,176	497,743,811	-	-	3,583,583,987
6,333,539,339	-	-	-	6,333,539,339
2,251,472,430	-	-	-	2,251,472,430
11,670,851,945	497,743,811	-	-	12,168,595,756
الإعتمادات والقبولات				
سقوف غير مستغلة				
مباشرة و غير مباشرة				
الكفالات				
المجموع				

41 إدارة المخاطر (تتمة):

3. المخاطر التشغيلية:

وهي المخاطر التي يمكن أن تسبب خسائر للبنك والتي تنتج إما بسبب خلل في أنظمة الضبط الداخلي الناتجة عن عدم كفاية سياسات وإجراءات العمل المعتمدة أو بسبب أخطاء في الأنظمة التقنية المطبقة أو بسبب أخطاء يرتكبها الموظفون أو المخاطر المصاحبة لمنتجات المصرف المعتمدة والخدمات المصرفية المقدمة. يتم اعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك ويتم التحوط من المخاطر التشغيلية عن طريق مراجعة السياسات وإجراءات العمل وتحديثها بشكل يتوافق مع القرارات والقوانين الصادرة وما تقتضيه الفترة وتتم مراقبة الأنظمة التقنية مراقبة دقيقة ويتم اختبار كافة التطبيقات قبل اعتمادها وكذلك يتم إخضاع الموظفين لبرامج تدريبية تؤهلهم وتصل خبراتهم بشكل يمكنهم من فهم طبيعة العمل المصرفي المنوط بهم كما يتم دراسة منتجات المصرف وتحديد المخاطر المرافقة لها. يتم الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- إقرار مصفوفة صلاحيات محددة وفق المستويات الإدارية ومستويات التعرض للمخاطر التشغيلية.
- فصل المهام بين الموظفين وعدم تكليف الموظفين بمهام ينشأ عنها تضارب مع مصالحهم الشخصية.
- تأمين الوقاية الكافية لهيكلية وسجلات البنك.
- إجراء المطابقات للعمليات والحسابات والتحقق منها بشكل دوري.
- توفير إجراءات وأنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد ولأي أداة مالية جديدة.
- التأمين على موجودات البنك.
- وضع خطط للتدقيق الداخلي مبنية على المنهج القائم على المخاطر.
- وضع نظام ضبط داخلي محكم.
- وضع إجراءات الرقابة الشرعية للتأكد من شرعية الأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية عمل مع إجراء اختبارات لها تضمن استمرار العمل إن حدثت أعطال قاسية (كتعطيل الاتصالات وتوقف عمل مخدمات الأنظمة الأساسية).

سياسة إدارة المخاطر التشغيلية:

- تحديد المخاطر التشغيلية الكامنة في النشاطات والعمليات والأنظمة ووضع الإجراءات الرقابية.
- التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية عن طريق تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر تشغيلية محتملة.
- تجميع المخاطر حسب نوعها بشكل يساعد على وضع الأولويات للخطوات والإجراءات الواجب إقرارها لمعالجة هذه المخاطر وفق نظام لإدارة المخاطر حسب النوع.
- وضع حدود للمخاطر التشغيلية لمختلف العمليات وفق مصفوفة محددة.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية العمل واختبارها لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حالات حدوث الأحداث القاسية.

مخاطر الأعمال:

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على المجموعة أو قطاع البنوك بصفة عامة كالأخطار السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج أعمال المجموعة وبهذا الصدد يتم تقييم المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثر المخاطر المحتملة على نتائج أعمال المصرف.

المخاطر الشرعية:

تظهر المخاطر الشرعية نتيجة عدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية وقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالجوانب الشرعية وكذلك لتجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات عمل دوائر البنك الخاصة. لتجنب هذه المخاطر يقوم المصرف بما يلي:

- العمل على ربط إجراءات العمل بالنظام الآلي للمصرف بشكل يضمن التزام العاملين بالخطوات الشرعية اللازمة عند تقديم منتج أو خدمة مصرفية.
- التدريب المستمر للعاملين في المصرف تدريباً مزدوجاً يضم كل من النواحي المصرفية والشرعية.
- مراجعة سياسات وإجراءات عمل الدوائر وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في المصرف للأسس الشرعية التي يقوم عليها.
- وضع إجراءات تضمن الالتزام بالمعايير الشرعية وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر عدم الالتزام:

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة، ومن أهم مخاطر عدم الالتزام بما سبق ذكره مخاطر العقوبات القانونية ومخاطر السمعة ومخاطر الخسائر المالية ومخاطر الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال والاحتيال والفساد، ولحماية البنك من هذه المخاطر تقوم دائرة الالتزام بالعمل على التأكد من التزام البنك التام ومدى توافق سياساته الداخلية مع جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، وذلك من خلال وضع وتطوير سياسة الالتزام ودليل إجراءات الالتزام وإعداد السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإعداد إجراءات واستبيانات عمل للتأكد من مدى تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الداخلية والخارجية بما فيها التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي وكافة الهيئات الناطقة لعمل الجهاز المصرفي.

41 إدارة المخاطر (تتمة):

مخاطر السمعة:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه. تنتج مخاطر السمعة لعدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها البنك، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالإحتياجات الأمنية سواء بسبب الإعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في إنتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

يهدف تخفيض مخاطر السمعة يتم تطبيق سياسات وإجراءات العمل بشكل يضمن تقديم الخدمة المطلوبة بالشكل المطلوب ويقوم المصرف باتباع مبدأ الشفافية والإفصاح ويهتم برضى زبائنه عن الخدمة التي يقدمها لهم ويتم تقديم النصح للزبائن وتوعيتهم مصرفياً تجاه الخدمات التي يقدمها البنك سواء أكانوا مودعين أو حاصلين على تسهيلات ائتمانية. يولي المصرف اهتماماً بالعقود التي يبرمها مع أطراف خارجية تزود المصرف بالخدمات المطلوبة، إذ أن أي تقصير في أداء هذه الأطراف الخارجية يؤثر بشكل مباشر على سمعة المصرف وليس على مزود الخدمة وبالتالي يولي المصرف اهتمامه بنص الاتفاقية المتعاقد عليها بشكل يوضح الصلاحيات ويحدد المسؤوليات.

خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل:

قام البنك بتحديث خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل التي تضمن توفر خدمات البنك الداخلية والخارجية في الأوضاع العادية والاستثنائية وتضمن ضمان سهولة وسرعة الوصول لخدمات البنك المعلوماتية في تلك الأوضاع وتسهم الخطة في تأمين التفاعل مع المخاطر المحددة وإدارتها بشكل لا يؤثر على توفر خدمات البنك. توفر خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل البدائل لكافة الموارد الضرورية لتشغيل وتقديم خدمات البنك وتؤمن عملية صيانة الأعطال دون الإضرار باستمرارية توفر الخدمات وتؤمن عملية تشغيل الموارد الضرورية خلال فترة زمنية مقبولة بالحد الأدنى من الخسائر المقبولة المتوقعة من خلال:

- تحديد إجراءات ومعايير العمل في الأوضاع الاستثنائية (طوارئ وكوارث).
- تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار وتوفير دليل عمل للتشغيل خلال الطوارئ.
- اعتماد محددات التشغيل المقبولة خلال الطوارئ.
- توفير آليات استعادة التشغيل الطبيعي واستعادة البيانات والتطبيقات.

تتضمن الخطة مجموعة من الخطط التي تتكامل فيما بينها لتحقيق الغاية المرجوة منها وتضم الخطط التالية:

- خطة استمرارية العمليات التشغيلية لدائرة تقنية المعلومات التي تقوم بتقدير وتحليل حجم المخاطر وتؤكد من توافر الموارد البشرية المطلوبة مع كلمات المرور والمفاتيح العادية والإلكترونية وتؤمن مركز البيانات البديل مع الاتصالات والشبكة البديلة والرديفة والنظام البنكي والتطبيقات البديلة وتدير عملية التشغيل البديل وتؤمن استمرارية خدمات مزودي الخدمات وتعمل على تأمين المتطلبات التقنية والمعلوماتية اللازمة لاستمرارية دوائر البنك.
- خطة الطوارئ التي تقوم بتقدير حالات الطوارئ وتناقش موضوع الإعلان وتفعيل حالات الطوارئ ومستوى الطوارئ (جزئي / كلي).
- خطة طوارئ المعلوماتية من حيث الانتقال من التشغيل العادي إلى تشغيل الطوارئ ومن ثم العودة إلى التشغيل العادي وتشغيل المركز البديل وإيقاف المركز الرئيسي وتحديد الخدمات المشمولة بالطوارئ والمستثناة منها.
- خطة النسخ الاحتياطي والاستعادة التي تدير التطبيقات وقواعد بياناتها والملفات الإلكترونية لدوائر وأقسام البنك وتسلط الضوء على إعدادات المبدلات والموزعات وإعدادات أنظمة تشغيل المخدمات والأرشيف الإلكتروني والمستندات والوثائق الورقية.
- خطة الاتصالات ضمن الكوارث من حيث وسائل وآلية اتصال فريق خطة الطوارئ وحدود التعميم والتبليغ.
- خطة التفاعل مع الحوادث التي تقوم بملاحظة الحوادث والتبليغ عنها وتصنف الحوادث إلى عادية أو طارئة وتسجل الحوادث وتحدد مسؤولية المتابعة والمعالجة.
- خطة التنسيق والفعاليات العامة من حيث التنسيق مع لجنة تقدير الأضرار والتنسيق مع مسؤول إعلان وتفعيل الطوارئ والتنسيق مع غرفة التحكم بالطوارئ ومع دائرة الموارد البشرية ودوائر البنك ذات العلاقة وتناقش موضوع الإخلاء والإسعافات الأولية.

قام المصرف أيضاً بوضع خطط طارئة لإدارة السيولة والنقد من حيث إقرار بنود وقائية من شأنها الحفاظ على نسبة السيولة التي تتناسب مع الفترة الحالية وأجال التمويلات القائمة والمتوقعة وتم إيلاء موضوع الرقابة الأهمية الكبرى من حيث تأكيد الالتزام بالسقوف النقدية المحتفظ بها وتوزيعها على فروع البنك بشكل يخفف من حجم التقديرة إلى الحد الذي يتناسب مع حجم المخاطر الممكن تحملها في كل فرع من فروع البنك.

مصرف الشام بش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

42 التحليل القطاعي:

- يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.
- قطاع الأعمال:**
 - يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي:
 - التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
 - الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعمل من المؤسسات.
 - القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
 - أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

البيان		الأفراد		المؤسسات		الخزينة		التجارة الخارجية		أخرى		2017		2016	
ليرة سورية		ليرة سورية		ليرة سورية		ليرة سورية		ليرة سورية		ليرة سورية		ليرة سورية		ليرة سورية	
إجمالي الإيرادات	240,047,386	3,817,262,705	(677,198,549)	(2,109,478,165)	427,203,859	-	-	1,039,865,259	3,414,901,044	(677,198,549)	-	11,850,590,950	(603,700,891)	11,850,590,950	(603,700,891)
مخصص تدني للتمويلات الممنوحة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تدني قيمة استثمارات الوكالات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
نتائج أعمال القطاع	240,047,386	3,140,064,156	(2,109,478,165)	427,203,859	427,203,859	-	-	1,039,865,259	2,737,702,495	(5,154,049,171)	-	11,246,890,059	(2,220,798,375)	11,246,890,059	(2,220,798,375)
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حصة المصرف من أرباح (خسائر) الشركات الأمية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الربح قبل الضرائب	240,047,386	3,140,064,156	(2,109,478,165)	427,203,859	427,203,859	-	-	1,039,865,259	2,737,702,495	(5,154,049,171)	-	11,246,890,059	(2,220,798,375)	11,246,890,059	(2,220,798,375)
ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي ربح (خسائر) السنة	240,047,386	3,140,064,156	(2,109,478,165)	427,203,859	427,203,859	-	-	1,039,865,259	2,737,702,495	(5,154,049,171)	-	11,246,890,059	(2,220,798,375)	11,246,890,059	(2,220,798,375)
موجودات القطاع	1,800,738,917	33,584,229,302	91,747,775,369	588,135,166	588,135,166	-	-	7,896,347,743	135,617,226,497	51,236,223,433	-	186,983,445,128	119,668,469,819	186,983,445,128	119,668,469,819
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	1,800,738,917	33,584,229,302	91,747,775,369	588,135,166	588,135,166	-	-	7,896,347,743	135,617,226,497	51,236,223,433	-	186,983,445,128	119,668,469,819	186,983,445,128	119,668,469,819
مطلوبات القطاع	-	3,156,456	46,454,157,621	4,778,909,356	4,778,909,356	-	-	-	-	-	-	36,800,420,194	156,468,890,013	36,800,420,194	156,468,890,013
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	-	3,156,456	46,454,157,621	4,778,909,356	4,778,909,356	-	-	35,768,334,295	87,004,557,728	87,004,557,728	-	156,468,890,013	156,468,890,013	156,468,890,013	156,468,890,013

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

42 التحليل القطاعي (تتمة):

- قطاع التوزيع الجغرافي:
يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وأفريقيا وأوروبا.

2017			
المجموع	خارج سورية	داخل سورية	الإيرادات
4,932,278,564	840,721,177	4,091,557,387	إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المعلقة
(847,993,192)	-	(847,993,192)	حصة أصحاب الاستثمار المطلق
1,459,951,609	-	1,459,951,609	صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى
115,247,629	-	115,247,629	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملة الأجنبية
(3,106,312,496)	-	(3,106,312,496)	أرباح تقييم مركز القطع السيوي غير المحققة
7,117,509	-	7,117,509	إيرادات أخرى
2,560,289,623	840,721,177	1,719,568,446	إجمالي الأرباح التشغيلية
(4,824,357,118)	-	(4,824,357,118)	مصاريف تشغيلية
(152,279,181)	-	(152,279,181)	مخصصات تشغيلية أخرى
(2,416,346,676)	840,721,177	(3,257,067,853)	صافي الأرباح قبل الضريبة
(137,382,891)	-	(137,382,891)	مصرف ضريبة الدخل
(2,553,729,567)	-	-	صافي أرباح السنة
135,617,226,497	47,887,034,454	87,730,192,043	الموجودات

2016			
المجموع	خارج سورية	داخل سورية	الإيرادات
3,331,779,495	1,283,701,729	2,048,077,766	إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المعلقة
(458,707,353)	-	(458,707,353)	حصة أصحاب الاستثمار المطلق
963,043,961	-	963,043,961	صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى
614,035,537	-	614,035,537	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملة الأجنبية
6,896,219,734	-	6,896,219,734	أرباح تقييم مركز القطع السيوي غير المحققة
4,624,696	-	4,624,696	إيرادات أخرى
11,350,996,071	1,283,701,729	10,067,294,342	إجمالي الأرباح التشغيلية
(2,218,450,318)	-	(2,218,450,318)	مصاريف تشغيلية
(106,454,071)	-	(106,454,071)	مخصصات تشغيلية أخرى
9,026,091,684	1,283,701,729	7,742,389,954	صافي الأرباح قبل الضريبة
(520,849,863)	-	(520,849,863)	مصرف ضريبة الدخل
8,505,241,821	-	-	صافي أرباح السنة
186,983,445,128	118,917,891	186,864,527,237	الموجودات

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

43 إدارة رأس المال:

متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات:

لتغطية كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية تتم مراقبة نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل عن 8% بحسب وفاق بازل II التي تنتج عن قسمة الأموال الخاصة الصافية إلى كل من مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المثلثة بأوزان المخاطر بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ومخاطر السوق المثلثة أيضاً حسب دراجة المخاطرة والمخاطر التشغيلية.

تتكون الأموال الخاصة الصافية للبنك من كل من الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة. إذ تتكون الأموال الخاصة الأساسية من رأس المال المكتتب به والاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص واحتياطيات أخرى وحسابات تغذية رأس المال واحتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية وعلوات الإصدار والاندماج والمؤونات الأخرى غير المخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة والأرباح المدورة من السنوات السابقة وصافي أرباح السنة العالية التي لم يتم تدوير أرباحها إلى الأرباح المدورة بعد أن يتم استبعاد أنصبة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح وكذلك يتم تنزيل كل من أقساط رأس المال المكتتب به الغير مسددة وصافي الأسهم والمساهمة في المصارف والمؤسسات المالية وصافي الموجودات الثابتة غير المادية وأسهم المصرف المعاد شراؤها وصافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية الفترة والخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية والنقص في المؤونات على الديون غير المنتجة للعوائد المقدرة والغير المكونة من قبل المصرف والنقص في المؤونات المقدرة على باقي الموجودات وغير المكونة والمبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر. في حين أن الأموال الخاصة المساندة تتكون من فروقات إعادة التخمين و50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع وكذلك من الديون المشروطة الناتجة من الاقتراض من الغير.

تتم مراقبة متطلبات رأس المال لمواجهة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ويتوجب على البنك في حال انخفاض الأموال الخاصة الأساسية بعد استبعاد الأعباء على مخاطر الائتمان عن نسبة 28,5% من الأعباء المترتبة على مخاطر السوق أن يقوم إما بتخفيض حجم مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك أثناء عمله المصرفي أو القيام بزيادة الأموال الخاصة الأساسية. كما يتوجب على البنك أن يحتفظ بحجم أموال خاصة لمواجهة المخاطر التشغيلية يساوي 15% من متوسط إجمالي الإيرادات خلال السنوات الثلاث السابقة على أن يكون إجمالي الدخل إيجابياً لهذه السنوات.

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كمايلي:

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
23,813,161,588	21,287,464,592	الأموال الخاصة الأساسية
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال
17,815,248,326	14,708,920,881	أرباح مدورة غير محققة *
273,201,238	437,394,760	أرباح / خسائر متراكمة محققة
244,917,707	313,909,216	احتياطي قانوني
244,917,707	313,909,216	احتياطي خاص
239,028,017	518,507,215	احتياطي معادل الأرباح
(2,991,407)	(4,016,696)	الموجودات غير الملموسة
(1,160,000)	(1,160,000)	عقارات آيلة للمصرف وفاء لديونه
33,051,351	33,051,351	الأموال الخاصة المساندة
33,051,351	33,051,351	احتياطي مخاطر التمويل
23,846,212,939	21,320,515,943	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
46,684,661,711	78,019,060,318	الموجودات المثلثة
492,613,947	1,442,955,143	حسابات خارج الميزانية المثلثة
2,257,346,541	3,762,975,256	المخاطر التشغيلية
7,713,757,133	10,814,178,673	مركز القطع التشغيلي
57,148,379,332	94,039,169,390	
41.73%	22.67%	نسبة كفاية رأس المال (%)
41.67%	22.64%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
99.86%	99.84%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088 م.ن/ب 4 تاريخ 2014/2/26 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 م.ن/ب 1 تاريخ 2008-2-4 بحيث يتم ادراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الاموال الخاصة الاساسية لغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 م.ن/ب 4 عام 2007

44 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

31 كانون الأول 2017 (المبالغ بالآف الليرات السورية)	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	36,216,904	-	36,216,904
حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية	55,928,464	-	55,928,464
ايداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	31,502,779	3,882,189	35,384,968
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	1,098,644	1,098,644
استثمارات في العقارات	-	2,380,850	2,380,850
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	1,693,854	1,693,854
موجودات غير ملموسة	-	4,017	4,017
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	1,361	-	1,361
موجودات أخرى	511,691	233,017	744,708
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	2,163,456	2,163,456
مجموع الموجودات	124,161,199	11,456,027	135,617,226
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
الحسابات الجارية وايداعات للبنوك والمؤسسات المالية	46,296,577	155,000	46,451,577
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	29,168,597	3,240,955	32,409,552
تأمينات نقدية	4,749,332	-	4,749,332
ذمم دائنة	137,395	-	137,395
مخصصات متنوعة	3,371	236,700	240,071
مخصص ضريبة الدخل	141,535	-	141,535
مطلوبات أخرى	2,875,027	68	2,875,095
مجموع المطلوبات	83,371,834	3,632,723	87,004,557
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	24,252,484	856,297	25,108,781
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	107,624,318	4,489,020	112,113,338
الصافي	16,536,881	6,967,007	23,503,888

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

44 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات (تتمة):

31 كانون الأول 2016 (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	20,103,304	-	20,103,304
حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية	129,999,296	-	129,999,296
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	1,658,540	-	1,658,540
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	25,949,913	3,144,610	29,094,522
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	850,920	850,920
استثمارات في العقارات	-	507,420	507,420
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	955,235	955,235
موجودات غير ملموسة	-	2,991	2,991
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	1,547	-	1,547
موجودات أخرى	1,019,981	274,785	1,294,766
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	2,514,904	2,514,904
مجموع الموجودات	178,732,580	8,250,865	186,983,445
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	114,771,221	-	114,771,221
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	31,404,283	3,489,365	34,893,648
تأمينات نقدية	4,906,893	-	4,906,893
ذمم دائنة	18,644	-	18,644
مخصصات متنوعة	7,076	216,421	223,497
مخصص ضريبة الدخل	525,013	-	525,013
مطلوبات أخرى	1,129,974	-	1,129,974
مجموع المطلوبات	152,763,104	3,705,786	156,468,890
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	6,002,582	356,892	6,359,475
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	158,765,686	4,062,678	162,828,365
الصافي	19,966,894	4,188,187	24,155,081

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

45 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية):

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية خارج بيان المركز المالي الموحد:

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
3,583,583,987	5,278,411,627	اعتمادات مستندية
2,251,472,430	3,645,533,390	كفالات:
22,000,000	22,000,000	لقاء دفع
1,669,149,467	3,315,290,022	لقاء حسن تنفيذ
560,322,963	308,243,368	لقاء اشتراك في مناقصات
6,333,539,339	9,042,656,202	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
12,168,595,756	17,966,601,219	

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد:

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية: تستحق خلال سنة
-	-	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد
10,869,896	12,434,486	ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية: تستحق خلال سنة
82,039,688	115,938,699	تستحق خلال أكثر من سنة
92,909,584	128,373,185	مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

46 القضايا المقامة من المصرف:

الدعوى المرفوعة من بنك الشام على شركة دار الاستثمار:

- بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كان لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كان لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.
- طعن شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.
- وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، فأجابت الدائرة المذكورة طلبها بتاريخ 5/أب/2015 وقررت وقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحق شركة دار الاستثمار من جديد.
- تقدم بنك الشام بتظلم من ذلك القرار أمام محكمة الاستئناف / إعادة هـ 1، والتظلم مؤجل لتاريخ 11/شباط/2016 مد أجل (الحكم)، ونتيجة لما سبق، صدر بتاريخ 11/2/2016 قرار محكمة الاستئناف برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها.
- يوجد احتمالية كبيرة بأن يصدر الحكم لصالحنا نظراً للمخالفة القانونية الجسيمة التي اتسم بها قرار إعادة الهيكلة المتظلم منه، وفي حال صدر الحكم لصالح البنك فسيتم متابعة الإجراءات القضائية بحق شركة دار الاستثمار للمطالبة بالمديونية، ويتم حالياً دراسة سبل إعادة مباشرة الإجراءات القضائية لتحصيل حقوق المصرف.
- تم المباشرة بالإجراءات التنفيذية و تم استلام اقرار دين جديد مذيّل بالصيغة التنفيذية و قام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد و تم تبليغ دار الاستثمار و نحن الآن بانتظار اجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.

الدعوى الأخرى:

- تم تحريك دعوى مطالبة بالتعويض عن حادث سرقة فرع بنك الشام بمدينة حمص أمام محكمة البداية المدنية 19 بدمشق برقم اساس 12419 لعام 2014 و تم سماع الشهود بجلسة 2017/5/30 و صدر قرار إعدادي من القاضي بتكليفنا بإثبات الأضرار اللاحقة من جراء السرقة وأنها مشمولة بعقد التأمين وفي جلسة 2018/2/19 تم طلب مهلة من قبلنا لاستكمال الوثائق المطلوبة من قبل المحكمة فتأجلت لموعد 2018/3/12 وفي موعد الجلسة تم ابراز الوثائق المطلوبة و تم تحديد يوم 2018/4/16 موعداً للجلسة القادمة و المؤجلة لجواب الخصم (التأمين).

47 الأحداث الهامة:

- قامت إدارة الخزينة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على البنك خلال النصف الأول من العام ، والتي تتمثل بتجميد أصول بنك الشام في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الأفراد والشركات الأمريكيين من التعامل مع البنك ، وفي هذا السياق نؤكد عدم وجود أي أصول أو أرصدة أو مبالغ للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية .
- وإن أثر هذه العقوبات على البنك هو تجميد أصول البنك لدى المؤسسة الأم .
- ونؤكد أن جميع تعاملات البنك لا تشوبها شائبة سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الشرعية ولدينا كافة الوثائق والمستندات التي تثبت صحة ذلك ، و قد قامت إدارة البنك باتخاذ الإجراءات و الخطوات المناسبة لتفادي أثر العقوبات و تؤكد على استمرارية العمل بكافة المجالات والأنشطة والخدمات المصرفية المعمول بها والتي يقدمها الى عملائه ونؤكد أن جميع المواد المستوردة والمتعامل بها في البنك هي بضائع ومواد مسموح باستيرادها الى سورية ، ولم تصدر أي قرارات بمنع توريدها لسورية من أي جهة كانت.
- ومن جانبها قامت إدارة البنك مباشرة باتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية من أجل شطب اسم بنك الشام من لائحة العقوبات من خلال توكيل شركة محاماة أمريكية متخصصة في هذا المجال والعمل على رفع العقوبات حسب الإجراءات والأنظمة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

سنة
الشمس

الإفصاحات الخاصة وفق بازل II



الإفصاحات الخاصة بمتطلبات إعداد التقرير السنوي في دليل الحوكمة وفق بازل 2

مدى التزام البنك بتطبيق بنود دليل الحوكمة:

يقوم بنك الشام بتطبيق قرار مجلس النقد و التسليف رقم 489 / م.ن / 4 لعام 2009 وكافة التعاميم الصادرة بهذا الخصوص من حيث الالتزام بالبنود التي تضمنها دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية الذي يعتبر مفهوماً شاملاً للعمل المؤسساتي يحدد الواجبات والمسؤوليات و الصلاحيات لكافة المستويات الوظيفية ويتضمن مقاييس لداء الإدارة ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالبنك داخلياً وخارجياً من التأثير بسلبية على نشاطاته مما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمصرف.

يمكن التعبير عن الحوكمة بأنها الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال اعتمادها على القوانين والمعايير والقواعد المنضبطة التي تحدد العلاقة بين إدارة المصرف من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالمصرف من ناحية أخرى ويتناول دليل الحوكمة الأسس التي يقوم عليها مجلس الإدارة من حيث تشكيل المجلس وشروط أعضائه من حيث الصفة التنفيذية وغير التنفيذية وصفة الاستقلالية ودور رئيس مجلس الإدارة و ينظم عمل المجلس وأنشطته واجتماعاته الدورية ويوضح دور وكيفية عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وشروط تشكيلها وعضويتها ورئاستها والأعمال المنوطة بها ومدى علاقتها مع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والدوائر الرقابية، ويقوم المصرف بتطبيق دليل الحوكمة الذي يحكم موضوع تعارض المصالح و يدير موضوع الشفافية والإفصاح من حيث البيانات التي يتوجب على البنك الإفصاح بها تجاه المتعاملين معه من معلومات مالية وتقارير ومعلومات تعكس الجوانب التنظيمية والإدارية ومعلومات تخص حسابات الاستثمار كما أن دليل الحوكمة يسلط الضوء على العلاقة مع المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

تقوم لجنة الحوكمة بالمراقبة المستمرة لمدى تطبيق دليل الحوكمة المعتمد في بنك الشام و تصدر القرارات المناسبة التي من شأنها تعزيز عملية الامتثال لبنود الدليل و تصوب عملية القصور إن وجدت .. نذكر منها أن رئيس لجنة الترشيحات و المكافآت غير مستقل لكن اللجنة تقوم بمهامها و واجباتها على أكمل وجه و دون تقصير، كما أن لجنة إدارة المخاطر بحاجة إلى تعيين رئيس مستقل لها، هذا و يقوم البنك بإجراء إعادة هيكلة إدارة الالتزام ستترافق معها عملية مراجعة لدليل عملها الذي يطلب مراجعته سنوياً، كما تم الانتهاء من عملية مراجعة سياسة إدارة الرقابة الشرعية و هي الآن قيد الاعتماد النهائي.

يقوم بنك الشام بالإفصاح عن القصور إن وجد في تطبيق دليل الحوكمة المعتمد إلى كل من مصرف سورية المركزي و هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية.

أنظمة الضبط والرقابة المتعلقة بإعداد التقارير المالية:

إن بنك الشام يخضع كغيره من المصارف العاملة لجملة من الأنظمة والقوانين والتعليمات التي تضع في إطارها العريض ضرورة توفير نظام رقابة فاعل في تأمين درجة عالية من الدقة في إعداد التقارير المالية. حيث يأتي تعيين مدقق حسابات خارجي معتمد من قبل الجهات الرقابية ومنتخب بشكل كامل من مساهمي المصرف كجزء هام من أنظمة الرقابة على مراجعة وتدقيق التقارير المالية علماً بأن المدقق المنتخب يهتم بالحيادية بشكل كامل وبعيد كل البعد عن تأثير الإدارة التنفيذية.

من جهة أخرى، يأتي دور لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة كمكمل للخطوة الأولى حيث يلقي على عاتقها متابعة أعمال التدقيق المنجزة من قبل مدقق الحسابات ومناقشة تقريره بكل عناية للتأكد من سلامة الإجراءات المطبقة داخلياً عند إعداد القوائم المالية والتأكد من صحة البيانات ومدى انسجامها مع معايير المحاسبة الدولية والتعليمات والقوانين الصادرة عن الأجهزة الرقابية.

في حين تترك لجنة التدقيق المجال مفتوحاً تماماً لأعمال التدقيق الداخلي وعلى مدار العام للتأكد من سلامة إعداد التقارير المالية حسب خطة العمل السنوية لتلك الإدارة لمعالجة أي ثغرات أو استدراك أي أخطاء. علاوة على ما تقدم، فإن وجود مراقبين داخليين حياديين داخل المصرف يتبعون لمصرف سورية المركزي مباشرة من حيث المهام والواجبات والذين يترتب عليهم المصادقة على كافة التقارير المالية الموجهة لمصرف سورية المركزي بكافة أنواعها وكذلك القيام بمهام عرضية وبشكل عشوائي للتأكد من التزام المصرف بالأنظمة المرعية.

و من الجدير بالذكر أن القوائم المالية وإفصاحاتها تخضع لرقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية التي لها الحق في منح حق نشر القوائم المالية حسب تعليمات الإفصاح الصادرة عنها وكذلك الاستفسار عن أي من هذه الإفصاحات إضافة إلى الرقابة اليومية التي يفرضها مصرف سورية المركزي على عمليات المصرف ليشمل ذلك تقاريره المالية بأنواعها.

هيئة الرقابة الشرعية:

اسماء الأعضاء:

يشغل عضوية هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام كل من أصحاب الفضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة، والأستاذ عبد السلام محمده نائباً للرئيس، وقضيلة الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي عضواً.

آلية اختيار الأعضاء:

قام مجلس الإدارة بعد الاطلاع على المؤهلات للسادة الأعضاء وخبرتهم الطويلة في مجال الاقتصاد الإسلامي برفع توصية بترشيحهم إلى مجلس النقد والتسليف، وعرضت التوصية بترشيحهم على الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ 2017/5/15، وقبلت الهيئة العامة هذه التوصية وأصدرت قرارها بتعيينهم وقيدته بالقرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف، وصدرت موافقة مجلس النقد والتسليف على الاسماء المرشحة بموجب القرار رقم 64/م ن تاريخ 2017/5/21، وأعلم مصرف سورية المركزي باتمام إجراءات التعيين أصولاً.

وقد وافق مجلس النقد والتسليف بموجب القرار رقم 97/م ن تاريخ 2017/07/18 على تعيين الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي في عضوية هيئة الرقابة الشرعية.

وتم انتقاء جميع السادة الأعضاء من الجنسية السورية والمقيمين في الجمهورية العربية السورية بعد التأكد من عدم وجود أي مصالح جوهريّة في معاملات لأعضاء الهيئة أو مسائل تتعلق بهم تؤثر على عمل المصرف.

المؤهلات العلمية :

- الدكتور أحمد حسن:

يحمل شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله _ اختصاص المعاملات المالية من كلية الشريعة بجامعة دمشق، وهو أستاذ مادة المعاملات المالية والعمليات المصرفية الإسلامية في عدد من الجامعات، ولديه خبرة تزيد عن عشر سنوات في مجال المصارف الإسلامية، قدم العديد من المؤلفات والأبحاث المحكمة والمنشورة.

- الأستاذ عبد السلام محمده:

يحمل شهادة الدبلوم والماجستير في الفقه المقارن، ويعد لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله، وهو مدرب معتمد لدى المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مدرس جامعي لمادة فقه المعاملات المالية المعاصرة وأصول الاقتصاد الإسلامي وله العديد من النشاطات والدورات التدريبية في مجال المصارف الإسلامية و المعايير الشرعية.

- الدكتور محمد توفيق رمضان:

يحمل شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق، وهو أستاذ مادة الفقه الإسلامي وأصوله في جامعة دمشق، لديه خبرة طويلة في مجال المصارف الإسلامية والرقابة عليها، بالإضافة إلى خبرته في إشراف على أعمال المصارف الإسلامية من خلال عضويته في الهيئة الاستشارية في مصرف سورية المركزي، وخبرته في الرقابة على شركات التأمين الإسلامية، ويعد وجهاً من وجوه العلم والفقه في الجمهورية العربية السورية.

دورية اجتماعات الهيئة

تلتزم هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام بعقد اجتماعات دورية لا تقل عن 7 اجتماعات في السنة، ويمكن أن تنعقد بصفة طارئة إذا احتاجت إدارة المصرف مشورتها وآراءها حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية.

و ينحصر أخذ القرارات الطارئة بالتمرير في الحالات التي لا يمكن فيها عقد الاجتماع بالوسائل المعتادة، وتؤخذ القرارات في هذه الحالة بالإجماع ويعرض في أول اجتماع لاحق لهيئة الرقابة الشرعية.

الاستقلالية والموضوعية :

- يحافظ أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على الاستقلالية الفكرية والمهنية التامة، ولا يسمح لأي شخص أو مجموعة بالتحكم في القرارات المتخذة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- تؤدي هيئة الرقابة الشرعية دوراً إشرافياً قوياً ومستقلاً، مع القدرة الكافية على إصدار الأحكام الموضوعية حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية.
- لا ترتبط هيئة الرقابة الشرعية وأعضاؤها، بأية صفة كانت، بالقرارات الإدارية ومسؤوليات تسيير الأعمال في المصرف.
- لا يملك أي من السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أسهماً في بنك الشام.
- لا يوجد أي تعارض مصالح بين أي من أعضاء الهيئة وأحد موظفي أو مسؤولي المصرف.
- لم يمنح أي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بصفته الشخصية، أو الأطراف ذوي العلاقة بهم أي تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة.
- لم يفتح أي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أي مكافأة خلال العام المنصرم زيادة عن التعويضات المقررة لهم.

واجبات ومسؤوليات الهيئة:

- 1- تتولى هيئة الرقابة الشرعية مراجعة وإقرار العقود والاتفاقيات والمعاملات وسياسات ونظم وآليات وبرامج العمل وتقديم المنتجات والخدمات وأي تعديل يطرأ عليها.
- 2- تتولى هيئة الرقابة الشرعية مراجعة وإقرار دليل السياسات والإجراءات الخاصة بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 3- تقدم هيئة الرقابة الشرعية في المصرف تقريراً سنوياً إلى الهيئة العامة للمساهمين.
- 4- تتولى هيئة الرقابة الشرعية التأكد من كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية وأنه يعمل وفقاً لما هو مقصود منه.
- 5- تنسق هيئة الرقابة الشرعية مع لجنة التدقيق بشأن التأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 6- تطلع هيئة الرقابة الشرعية على التقارير كافة التي تتضمن مراجعة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وردود الإدارة على تلك التقارير.
- 7- تعمل هيئة الرقابة الشرعية على تقديم التصح لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي بشأن نطاق التدقيق الشرعي المطلوب، وتطلع على خلاصة تقارير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وردود الإدارة عليها، للتأكد من كفاية وفعالية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- 8- تتولى هيئة الرقابة الشرعية، عند الطلب، تقديم المشورة للأطراف التي تقدم خدمات للمصرف مثل المدققين والقانونيين والمستشارين.
- 9- تقترح هيئة الرقابة الشرعية في ضوء الحاجة التي تقدرها البرامج التدريبية الشرعية للعاملين في المصرف.
- 10- يخصص أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الوقت الكافي للقيام بمهام الفتوى والتدقيق الشرعي على الوجه الأكمل.

استقالات الأعضاء خلال السنة:

قدم فضيلة الدكتور عبد الباري مشعل استقالته من هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام بتاريخ 2017/05/22، لأسباب خاصة به، وتم إعلام مصرف سورية المركزي بذلك.

المخالفات الشرعية المرتكبة خلال عام 2017:

البيان	العدد	2017 ليرة سورية
زيادة في الصندوق	2	3,800
تجنيب أرباح معاملات غير شرعية	1	999,839

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس إدارة بنك الشام من 7 أعضاء تنتخبهم الهيئة العامة لدورة مدتها 3 سنوات، ويتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات مجلس النقد والتسليف ومصالح المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة، بالإضافة إلى التأكد من أن إدارة البنك تتم ضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والنظام الأساسي للبنك وسياساته الداخلية، ويتم تقييم أداء المجلس ككل وأداء كل عضو من الأعضاء بالإضافة إلى اللجان التابعة للمجلس والرئيس التنفيذي وهيئة الرقابة الشرعية عن طريق لجنة الترشيحات والمكافآت التي تقوم بتطبيق المعايير المعتمدة لدى البنك في سبيل ذلك.

اللجان المنتدبة عن مجلس الإدارة:

تاريخها	عند اجتماعاتها خلال عام 2015	مهام اللجنة	اسم العضو	اسم اللجنة
2017/03/17 2017/05/12 2017/12/07	3	- مراجعة الموافقات الائتمانية الصادرة عن لجنة الائتمان. - منح الموافقات الائتمانية بالنسبة للموافقات التي تدخل ضمن صلاحياتها والمحددة للجنة في مصفوفة الصلاحيات. - منح الموافقات الخاصة بالصفقات الرأسمالية. - اقرار الموازنة التقديرية السنوية للبنك ومتابعة الانحرافات وتقييم أداء البنك على أساسها. - اصدار قرارات الاستثمار والتحويل و خطة التتبع والتوسع.	طارق العثمان/ رئيس اللجنة عياض القطيني/ عضو علي خونده/ عضو	لجنة الائتمان
2017/03/16 2017/05/11 2017/09/21 2017/12/07	4	- وضع سياسة المخاطر بما ينسجم مع قدرة البنك ومدى قبوله لتحمل المخاطر. - ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر. - مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك. - مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية الخاصة بإدارة المخاطر وأيضاً المحددة من قبل لجنة بال والمتعلقة بمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية.	طارق العثمان/ عضو اسامة طاهر/ عضو	لجنة إدارة المخاطر
2017/09/21 2017/12/20	2	- الإشراف على إعداد دليل الحوكمة ومراجعته وتحديثه عند الضرورة والتأكد من تطبيقه والتسويق مع هيئة الرقابة الشرعية ولجنة التدقيق في سبيل التأكد من الالتزام بالدليل. - التأكد من اعتماد وتطبيق استراتيجيات استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار. - مراقبة استخدام احتياطي معدل الإرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة حول كفاءة الاستخدام.	علي العوضي/ رئيس اللجنة نبيل الكزبري/ عضو اسامة طاهر/ عضو	لجنة الحوكمة
2017/02/26 2017/03/16 2017/03/22 2017/05/11 2017/07/19 2017/12/07	6	- وضع معايير وشروط الحد الأدنى للخبرات والمؤهلات والمهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة ولتشغل منصب الرئيس التنفيذي. - التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس وهيئة الرقابة الشرعية ولتشغل منصب الرئيس التنفيذي، وإلغاء العضوية. - تبني معايير موضوعية لتقييم فعالية مجلس الإدارة وكل لجنة من لجانها، وتقديم أداء الإدارة التنفيذية. - وضع شروط ومعايير تعيين المدراء التنفيذيين وتقييم أدائهم وخطة الإحلال والتوصية بعزل أي مدير تنفيذي إذا ثبت عدم فعاليته.	نبيل الكزبري/ رئيس اللجنة طارق العثمان/ عضو اسامة طاهر/ عضو عياض القطيني/ عضو	لجنة الترشيحات والمكافآت
2017/03/16 2017/05/11 2017/07/07 2017/07/17 2017/09/21 2017/12/07	6	- مراجعة البيانات المالية الربحية قبل عرضها على مجلس الإدارة. - تقييم فعالية وكفاءة نظم الضبط والرقابة الداخلية. - تقييم فعالية وكفاءة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي. - مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي والإطلاع على التقارير المعدة من قبل التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. - تقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي ومراجعة نتائج تقارير التدقيق الخارجي. - الإطلاع على التقارير المعدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية (التدقيق الشرعي الخارجي) ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاءة التدقيق الشرعي الخارجي.	اسامة طاهر/ رئيس اللجنة نبيل الكزبري/ عضو عياض القطيني/ عضو	لجنة التدقيق
2017/01/19 2017/01/31 2017/05/04 2017/05/22 2017/07/19 2017/09/17 2017/11/13	7	- النظر في المواضيع المتعلقة بشراء عقارات البنك أو استثمارها، وبائرها واكسائها وترميمها وتقديم توصياتها للمجلس لبيت فيها.	اسامة طاهر/ عضو مجلس الإدارة عياض القطيني/ عضو مجلس الإدارة رياض الداودي/ المستشار القانوني لمجلس الإدارة	اللجنة العقارية

حقوق المساهمين:

بلغت حقوق المساهمين بنهاية عام 2017 حوالي 23,501 مليون ليرة سورية مقابل حوالي 24,152 مليون ليرة سورية عام 2016 وحسب التفاصيل التالية:

السنة	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي الأرباح	احتياطي فائض	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية	الأرباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) النسبة	أرباح منقورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع مساهمات حقوق المصرف	الحصة غير المبسطة (حقوق غير المبسطة)	مجموع حق الملكية
2017	5,000,000,000	518,507,215	313,909,216	313,909,216	33,051,351	2,175,411,384	14,708,920,881	-	437,394,760	23,501,104,023	2,783,665	23,503,887,688
2016	5,000,000,000	239,028,017	244,917,707	244,917,707	33,051,351	301,981,384	17,815,248,326	-	273,201,237	24,152,345,730	2,734,786	24,155,080,516

الشفافية

الإفصاح وفق نظام
هيئة الأوراق و الأسواق المالية



بيانات الإفصاح وفق نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

• بيانات الإفصاح:

1. يتمثل النشاط الرئيسي للبنك في العمل المصرفي الإسلامي.
2. الشركات التابعة وطبيعة عملها ونشاطها ونتائج أعمالها.

اسم الشركة	مجال النشاط	رأس المال	مساهمة البنك	وضع الشركة
اموال الشام	وساطة مالية	250,000,000	99%	متوقفة

3. أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المناصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	تاريخ التعيين	اللجان المشار إليها
علي يوسف العوضي	رئيس مجلس الإدارة	البنك التجاري الكويتي	32%	15/05/2017	- لجنة الحوكمة
نبيل رفيق الكزبري	نائب رئيس مجلس الإدارة	نفسه	5%	15/05/2017	- لجنة الحوكمة - لجنة الترشيحات والمكافآت - لجنة التدقيق
طارق فريد العثمان	عضو	البنك التجاري الكويتي	32%	15/05/2017	- لجنة الائتمان - لجنة المخاطر - لجنة الترشيحات والمكافآت
علي مهران خونده	عضو	نفسه	3%	15/05/2017	- لجنة الائتمان
أسامة علاء الدين طاهر	عضو	نفسه	0.3%	15/05/2017	- لجنة المخاطر - لجنة الحوكمة - لجنة الترشيحات والمكافآت - لجنة التدقيق - اللجنة العقارية
غياث القطيني	عضو	خزانة تقاعد المهندسين	2%	15/05/2017	- لجنة الائتمان - لجنة التدقيق - لجنة الترشيحات والمكافآت - اللجنة العقارية

• **اجتماعات مجلس الإدارة:**

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بشكل دوري وقد بلغ عدد اجتماعاته خلال عام 2017 ثمانية اجتماعات وفق التفصيل التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ انعقاد	عدد الأعضاء الحاضرين	الأعضاء المتغييبين
(1)	05/01/2017	6	الدكتور مروان سيف الدين
(2)	17/03/2017	7	-
(3)	12/05/2017	7	-
(4)	17/05/2017	7	-
(5)	07/07/2017	7	-
(6)	25/07/2017	6*	-
(7)	22/09/2017	5	الدكتور غياث القطيني
(8)	2017/12/08	6	-

* بسبب استقالة الدكتور مروان سيف الدين من عضوية مجلس الإدارة بتاريخ 2017/07/16.

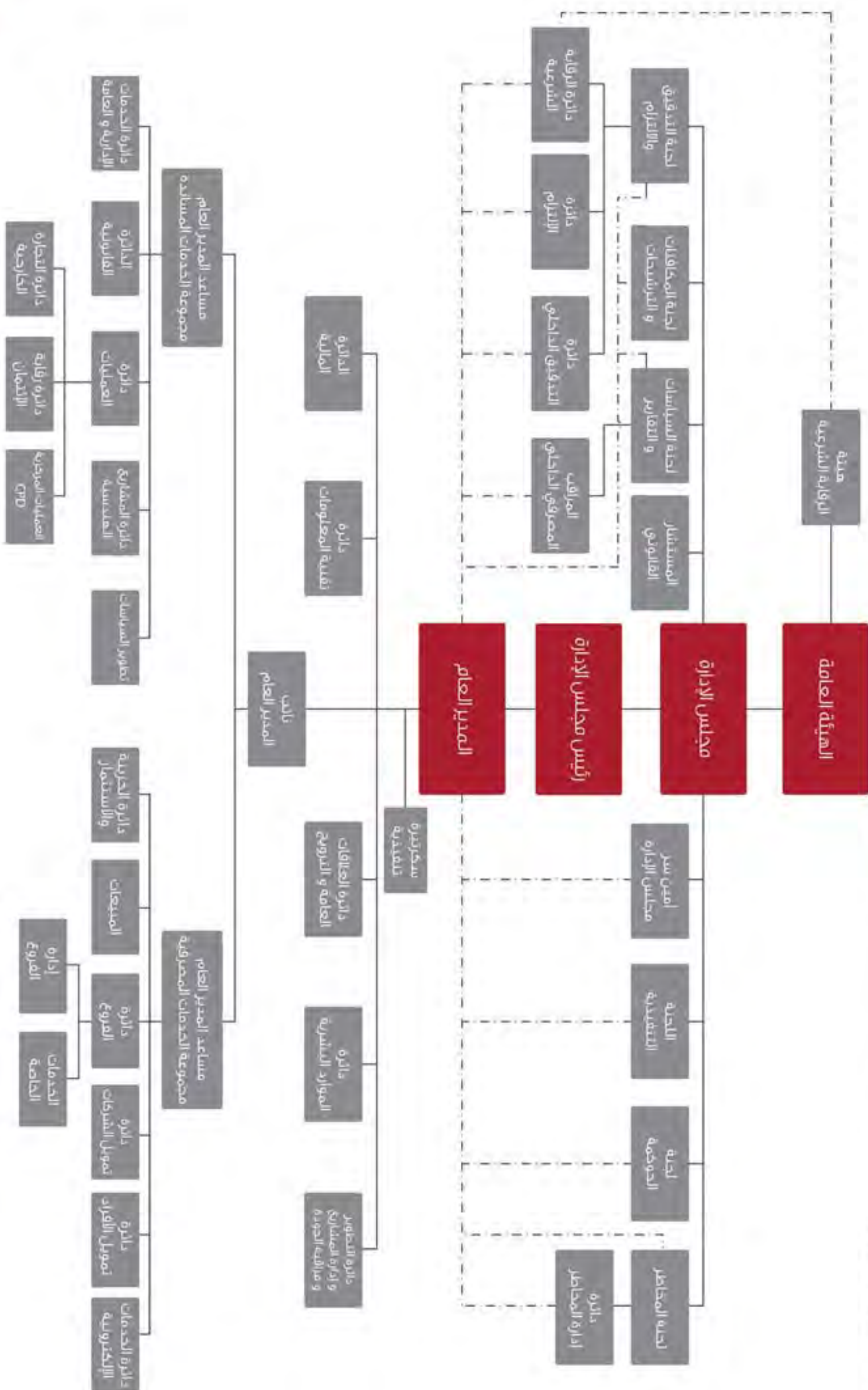
4. بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة (5% فأكثر) وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم مقارنة مع السنة السابقة:

المساهم	نسبة الملكية	عدد الأسهم 2016	عدد الأسهم 2017
البنك التجاري الكويتي	32%	16,000,000	16,000,000
البنك الاسلامي للتنمية	9%	4,500,000	4,500,000
نبيل رفيق الكزبري	5%	2,500,000	2,500,000

5. الوضع التنافسي للبنك وحصته من السوق في المصارف الإسلامية المحلية:

2016	2017	كانت حصة البنك من أعمال مصرفية في سورية في نهاية عام
29.43%	18%	مجموع الموجودات لدى مصرفنا/مجموع موجودات المصارف الإسلامية
7.72%	16%	مجموع أرصدة الأوعية الادخارية لدى مصرفنا/مجموع ودائع العملاء لدى المصارف الإسلامية
36.29%	31%	مجموع أرصدة التمويل والاستثمار لدى مصرفنا/مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك الإسلامية

6. لا يوجد اعتماد على موردين محددين وأو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات وأو المبيعات وأو الإيرادات.
7. لا يتمتع البنك بآية حماية حكومية أو امتيازات ولم يحصل على أية براءة اختراع أو حقوق.
8. لم يصدر امتياز عن الحكومة أو المنظمات الدولية غير العقوبات الأمريكية أي قرارات لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
9. يقوم البنك بتطبيق المعايير والمواصفات الدولية.



ب- بلغ عدد موظفي البنك 222 موظف في نهاية عام 2017 وكان توزيعهم حسب المؤهل العلمي على النحو التالي:

ماجستير	يكالوريوس	معهد متوسط	ثانوية	ابتدائية	المجموع
25	145	29	21	2	222

برامج التدريب والتأهيل الداخلي والخارجي لعام 2017:

الدورات التدريبية الداخلية المنفذة عام 2017 :

Trainee no.	Period	Course name
11	من 2017/12/09 - 2017/12/14	التمييز في خدمة العملاء
14	2017/03/13	البرنامج الترحيبي 1
11	2017/08/15	البرنامج الترحيبي 2
34	2017/10/18-17	توعية بأمن المعلومات
62	2017/02/06-05 2017/08/29-28	Black list checker
9	2017/07/19	مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب + قرار 15
9	2017/07/27-24	برنامج الفروع - الخدمات النقدية والغير نقدية

الدورات التدريبية الداخلية المنفذة عام 2017 :

Trainee no.	Period	Course name
9	2017/07/31-30	برنامج الفروع - الخدمات الالكترونية
6	2017/09/19-17	رصيد المكوث - مدراء الفروع
47	2017/11/18	تطبيق الموبايل البنكي + توعية ATM
9	2017/08/01	العمليات + سويفت
9	2017/08/07	الخرين والاستثمار
9	2017/07/20	الشرعية
9	2017/08/03-02	التجارة الخارجية
9	2017/08/06	التمويل (التجاري - الفردي)
24	2017/05/06	توعية في نظام إدارة الجودة 9001-2015 مدراء
122	خلال عام 2017	توعية في نظام إدارة الجودة 9001-2015 كامل الموظفين
24	2017/09/27 2017/09/28 2017/10/01	تعليمات عمل فريق الجودة
7	2017/11/26-19	قواعد البيانات تنصيب SAPAES

الدورات التدريبية الخارجية المنفذة عام 2017 :

Trainee no.	Period	Course name
10	2017/02/21-19	إدارة فن الوقت – Art of time management
10	2017/11/07-05	مهارات البيع – Sales Skills
4	2017/11/14-12	مهارات اتيكيت العمل – Business etiquette skills
1	2017/03/30	أمن المعلومات في المصارف
1	2017/04/28	Regulator and Banks De- Risking & Sanctions : From Awareness to Aversion , Role of
2	2017/11/28-26	مكافحة القرصنة الإلكترونية و أمن المعلومات في المصارف
3	2017/02/27-26 2017/03/30-29 2017/04/06-05	ضوابط و إجراءات المراقبة التلفزيونية

الدورات التدريبية الخارجية المنفذة عام 2017 :

Trainee no.	Period	Course name
1	2017/08/19	التزييف والتزوير المصرفي Bank forgery currencies
4	2017/11/7-2017/10/29	دراسة الجدوى الاقتصادية
1	2017/04/3-02	المؤتمر المصرفي العربي - آليات ومتطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي
1	2017/11/24-23	المؤتمر المصرفي العربي -توأمة الأعمار
6	2017/03/28-14	أساسيات العمل المصرفي أصوله وضوابطه
2	2017/12/12-2017/11/26	المصرفي الاسلامي المعتمد
1	2017/09/18-17	رصيد المكوث - طرطوس

الدورات التدريبية الخارجية المنفذة عام 2017 :

Trainee no.	Period	Course name
1	2017/05/16-6	برنامج المراقب والمدقق الشرعي CSAA الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في البحرين
1	2017/05/13-2017/03/29	متخصص في التجارة الخارجية
2	2017/05/04-2017/04/24 2017/05/24-2017/05/15	معايير المحاسبة الدولية و التقارير المالية
6	2017/11/18-2017/09/30	CIA II
2	2017/03/30-16	أساسيات التدقيق الداخلي ومتطلبات التدقيق الداخلي وفقاً للمركزى
3	2017/09/23-22	المعيار المالي 9 IFRS
5	2017/02/14-12	التحليل المالي المتقدم والتقييم الائتماني للشركات
1	2017/12/14-10	إدارة مخاطر الائتمان
6	2017/05/25-21 2017/06/01-2017/05/29 2017/06/20-18	الضوابط المتعلقة بمنح تسهيلات على شكل جاري مدين

الدورات التدريبية الخارجية المنفذة عام 2017 :

Trainee no.	Period	Course name
1	01-05/10/2017	بناء برنامج الالتزام
1	2017/05/07-02	غسل الاموال وتمويل الارهاب المفاهيم الاطار الدولي , الاطار المحلي
2	2017/09/13-11	كيفية ادارة خدمة تكنولوجيا المعلومات ITIL
1	2017/02/28-26	دورة في التوعية والتدقيق الداخلي لنظام إدارة الجودة ISO 9001 : 2015 - مدير الجودة

11. يتعرض البنك بطبيعة عمله لمجموعة من المخاطر وهذه المخاطر مبنية في الإيضاحات الواردة بالقوائم المالية لعام 2017.
12. اشتمل التقرير على الانجازات التي حققها مدعمة بالأرقام وعلى وصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال عام 2017.
13. لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.
14. فيما يلي بيان الأرباح والخسائر المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين للسنوات الخمسة:

السنة	الأرباح / الخسائر قبل الضريبة	الأرباح الموزعة	صافي حقوق المساهمين بنهاية العام
2017	(2,416,346,676)	-	23,501,104,023
2016	9,026,091,684	250,000,000	24,152,345,730
2015	5,609,905,210	-	15,328,125,679
2014	2,077,232,266	-	9,842,542,339
2013	2,354,113,226	-	7,560,553,330
2012	331,011,350	-	5,200,424,837

15. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله:

السنة	حقوق المساهمين / إجمالي الودائع	إجمالي التمويل / الاستثمارات / إجمالي الودائع	إجمالي التمويل / الاستثمارات / إجمالي الودائع	الأرباح قبل الضريبة / متوسط حقوق المساهمين	الأرباح بعد الضريبة / متوسط حقوق المساهمين	الأرباح بعد الضريبة / متوسط رأس المال المدفوع
2017	22%	33%	26%	-10%	-11%	-51%

23,501,104,023	حقوق المساهمين
108,507,051,655	إجمالي الودائع
35,384,968,219	إجمالي التمويل و الاستثمارات
135,617,226,497	إجمالي الموجودات
(2,416,346,676)	الأرباح قبل الضريبة
(2,553,782,170)	الأرباح بعد الضريبة
5,000,000,000	رأس المال المدفوع

16. اشتمل التقرير على خطة البنك المستقبلية.

17. بلغت أتعاب تدقيق حسابات البنك مع تدقيق الشركة التابعة لعام 2017 ما مقداره 4,368,447 ل.س.

- بلغ إجمالي أتعاب هيئة الرقابة الشرعية خلال عام 2015 ما مقداره 19,944,445 ل.س.

18. فيما يلي بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك والمملوكة من قبل:

أ- أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم مقارنة مع السنة السابقة:

عدد الأسهم في 2017	عدد الأسهم في 2016	المنصب	الإسم
16,000,000	16,000,000	رئيس مجلس الإدارة	البنك التجاري الكويتي
2,500,000	2,500,000	نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد نبيل الكزبري
4,500,000	4,500,000	عضو مجلس الإدارة	البنك الإسلامي للتنمية
1,538,000	1,538,000	عضو مجلس الإدارة	الدكتور علي خونده
150,000	150,000	عضو مجلس الإدارة	السيد أسامة طاهر
1,000,000	1,000,000	عضو مجلس الإدارة	خزانة تقاعد المهندسين

ب- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك والمملوكة من قبل أشخاص الإدارة ذوي السلطة التنفيذية والمطلعين وأقاربهم مقارنة مع السنة السابقة:

عدد الأسهم في 2017	عدد الأسهم في 2016	المنصب	الإسم
160,015	160,015	الرئيس التنفيذي	السيد أحمد اللحام
1500	1500	-	زوجة السيد أحمد اللحام
4500	4500	-	أبناء السيد أحمد اللحام

19. فيما يلي بيان بالمزايا التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كأجور وأتعاب ومكافآت وغيرها داخل سوريا وخارجها للعام 2017:

حصل أعضاء مجلس الإدارة على مصاريف إقامة واجتماعات و تعويضات ومكافآت بقيمة (113,732,679)، أما بالنسبة للمزايا والمكافآت التي يتقاضاها أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية فهي عبارة عن رواتب ومكافآت وقد تم ذكرها أيضاً بالإفصاح رقم 39 تحت بند مكافآت ورواتب الإدارة التنفيذي وبلغت 319,013,471 ل.س.

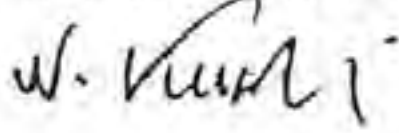
20. بلغت قيمة التبرعات والمنح التي دفعها البنك خلال العام 2017 مبلغ 4,451,850 ل.س.

21. لا يوجد عقود ومشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي من موظفي البنك أو أقاربهم.

إقرارات مجلس إدارة البنك

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (7) من نظام وتعليمات الإفصاح الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية فإن مجلس إدارة بنك الشام يقر بعدم وجود أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرار نشاط البنك خلال السنة المالية 2017 ويقر بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك، كما يقر المجلس بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

السيد نبيل رفيق الكزيري
نائب رئيس مجلس الإدارة



الآنسة جمانة الحموي
المدير المالي



السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة



السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي



إقرار رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

استناداً لأحكام الفقرة (هـ) من المادة (7) من تعليمات الإفصاح الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية فإننا نقر بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي



السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

